

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 جامعة الأزهر

كلية أصول الدين بالقاهرة

قسم العقيدة والفلسفة

"موقف العقيدة الإسلامية من قضية الردة"

الدكتور: جميل إبراهيم السيد تعييب

مدرس العقيدة والفلسفة كلية أصول الدين القاهرة

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

(سورة الفرقان الآية ٢٥٦)

(سورة التوبة الآية ٢٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله. اللهم صلي عليه وعلى آله وأصحابه وسلم أجمعين . وبعد :

إن أسمى جوهره في حياة الإنسان المسلم، التي يجب أن يحافظ عليها بكل ما يملك ، هي عقيدته. لذلك كان إرساء قواعد العقيدة الإسلامية، في عمر دعوة النبي - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة عشر عاماً، وهي عمر الدعوة بمكة، بل ماتلها أيضاً من أعوام الدعوة في المدينة.

والإسلام لا يجبر أحداً على الدخول فيه: (لا إكراه في الدين)<sup>(١)</sup> (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)<sup>(٢)</sup> بل يضع صعوبات وعقبات أمام دخول الإنسان فيه، ويجعله يتمهل ، ويتريث ، ويخبره بأنه حر في اختيار ما يشاء من دين . ولكن يحذره بأنه إذا اختار الإسلام بعد الاقتناع، فإنه يحظر عليه أن يخرج منه. وبين له أنه إذا حدث منه هذا ، فإنه يكون عضواً تالفاً، فاسداً، والعضو التالف جزاؤه البتر .

والإسلام في تشريعه هذا، ليس بدعاً من الديانات السابقة، أو الأنظمة الوضعية ، أيا كانت، فإن في التشريعات المعاصرة، أن من خروج على النظام العام، أو ما يسمى بـ " الخيانة العظمي " جزاؤه القتل. وعلى الرغم من ذلك، فإنه وجد من بعض أصحاب الديانات السابقة، ومن غيرهم، من يقول : بوحشية الدين الإسلامي في قتل من يرتد عن دينه. بأن هناك وسائل أخرى كثيرة لردعه غير القتل. ولا يضو الإسلام شيئاً إذا تركه.

وهذه الدعوى منتشرة في كثير من دول أوربا وأمريكا، ونقلها لى من أثق في نقله ممن عاين وشاهد وسمع هذا، بل وقرأت أمثال هذا كثير على صفحات شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت " يقول أصحابها: ما الحكمة من قتل المرتد؟ ولماذا هذا الأسلوب الدموي؟ ونحن في عصر حرية الرأي ، وعدم الحجر على أى فكر، حتى وإن كان معارضا للدين - الدين الإسلامي - كما أن المنظمات الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان تتادى بهذا.

(١) سورة البقرة من الآية ٢٥٦  
(٢) سورة الكهف من الآية ٢٩.

في علم الكلام ، د/ أحمد محمود صبحي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٤ .  
عقيدة الجود والعلم في الفكر الكلامي الإسلامي ، د/ محمد عبد الوهاب ، دار الفکر ، القاهرة ، ١٩٧٧ .  
رسالة الدكتوراه ، أصول الدين ، القاهرة ، دار الفکر ، ط ١ ، ١٩٧٧ .  
الكتاب ، الدكتوراه ، دار الفکر ، ط ١ ، ١٩٧٧ .  
تكملة في علم الكلام ، أبو الحسن الأشعري ، دار الفکر ، ط ١ ، ١٩٧٧ .  
عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث .

عقيدة الجود في أواخر حياة أهل السنة والجماعة ، الجويني ، تحقيق د/ فؤاد

مناجحة الجود ، جامعة ، د/ أحمد لطيف ، دار الطباعة المحمدية ، ط ١ ، ١٩٧٧ .  
" عقيدة الجود في حياة أهل السنة والجماعة " ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

عقيدة الجود ، مكتبة الأزهرية للتراث ، ط ١ ، ١٩٧٧ .

وهذا البحث مجهود متواضع، بين هذه الأمور المتعلقة بموضوع الردة، من حيث تعريفها، ووجودها في الديانات السابقة، والتعرف ببعض الأسماء المتعلقة بالاعتقاد، لمعرفة حقيقة الردة، وشروط الارتداد والتكفير وموانعها، وحكم المرتد، وادعاء رده مرتكب الكبيرة. إلى غير هذا من موضوعات .

فإن كنت قد وفقت فهذا من فضل الله تعالى وحده، وإن كانت الأخرى، فحسبي أننى بشر. واستغفر الله وقد اجتهدت. وإنى التمس من أساتذتي وزملائي التقويم.

والله أسأل أن يوفقنا جميعا لصالح الأعمال، وأن يحفظ لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا، وأن يثبتنا على الإيمان، ويحيينا ويميتنا على قول لا إله إلا الله محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمين

والله تعالى أعلم بالصواب .

والله تعالى أعلم بالصواب .

والله تعالى أعلم بالصواب .

والله تعالى أعلم بالصواب .

والله تعالى أعلم بالصواب .

والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) ١٥٦

(٢) ٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

معنى الردة في اللغة : الرد صرف الشئ ورجعه. والرد: مصدر رددت الشئ ورده عن وجهه يرده رداً، ومرداً ، وترديداً : صرفه . وقد ارتد ، وارتد عنه : تحول. وفي التنزيل (ومن يرتدد منكم عن دينه)<sup>(١)</sup> والاسم : الردة ومنه الردة عن الإسلام : أى الرجوع عنه. وأرتد فلان عن دينه: إذا كفر بعد إسلامه. ورد عليه الشئ: إذا لم يقبله ، وكذلك إذا خطأه. والارتداد الرجوع، ومنه المرتد<sup>(٢)</sup> .

يقول صاحب البصائر: الرد: صرف الشئ بذاته أو بحالة من حالاته. يقال رددته فارتد. فمن الرد بالذات قوله تعالى: (ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه)<sup>(٣)</sup> ومن الرد إلى حالة كان عليها قول تعالى(يُرْثُوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ)<sup>(٤)</sup>.

والارتداد والردة : الرجوع فى الطريق الذى جاء منه. ولكن الردة تختص بالكفر. والارتداد فيه وفى غيره. قال تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه)<sup>(٥)</sup> وقال : (فارتدا على آثارهما قصصاً)<sup>(٦)</sup> وقوله: (ولا تترددوا على أوباركم)<sup>(٧)</sup> أى إذا تحققتم أمراً، وعرفتكم خيراً فلا ترجعوا عنه<sup>(٨)</sup>.

الردة فى الشرع: عرفها بعضهم بأنها : "قطع الإسلام بقول ، أو فعل، أو نية"<sup>(٩)</sup>.

- (١) سورة البقرة من الآية ٢١٧.
- (٢) راجع : لسان العرب ج ٢ ص ١٦٢١ وما بعدها . ط دار المعارف بدون.
- (٣) سورة الأنعام . من الآية ٢٨.
- (٤) سورة ال عمران من الآية ١٤٩.
- (٥) سورة البقرة من الآية ٢١٧.
- (٦) سورة الكهف من الآية ٦٤.
- (٧) سورة المائدة من الآية ٢١.
- (٨) راجع : بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى . ت ٨١٧ هـ تحقيق : أ. محمد على النجار . ج ٣ ص ٢٥٩ ، ط ٦٠ المجلس الأعلى للثنون الإسلامية الطبعة الثالثة سنة ١٤١٦ هـ

١٩٩٦ م.

(٩) رحمة الأمة واختلاف الأئمة أبو عبد الله محمد الدمشقي العثماني ص ٣٦٩ ط الحلبي الطبعة الثانية . سنة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م.

وبعضهم بأنها: " قطع من يصح طلاقه استمرار الإسلام. ويحصل قطعة بأمور: بنية كفر، أو فعل كفر، أو قول مكفر<sup>(١)</sup> وهذا التعريف أكثر تحديداً من الأول؛ إذ يخرج الصبي، والمجنون، والمكره.

وهذا التعريف يفيد أنه لا عبرة بردة الصبي قبل البلوغ، وكذا المجنون: لقول النبي - صلي الله عليه وسلم: ( رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل)<sup>(٢)</sup>.

وأما الصبي المميز: فإن رده معتبرة شرعاً، ولكنه لا يحاسب على رده، ولا تجري عليه أحكام الردة - كما سيأتي - إلا بعد البلوغ - وإصراره على رده على الأصح<sup>(٣)</sup>.

وكذلك السكران: إذا تلفظ بكلمة الكفر، لا يحكم عليه بالكفر إلى أن يفيق - فهو بمنزلة المجنون، ولكنه إذا أصر على الكفر بعد الإفاقة، فإنه تجري عليه أحكام الردة الآتية بيانها - إن شاء الله تعالى -.

## الردة في الديانات السابقة

أولاً: النصوص من الدالة على وجود حكم الردة في الديانات السابقة:

ورد في الكتاب المقدس بعهديه، ما يدل على أن الخارج عن الدين فيهما يسمى مرتداً. من هذه النصوص في سفر حزقيال: "... هكذا قال السيد الرب: كل إنسان من بيت إسرائيل، الذي يصعد أصنامه إلى قلبه، ويضع معثرة إثمته تلقاء وجهه، ثم يأتي إلى النبي: فإني أنا الرب أجيبه، حسب كثرة أصنامه. لكي آخذ بيت إسرائيل بقلوبهم؛ لأنهم كلهم قد ارتدوا عنى بأصنامهم؛ لذلك قل لبيت إسرائيل، هكذا قال السيد الرب: توبوا

(١) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب الشافعي ج ٣ ص ٢٣٦. ط الجهاز المركزي للكتب الجامعية سنة ١٤٠١ هـ ١٩٨٠.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده بسنده عن السيدة عائشة . وقال المحقق: إسناده صحيح، حديث رقم ٢٤٥٧٥. المسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٤١ هـ تحقيق وفهارس: حمزة أحمد الزين ج ١٧ ص ٣٠٥ ط دار الحديث. الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.

(٣) راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية. ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ج ٦ ص ٢١٣٦. الطبعة الثانية سنة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

وارجعوا عن أصنامكم، وعن كل رجاساتكم، اصرفوا وجوهكم؛ لأن كل إنسان من بيت إسرائيل، أو من الغرباء المتغربين في إسرائيل، إذا ارتد عنى وأصعد أصنامه إلى قلبه ووضع معثرة تلقاء وجهه، ثم جاء إلى النبي ليسأله عنى، فإني أنا الرب أجيبه بنفسى ..."<sup>(١)</sup>.

وأيضاً في الرسالة إلى العبرانيين: "... فلا تطرحوا تقنكم التي لها مجازاة عظيمة؛ لأنكم تحتاجون إلى الصبر، حتى إذا صنعتُم مشيئة الرب، تتألون الموعد؛ لأنه بعد قليل جداً، سيأتي الآتى ولا يبطئ، أما البار فبالإيمان يحيا، وإن ارتد، فلا تسر به نفسى. وأما نحن فلسنا من الارتداد للهلاك؛ بل من الإيمان لاقتناء النفس"<sup>(٢)</sup>.

وفي سفر العدد: "... فقال موسى: لماذا تتجاوزوا قول الرب. فهذا لا ينفع، لا تصعدوا؛ لأن الرب ليس فى وسطكم؛ لئلا تتهزموا أمام أعدائكم؛ لأن العمالقة والكتعانيين هناك قدامكم، تسقطون بالسيف، إنكم قد ارتددتم عن الرب، فالرب لا يكون معكم"<sup>(٣)</sup>.

وفي المزامير: "الله من السماء أشرف على بنى البشر؛ لينظر هل من فاهم طالب الله. كلهم قد ارتدوا معاً، فسدوا. ليس من يعمل صلاحاً. ليس ولا واحد"<sup>(٤)</sup>.

وفي سفر أشعيا: "اسمعى أيتها السماوات، وأصغى أيتها الأرض؛ لأن الرب يتكلم: ربيت بنين ونشأتهم. أما هم: فعصوا على. الثور يعرف قانيه. والحمار معلف صاحبه. أما إسرائيل فلا يعرف، شعبي لا يفهم. ويل للأمة الخاطئة، الشعب الثقيل الأثم. نسل فاعلى الشر. أولاد مفسدين، تركوا الرب، استهانوا بقدوس إسرائيل. ارتدوا إلى وراء"<sup>(٥)</sup>.

وفي سفر أرميا: "... ونقول لهم: هكذا قال الرب: هل يسقطون ولا يقومون، أو يرتد أحد ولا يرجع، فلماذا ارتد هذا الشعب فى أورشليم،

١- سفر حزقيال. الإصحاح ١٤ الأعداد ٥-٨ الكتاب المقدس. ط العيد المئوى سنة ١٩٨٣ ط دار الكتاب المقدس.

٢- الرسالة إلى العبرانيين ٣٦/١٠-٣٨.

٣- سفر العدد ١٤/٤٣، ٤٤.

٤- مزامير داود ٥٣/٢، ٣.

٥- سفر أشعيا ١/٢: ٥.

ارتدادا دائما. تمسكوا بالمكر، أبو أن يرجعوا، صغيت وسمعت، بغير المستقيم يتكلمون، ليس أحد يتوب عن شره قائلا: ماذا عملت...<sup>(١)</sup>.

وانظر الأسفار التالية: أشعيا: ٦/٣١. وهوشع ١٥/٧. وأيضا ٤/١٤. وأيضا ٧/١١. وأرميا: ٢١/٤٦. والأمثال: ٣٢/١. ولوقا ١٤/٨. وتيموثاوس الأولى ١/١٤. وتيموثاوس الثانية ١٥/١. وأعمال الرسل: ٢١/٢١. تسالونيكي الثانية: ٤/٢. والعبرانيين: ١٢/٣.

ثانيا: النصوص الدالة على قتل المرتد في الديانات السابقة:

ورد كثير من النصوص في الكتاب المقدس، تدل على حد الردة، وأن المرتد حكمه القتل. من هذه النصوص:

ورد في سفر الخروج: "... من ذبح لألهة غير الرب وحده يهلك"<sup>(٢)</sup>.

وورد في سفر التثنية: "وإذا أغواك سرا، أخوك ابن أمك، أو ابنك أو ابنتك، أو امرأة حزنك، أو صاحبك، الذي مثل نفسك، قائلا: نذهب ونعبد آلهة أخرى، لم تعرفها أنت ولا أبائك، من آلهة الشعوب الذين حولك، القريبين منك أو البعيدين عنك، من أقصاء الأرض إلى أقصائها، فلا ترض منه، ولا تسمع له، ولا تشفق عينك عليه، ولا تترق له، ولا تستره. بل قتلا تقتله. يدك تكون عليه أو لا تقتله، ثم أيدي جميع الشعب أخيرا، ترجمه بالحجارة حتى يموت"<sup>(٣)</sup>.

بل إنه إذا دعا نبي وله معجزات كثيرة عظيمة إلى عبادة غير الله يقتل. ففي سفر التثنية: "إذا قام في وسطك نبي أو حالم حلما، وأعطاه آية أو أعجوبة، ولو حدثت الآية أو الأعجوبة، التي كلمك عنها، قائلا: لتذهب وراء آلهة أخرى لم تعرفها، وتعبدتها، فلا تسمع لكلام ذلك النبي، أو الحالم؛ لأن الرب إلهكم يمتحنكم، لكي يعلم هل تحبون الرب إلهكم من كل قلوبكم، ومن كل أنفسكم. وراء الرب إلهكم تسيرون، وإياه تتقون، ووصيائه

تحفظون، وصوته تسمعون، وإياه تعبدون، وبه تلتصقون. وذلك النبي أو الحالم ذلك الحلم يقتل؛ لأنه تكلم الزيف من وراء الرب إلهكم."<sup>(١)</sup>.

وفي سفر التثنية أيضا: "إذا وجد في وسطك في أحد أبوابك، التي يعطيك الرب إلهك، رجل أو امرأة، يفعل شرا في عيني الرب إلهك، يتجاوز عهده، ويذهب ويعبد آلهة أخرى، ويسجد لها، أو للشمس أو القمر. أو لكل من جند السماء، الشيء الذي لم أوص به، وأخبرت وسمعت، وفحصت جيدا، وإذا الأمر أكيد، قد عمل ذلك الرجس في إسرائيل، فأخرج ذلك الرجل، أو تلك المرأة الذي فعل ذلك الأمر الشرير إلى أبوابك، الرجل أو المرأة، وارجمه بالحجارة حتى يموت، على فم شاهدين أو ثلاثة شهود يقتل الذي يقتل، لا يقتل على فم شاهد واحد. أيدي الشهود تكون عليه أو لا تقتله، ثم أيدي جميع الشعب أخيرا، فتنزح الشر من وسطك"<sup>(٢)</sup>. ولعل هذا فيه تشدد كبير ففي الشريعة الإسلامية يستتاب، وينظر في أقواله، عله تكون له حجة، ثم يمهل فإن أصر قتل - كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وجاء في سفر الملوك الأول الإصحاح ١٨ الأعداد ١٧ - ٤٠: إن إلبا ذبح في وادي قيشون ٤٥٠ رجلا، الذين كانوا يدعون نبوة (البعل) ففي النص: "... فقال إليهم إلبا: أمسكوا أنبياء البعل، ولا يفلت منهم رجل، فأمسكوهم، فنزل بهم إلبا إلى نهر قيشون وذبحهم هناك"<sup>(٣)</sup>.

ولا يقتصر الحكم بالقتل على المرتد، بل أن التواراة تذكر أن من يعمل في يوم السبت يستوجب القتل، لخروجه عن التعاليم والنظام العام لبني إسرائيل. ففي سفر الخروج: "وجمع موسى كل جماعة بني إسرائيل. وقال لهم: هذه الكلمات التي أمر الرب أن تصنع: ستة أيام يعمل عمل، وأما اليوم السابع، ففيه يكون لكم سبت عطلة. مقدس للرب. كل من يعمل فيه عملا يقتل. لا تشعلوا نارا في جميع مساكنكم يوم السبت"<sup>(٤)</sup>.

ويوجد نصوص أخرى تلمح إلى هذا. منها: ما ورد في إنجيل متى: "... وفي ذلك الوقت عينه حضر بعضهم، وأخبروه عن أهل الجليل الذين قتلهم بيلاطس، فخلط دمائهم بدماء ذبائحهم، فرد عليهم قائلا:

١- التثنية ١٣/١-٥.

٢- التثنية ١٧/٢-٧.

٣- سفر الملوك الأول ١٧/٥-٢.

٤- الخروج ١٥/١-٤.

١- سفر أرميا ٨/٤-٧.

٢- الخروج ٢٢/٢٠.

٣- التثنية ١٣/٦-١٠.

أتظنون أن هؤلاء الجليليين، كانوا خاطئين أكثر من أهل الجليل السابقين، حتى لاقوا هذا المصير؟ أقول لكم: لا، ولكن إن لم تتوبوا أنتم، فجميعكم كذلك تهلكون. أم تظنون أن أولئك الثمانية عشر، الذين سقط عليهم البرج في سلوام قتلهم، كانوا مذنبين أكثر من جميع الساكنين في أورشليم؟ أقول لكم: لا، ولكن إن لم تتوبوا أنتم فجميعكم كذلك تهلكون»<sup>(١)</sup>.

وهناك نص آخر في التوراة، يبين أن القتل لا بد منه لقبول التوبة، فما بالنا بالخروج من الدين. وهذا النص سأذكره مع طوله، لاتفاق بعضه مع آيات القرآن الكريم، لنرى مدى تحريف اليهود لحقائق التاريخ، ومدى رحمة الله بعباده المؤمنين. **ففى سفر الخروج، الإصحاح الثانى والثلاثون:** "ولما رأى الشعب أن موسى أبطأ فى النزول من الجبل، اجتمع الشعب على هارون. وقالوا له: قم اصنع لنا آلهة تسير أمامنا؛ لأن هذا موسى الرجل الذى أصعدنا من أرض مصر، لا نعلم ماذا أصابه، فقال لهم هارون: انزعوا أقراط الذهب التى فى آذان نسائكم وبنياتكم، وأتوني بها. فنزع كل الشعب أقراط الذهب التى فى آذانهم، وأتوا بها إلى هارون. فأخذ ذلك من أيديهم، وصوره بالإنمىل، وصنعه عجلاً مسبوكة<sup>(٢)</sup> فقالوا هذه آلهتك يا إسرائيل، التى أصعدتك من أرض مصر. فلما نظر هارون، بنى مذبحاً أمامه، ونادى هارون، وقال: غدا عيد للرب، فبكروا فى الغد، واصعدوا محرقات، وقدموا ذبائح سلامة، وجلس الشعب للأكل والشرب، ثم قاموا للعب.

فقال الرب لموسى: اذهب، انزل؛ لأنه قد فسد شعبك، الذى أصعدته من أرض مصر، زاغوا سريعاً من الطريق الذى أوصيتهم به، صنعوا لهم عجلاً مسبوكة، وسجدوا له. وذبحوا له. وقالوا: هذه آلهتك يا

<sup>١</sup> - أنجيل متى الإصحاح الثالث عشر. الأعداد ١-٥. الإنجيل كتاب الحياة: ترجمة تفسيرية للغهد الجديد. الطبعة التاسعة. سنة ١٩٨٧م.  
<sup>٢</sup> - لا يخفى فساد هذا الادعاء، ونسبته إلى نبي من أنبياء الله، وكيف يسوغ لهم أن يدعوا هذا لنبي، ويواخذ عليه نبي آخر، ويعاتب عليه، ويعلمهم فساد عبادتهم ومعبودهم. والأمر الغريب أنهم لم يسيروا إلى السامرى الذى صنع لهم العجل، كما ذكر القرآن الكريم، ونكاد لا نجد له ذكر فى التوراة، بل نسبوا ذلك إلى هارون عليه السلام.

إسرائيل التى أصعدتك من أرض مصر<sup>(١)</sup>. وقال الرب لموسى: رأيت هذا الشعب، وإذا هو شعب صلب الرقبة، فالآن اتركنى، ليحمى غضبى عليهم، وأفنيهم: فأصيرك شعباً عظيماً. فتضرع موسى أمام الرب إلهة، وقال: لماذا يارب يحمى غضبك على شعبك الذى أخرجته من أرض مصر بقوة عظيمة، ويد شديدة.. ولما رأى موسى الشعب أنه مغرى؛ لأن هارون كان قد عراه للهزء بين مقاوميه، وقف موسى فى باب المحلة، وقال: من للرب فإلى. فاجتمع إليه جميع بنى لاوى، فقال لهم: هكذا قال الرب إله إسرائيل، ضعوا كل واحد سيفه على فخذه، ومرؤا، وارجعوا من باب إلى باب فى المحلة، واقتلوا كل واحد أخاه، وكل واحد صاحبه، وكل واحد قريبه. ففعل بنو لاوى، بحسب قول موسى. ووقع من الشعب فى ذلك اليوم، نحو ثلاثة آلاف رجل وقال موسى: املأوا أيديكم اليوم للرب، حتى كل واحد بابنه وبأخيه. فيعطيك اليوم بركة.

وكان فى الغد أن موسى قال للشعب: أنتم قد أخطأتم خطيئة عظيمة. فأصعد الآن إلى الرب، لعلى أكفر خطيئتك، فرجع موسى إلى الرب. وقال: آه قد أخطأ هذا الشعب خطية عظيمة، وصنعوا لأنفسهم آلهة من ذهب. والآن إن غفرت خطيتهم، وإلا فامحنى من كتابك الذى كتبت. فقال الرب لموسى: من أخطأ إلى أمحوه من كتابى والآن اذهب اهد الشعب إلى حيث كلمتك. هوذا ملاكى يسير أمامك، ولكن فى يوم افتقادی، أفنتقد فيهم خطيتهم. فضرب الرب الشعب، لأنهم صنعوا العجل الذى صنعه هارون<sup>(٢)</sup>.

**ولننظر إلى آيات القرآن الكريم، تصور لنا ما حدث تصويراً رائعاً، - لا كما تدعى اليهود - يقول تعالى: (وما أعجلك عن قومك يا موسى. قال هم أولاء على أثرى وعجلت إليك رب لترضى. قال فإنا قد فتنا قومك من بعدك وأضلهم السامرى. فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفا. قال يا قوم ألم يعدكم ربكم وعدا حسنا. أفتال عليكم العهد أم أردتم أن يحل عليكم غضب من ربكم فأخلفتم موعدى. قالوا ما أخلفنا موعدكم بملكنا ولكننا حملنا أوزاراً من زينة القوم فقدفناها فكدك ألقى السامرى.**

<sup>١</sup> - لا يخفى أن هنا تناقضاً واضحاً، فإذا كان موسى وهارون - عليهما السلام - نبيان من عند الله، فكيف يسوغ لبنى إسرائيل أن يدعوا أن أحدهما - هارون - قد صنع لهم إلهاً ليعبدوه من دون الله، الذى أرسله وأخاه إليهم.  
<sup>٢</sup> - سفر الخروج. الإصحاح الثانى والثلاثون بتمامه.

فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار فقالوا هذا إلهكم وإله موسى فنسى. أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً ولا يملك لهم ضرراً ولا نفعاً. ولقد قال لهم هارون من قبل يا قوم إنما فتنتم به وإن ربكم الرحمن فاتبعوني وأطيعوا أمري. قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى. قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا. ألا تتبعن أف عصيت أمري. قال يا ابن ام لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي إني خشيت أن تقول فرقت بين بنى إسرائيل ولم ترقب قولي. قال فما خطبك يا سامري. قال بصرت بما لم يبصروا به فقبضت قبضة من أثر الرسول فنبذتها وكذلك سولت لي نفسي. قال فاذهب فإن لك في الحياة أن تقول لا مساس. وإن لك موعداً لن تخلفه وانظر إلى إلهك الذي ظلت عليه عاكفا لنحرقنه ثم لننسفنه في اليم نسفاً. إنما إلهكم الله الذي لا إله إلا هو وسع كل شيء علماً<sup>(١)</sup>.

ويقول: (وإذا قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم)<sup>(٢)</sup>.

ومعنى الآية الكريمة: أن بنى إسرائيل ظلموا أنفسهم بعبادتهم العجل، فإن أعظم درجات ظلم النفس عبادة غير الله تعالى: (إن الشرك لظلم عظيم)<sup>(٣)</sup>، فتوبة بنى إسرائيل لا تتم إلا بقتل النفس.

والتوبة يجب أن تكون من القلب، ولذلك كانت مخاطبتهم باسمه تعالى البارئ. واختصاص هذا الموضوع بهذا الاسم الشريف "البارئ" لأن معناه: الذي خلق الخلق بريئاً من التفاوت (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت)<sup>(٤)</sup>. ومتميزاً بعضه عن بعض بالأشكال المختلفة، والصور المتباينة. ومن كان هذه صفة من صفاته، فهو أولسى، وأحق، وأجدر بالعبادة من العجل الذي صنعه، وعبده، وجعلوه إلهاً. والبقر يضرب به المثل في عدم الذكاء.

١- سورة طه الآيات ٨٣-٩٨.

٢- سورة البقرة آية ٥٤.

٣- سورة لقمان من الآية ١٣.

٤- سورة الملك من الآية ٣.

أما عن قتل النفس، وكيفيته في الآية الكريمة، ففيه وجهان. الأول: أمر كل واحد من أولئك التائبين أن يقتل بعضهم بعضاً. فمعنى قوله: (اقتلوا أنفسكم) أى يقتل بعضكم بعضاً، كقوله: (ولا تقتلوا أنفسكم)<sup>(١)</sup> أى: لا يقتل بعضكم بعضاً. وكقوله: (ولا تلمزوا أنفسكم)<sup>(٢)</sup> أى: إخوانكم من المؤمنين. وكقوله: (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً)<sup>(٣)</sup> أى: بأمثالهم من المسلمين. وبيان ذلك كله. أن المؤمنين كالنفس الواحدة: (ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم، وتعاطفهم، كمثل الجسد، إذا اشتكى عضو، تداعى له سائر جسده، بالسهر والحمى)<sup>(٤)</sup>. فمعنى الآية على هذا الوجه: أن التائبين أبرزوا صفتين، فضرب بعضهم بعضاً إلى الليل.

**الوجه الثانى:** أن الله تعالى، أمر غير أولئك التائبين بقتل التائبين، فيكون المراد من قوله: (اقتلوا أنفسكم) أى: استسلموا للقتل. وأصحاب هذا الوجه على آراء:

فالأمر لمن لم يعبد العجل من السبعين المختارين لحضور الميقات بأن يقتل من عبد العجل منهم. وكان المقتولون سبعين ألفاً، فما تحركوا حتى قتلوا ثلاثة أيام. وهذا رأى لمحمد بن اسحق.

وقيل: لما أجابوا أمر موسى - عليه السلام - بالقتل، أخذ عليهم الموائيق بالصبر على القتل، فأصبحوا مجتمعين كل قبيلة على حده، وأتاهم هارون بالإثتى عشر ألفاً، الذين لم يعبدوا العجل البتة، وبأيديهم السيوف: فقال: التائبون: إن هؤلاء إخوانكم قد أتوكم شأهرى السيوف، فاتفقوا الله واصبروا. ولعن الله رجلاً قام من مجلسه، أو مد طرفه إليهم، أو اتقاهم بيد أو رجل. يقولون: أمين. فجعلوا يقتلونهم إلى المساء، وقام موسى وهارون - عليهما السلام - يدعوان الله، ويقولان البقية يا إلهنا.

١- سورة النساء من الآية ٢٩.

٢- سورة الحجرات من الآية ١١.

٣- سورة النور من الآية ١٢.

٤- الحديث رواه الإمام البخارى فى صحيحه بسنده عن أبى هريره رضى الله عنه -

كتاب الأدب - باب: رحمة الناس والبهائم. حديث رقم ٦٠١١. فتح البارى شرح صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى للإمام أحمد بن حجر العسقلانى تحقيق: محب الدين الخطيب. ج ١٠ ص ٤٥٢. ط المكتبة السلفية. الطبعة الثالثة. سنة ١٤٠٧هـ.

فأوحى الله تعالى إليهما: قد غفرت لمن قتل، وتبت على من بقى. وكان عدد القتلى سبعين ألفاً. وهذه رواية الكلبى.

وقيل: إن بنى إسرائيل كانوا قسامين: منهم من عبد العجل، ومنهم من لم يعبده، ولكن لم ينكر على من عبده، فأمر من لم يشتغل بالإنكار، بقتل من اشتغل بالعبادة.

ولا يخفى أن فى هذه الآية الكريمة بيان عظم مكانة أمة سيدنا محمد ﷺ، وترغيبهم فى التوبة، فإن أمة موسى، رغبوا فى التوبة مع شدتها، فرغبنا فى التوبة، التى هى مجرد الندم أولى<sup>(١)</sup>.

الفرق بين بعض الأسماء المتعلقة بالمعتقدات:

يقول التفتازانى: "قد ظهر أن الكافر: اسم لمن لا دين له".

فإن أظهر الإيمان - وأبطن غيره - خص باسم المنافق.

وإن طرأ كفره بعد الإسلام خص باسم المرتد، لرجوعه عن الإسلام.

وإن قال بالهين أو أكثر: خص باسم المشرك؛ لإثباته الشريك فى الألوهية.

وإن كان متديناً ببعض الأديان، والكتب المنسوخة: خص باسم الكتابى، كاليهودى والنصرانى.

وإن كان يقول بقدوم الدهر، وإسناد الحوادث إليه: خص باسم الدهرى.

وإن كان لا يثبت البارى تعالى: خص باسم المعطل.

وإن كان مع اعترافه بنبوته النبى - ﷺ - وإظهاره شعائر الإسلام يبطن عقائد، هى كفر بالاتفاق: خص باسم الزنديق<sup>(١)</sup>.

ولا بد من معرفة بعض الأسماء السابقة؛ حتى يتضح الفرق بينهم وبين الردة، وحتى يتحدد معنى الردة تحديداً دقيقاً.

أولاً: معنى الإيمان:

الإيمان فى اللغة: التصديق، وضده التكذيب. يقال: آمن به قوم، وكذب به قوم، وأمنته ضد أخفته. وفى الكتاب العزيز: (وَأْمَنَهُمْ نْ خَوْفٍ)<sup>(١)</sup> يقول تعالى حكاية عن إخوة يوسف - عليه السلام (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين)<sup>(٢)</sup> يقول المفسرون معناها: وما أنت بمصدق لنا<sup>(٤)</sup>.

الإيمان فى الشرع: اختلفت الفرق فى معنى الإيمان فى الشرع: وذلك لاختلافهم فى حقيقة الإيمان. وسبب الاختلاف يرجع إلى: هل الإيمان فعل القلب فقط؟ أو فعل اللسان فقط؟ أو فعل القلب واللسان معاً؟ أو فعل القلب واللسان وسائر أعمال الجوارح؟

وهذه الأقسام الرئيسية يتفرع عنها أقسام أخرى. فنتج عن هذا الآراء التالية:-

١- الإيمان فعل القلب فقط (أ) التصديق. وإلى هذا رأى ذهب جمهور الأشاعرة.

(ب) المعرفة: وإلى هذا رأى ذهبت الجهمية.

٢- الإيمان فعل اللسان فقط أى النطق بالشهادتين. وإليه ذهب الكرامية.

٣- الإيمان فعل القلب واللسان معاً. وإليه ذهب الحنفية.

٤- الإيمان فعل القلب واللسان وسائر أعمال الجوارح. وإلى هذا رأى ذهب المعتزلة، والخوارج، والسلف والمحدثون.

<sup>١</sup> - شرح مقاصد الطالبين فى علم أصول الدين. الإمام سعد الدين التفتازانى ج ٢ ص ١٩٧. ط دار الطباعة العامرة سنة ١٢٧٧هـ.

<sup>٢</sup> - سورة قريش من الآية ٤.

<sup>٣</sup> - سورة يوسف من الآية ١٧.

<sup>٤</sup> - راجع على سبيل المثال الرازى ج ١٨ ص ٨٢. والقرطبى ج ٩ ص ٩٨. وتفسير البيضاوى. ص ٣١١ ط تركيا سنة ١٣٢٨هـ.



فالإيمان عندهم عبارة عن تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. ولكن وجه الخلاف بينهم في حكم مرتكب الكبيرة، أو تارك العمل بالشرع.

فالخوارج: ذهبوا إلى أنه خارج عن الإيمان، داخل في الكفر.

والمعتزلة: ذهبوا إلى أنه خارج عن الإيمان، غير داخل في الكفر وهو ما يسمونه بالمنزلة بين المنزلتين.

والسلف والمحدثون ذهبوا إلى أنه غير خارج عن الإيمان، وغير داخل في الكفر، وأنه في الآخرة أمره مفوض إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه.

ولكل رأى من هذه الآراء أدلته التي استند إليها، وهي المذكورة في كتب علم الكلام فليرجع إليها<sup>(١)</sup>.

ثانياً: معنى الكفر:

معنى الكفر في اللغة: الكفر نقيض الإيمان. يقال: آمن بالله، وكفرنا بالطاغوت. ويقال لأهل دار الحرب: قد كفروا: أي عصوا وامتنعوا.

وأصل الكفر: تغطية الشيء تغطية تستهلكه. وقال الليث: يقال إنما سمي الكافر كافراً؛ لأن الكفر غطى قلبه كله، كما يقال للابس السلاح كافر. وهو الذي غطاه السلاح.

والكفر: كفر النعمة، وهو نقيض الشكر. والكفر: جحود النعمة، وهو ضد الشكر. وقوله تعالى: (إنا بكل كافرون)<sup>(٢)</sup> أي: جاحدون. وكفر نعمة الله يكفرها كفرانا وكفورا، وكفر بها: جحدها وسترها.

١- انظر على سبيل المثال: شرح المواقف ج ٨ ص ٣٥١ وما بعدها. ضبطه وصححها: محمود عمر الدمياطي. ط دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. وشرح المقاصد ج ٢ ص ١٨١ وما بعدها.. والتفسير الكبير ج ٢ ص ٢٣ وما بعدها.. والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. أمام الحرميين أبي المعالي الجويني ت ٤٧٨هـ. تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد. ص ٣٩٧. ط مكتبة الخانجي سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٢- سورة القصص من الآية ٤٨.

ورجل كافر: جاحد لأنعم الله، مشتق من الستر.

وقال بعض أهل العلم: الكفر على أربعة أنحاء. كفر إنكار بآلا يعرف الله أصلاً، ولا يعترف به. وكفر جحود. وكفر معاندة وكفر نفاق من لقي ربه بشئ من ذلك لم يغفر له" ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

فأما كفر الإنكار: فهو أن يكفر بقلبه ولسانه، ولا يعرف ما يذكر له من التوحيد. وروى في قوله تعالى: (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)<sup>(١)</sup> أي الذين كفروا بتوحيد الله.

وأما كفر الجحود: فإن يعترف بقلبه، ولا يقر بلسانه. فهو كافر جاحد، ككفر إبليس، وكفر أمية بن أبي الصلت. ومنه قوله تعالى: (فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به)<sup>(٢)</sup> يعني: كفر الجحود.

وأما كفر المعاندة: فهو أن يعرف الله بقلبه، ويقر بلسانه، ولا يدين به حسداً وبغياً، ككفر أبي جهل وإضراجه. وفي التهذيب: يعترف بقلبه ويقر بلسانه ويأبى أن يقبل، كأبي طالب حيث يقول:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً.

لولا الملامة أو حذار مسبه لوجدتني سمحاً بذاك مبيناً.

وأما كفر النفاق: فإن يقر بلسانه ويكفر بقلبه، ولا يعتقد بقلبه<sup>(٣)</sup>

ويذكر "الفيروز أبادي": أن الكفران في جحود النعمة أكثر

استعمالاً. والكفر في الدين، والكفور: فيهما.

قال تعالى في الكفران - جحود النعمة: - (ليبلونني أشكر أم أكفر)<sup>(٤)</sup>. وقوله: (وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين)<sup>(٥)</sup> أي: تحريت كفران نعمتي.

١- سورة البقرة الآية ٦.

٢- سورة البقرة من الآية ٨٩.

٣- راجع لسان العرب ج ٥ ص ٣٨٩٧ وما بعدها.

٤- سورة النمل من الآية ٤٠.

٥- سورة الشعراء من الآية ١٩.

ولما كان الكفران جحود النعمة، صار يستعمل في الجحود: (ولا تكونوا أول كافر به) <sup>(١)</sup> أى: جاحد وساتر.

وقد يقال: كفر: لمن أضل بالشرعية، وترك ما لزمه من شكر الله تعالى عليه. قال تعالى: (من كفر فعليه كفره) <sup>(٢)</sup> ويدل على ذلك مقابلاته بقوله: (ومن عمل صالحا فلأنفسهم يمهدون) <sup>(٣)</sup> وقوله: (ولا تكونوا أول كافر به) <sup>(٤)</sup> أى لا تكونوا أئمة في الكفر، فيقتدى بكم.

وقال: (ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون) <sup>(٥)</sup> عنى بالكافر: الساتر للحق، فذلك جعله فاسقا. ومعلوم أن الكفر المطلق، هو أعظم من الفسق. ومعناه من جحد حق الله، فقد فسق عن أمر ربه بظلمه.

ولما جعل كل فعل محمود من الإيمان، جعل كل مذموم من الكفر. وقال في السحر: (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) <sup>(٦)</sup> وقال (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) <sup>(٧)</sup> والكفر هنا هو الكفر المجازى، أو الكفر العملى، أو كفر دون كفر.

والكفور: المبالغ في كفران النعمة. قال تعالى: (إن الإنسان كفور) <sup>(٨)</sup>، فإن قيل: كيف وصف الإنسان بالكفور ههنا، ولم يرض حتى أدخل عليه (إن) وكل ذلك تأكيد. وقال في موضع آخر: (وكره إليكم الكفر والفسوق) <sup>(٩)</sup>.

(إن الإنسان كفور) تنبيه على ما ينطوى عليه الإنسان من كفران النعمة، وقلة ما يقوم بأداء الشكر، وعلى هذا قوله تعالى: (قتل الإنسان ما أكفره) <sup>(١٠)</sup>. (وقليل من عبادى الشكور) <sup>(١١)</sup>.

- ١- سورة البقرة. من الآية ٤١.
- ٢- سورة الروم. من الآية ٤٤.
- ٣- سورة الروم. من الآية ٤٤.
- ٤- سورة البقرة. من الآية ٤١.
- ٥- سورة النور. من الآية ٥٥.
- ٦- سورة البقرة. من الآية ١٠٢.
- ٧- سورة آل عمران. الآية ٩٧.
- ٨- سورة الحج. من الآية ٦٦.
- ٩- سورة الحجرات. من الآية ٧.
- ١٠- سورة عبس. الآية ١٧.
- ١١- سورة سبأ. من الآية ١٣.

(إننا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) <sup>(١)</sup> تنبيه أنه عرفه الطريقين، كما قال: (وهديناه النجدين) <sup>(٢)</sup> فمن سالك سبيل الشكر، ومن سالك سبيل الكفر.

والكفار: أبلغ من الكفور، كقوله: (كل كفار عنيد) <sup>(٣)</sup> وقد أجرى الكفار مجرى الكفور فى قوله: (إن الإنسان لظلوم كفار) <sup>(٤)</sup> والكفار فى جمع الكافر المضاد للمؤمن أكثر استعمالا كقوله: (أشداء على الكفار) <sup>(٥)</sup>.

والكفرة فى جمع كافر النعمة أكثر استعمالا، كقوله: (أولئك هم الكفرة الفجرة) <sup>(٦)</sup> ألا ترى أنه وصف الكفرة بالفجرة. والفجرة قد يقال للفساق من المسلمين.

ويقال: كفر فلان: إذا اعتقد الكفر ويقال: كفر إذا أظهر الكفر، وإن لم يعتقد؛ لذلك قال: (من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) <sup>(٧)</sup>.

ويقال: كفر فلان بالشيطان إذا كفر بسببه. وقد يقال ذلك أيضا إذا آمن وخالف الشيطان، كقوله: (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله) <sup>(٨)</sup>. وقد يعبر عن التبرى بالكفر، نحو: (ثم يوم القيامة يكفر بعضكم ببعض) <sup>(٩)</sup>.

والكفارة: ما يغطى الإثم، ومنه كفارة اليمين، والقتل، والظهار.

والتكفير: بستر الذنب وتغطيته. قال تعالى: (ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم) <sup>(١٠)</sup> أى: سترناها حتى تصير كأن لم

- ١- سورة الإنسان الآية ٣.
- ٢- سورة البلد آية ١٠.
- ٣- سورة ق من الآية ٢٤.
- ٤- سورة إبراهيم من الآية ٣٤.
- ٥- سورة الفتح من الآية ٢٩.
- ٦- سورة عبس من الآية ٤٢.
- ٧- سورة النحل من الآية ١٠٦.
- ٨- سورة البقرة من الآية ٢٥٦.
- ٩- سورة العنكبوت من الآية ٢٥.
- ١٠- سورة المائدة من الآية ٦٥.

تكن. أو يكون المعنى نذهبها ونزيلها، من باب التمرريض لإزالة المرض. والتفذية لإذهاب القذى. وإلى هذا يشير قوله تعالى: (إن الحسنات يذهبن السيئات)<sup>(١)</sup>.

**معنى الكفر في الشرع:** عرفنا معنى الإيمان في الشرع، وإن الاختلاف فيه على آراء متعددة، فلكذلك الكفر عند هذه الفرق هو ما يقابل الإيمان.

**فالكفر عند الأشاعرة:** هو عدم التصديق بالله تعالى.

**وعند الحموية:** هو الجهل بالله تعالى. فيتحقق وصف الكفر لمن كان جاهلاً بالله. وهو باطل، لأنه إذا كان حد الإيمان - عندهم - هو المعرفة، فإن عكس المعرفة هو الجهل، والجهل غير منعكس على المحدود وشرط الحد أن يكون مطرداً منعكساً؛ حتى لا يكون الحد أعم من المحدود، ولا المحدود أعم من الحد. وتوضيح ذلك: أن جحد الرسالة - مثلاً - وسب الرسول ﷺ وإلقاء المصحف في القاذورات، كل ذلك ليس جهلاً بالله. وهي أمور تكفر صاحبها بالإجماع.

**وعند الكرامية:** هو عدم النطق والإقرار باللسان - الشهادتين - وهو أيضاً باطل؛ لأنه يوجب الكفر على المصدق بالله تعالى بقلبه، وما جاءت به الرسل، مع عدم تصريحه باللسان لمانع من ذلك.

**وعند الحنفية:** هو عدم التصديق والنطق. ولكن بالتحقيق يتبين قرب رأى الحنفية من الأشاعرة<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - سورة هود من الآية ١١٤. راجع البصائر. ج ٤ ص ٣٦١ وما بعدها.  
<sup>٢</sup> - إننا إذا نظرنا إلى مذهب الأشاعرة والحنفية، نجد أنهما عند التحقيق لا يوجد خلاف كبير بينهما. فالأشاعرة جعلوا الإيمان هو التصديق. أما النطق بالشهادتين، فليس ركناً في الإيمان، إلا أنه واجب على المكلف وجوب الفروع مرة في العمر. والحنفية جعلوا الإيمان تصديق وإقرار، والإقرار عندهم ركن في حقيقة الإيمان، إلا أنه ركن يحتمل السقوط، فالأخرس والمكروه على عدم نطق الشهادتين مثلاً، يعتبر عند الحنفية مؤمناً. فالتصديق والإقرار ليسا على درجة واحدة عند الحنفية. وبهذا يتبين أنه لا خلاف كبير بين الفريقين. يقول شارح الفقه الأكبر: "التصديق ركن حسن لعينه، لا يحتمل السقوط في حال من الأحوال، بخلاف الإقرار، فإنه شرط أو شرط، وركن حسن لغیره، ولهذا يسقط في حال الإكراه وحصول الأعداء" شرح الفقه الأكبر ملا على القارئ ص ١٢٤. ط دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. وفي الوصية بشرح الشيخ أكمل الدين البابرتي: "إن الإيمان هو التصديق، فمن صدق الرسول فيما جاء به من الله تعالى، فهو مؤمن بينه وبين الله، والإقرار شرط إجراء أحكام الإسلام عليه. ويقول: وهذا هو المروى عن أبي حنيفة

**وعند الخوارج:** فعل أي معصية. وهو أيضاً باطل لأن المعاصي لا توجب التكفير، إن لم يكن صاحبها مستحلاً لها - كما سيأتي -.

**وعند المعتزلة:** هو ارتكاب قبيح، أو الإخلال بواجب. وهو باطل؛ لأنه تعريف يبين بعض أحكام الكفر، ولا يذكر الذاتيات، أو اللوازم الذاتية، التي يمكن الوصول بها إلى حقيقة الكفر والمعتزلة يفصلون القول في المعاصي على النحو التالي:

معصية هي كفر: وهي كل معصية تدل على الجهل بالله، كسب الرسول وإلقاء المصحف في القاذورات وهذا لا خلاف فيه بيننا وبينهم. ومعصية لا توجب اتصاف فاعلها بالكفر ولا بالفسوق، ولا يمتنع معها الاتصاف بالإيمان، كالفقه، وكشف العورة إلى غير ذلك. وهذا القسم أيضاً لا خلاف فيه بيننا وبينهم.

ومعصية توجب الخروج من الإيمان، ولا توجب الاتصاف بالكفر، بل بالفسوق والفجور، كالقتل العمد، والزنا، وشرب الخمر. فمن فعل مثل هذا، فهو في منزلة بين المنزلتين وهذا باطل؛ لأن المعاصي لا تكفر صاحبها - كما سيأتي - فكل معصية لا تدل على تكذيب الرسول فيما جاء به لا تكون كفراً، وكذلك لا توجب له الخلود في النار<sup>(١)</sup>.

وأما تعريف الكفر عند أهل السنة، فله تعريفات متعددة:

والماتريدي والأشعري. ويقرر الشيخ الأكل: أن الإقرار جزء يحتمل السقوط بعذر الإكراه، والتصديق لا يحتمله أصلاً. راجع: شرح وصية الإمام أبي حنيفة للشيخ أكمل الدين البابرتي: تحقيق: د. ربيع خليفة عبد الصادق. رسالة ماجستير بكلية أصول الدين القاهرة. وانظر: رسالتنا للماجستير: نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدي والأشعرية من العقائد للشيخ عبد الرحيم بن علي المشهور بشيخ زادة. تحقيق ودراسة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.

<sup>١</sup> - راجع: شرح المواقيف ج ٨ ص ٣٦٢ وما بعدها. وشرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٦ وما بعدها. وأبكار الأفكار في أصول الدين. الإمام. سيف الدين الأمدى ت ٦٣١هـ تحقيق د. أحمد المهدي. ج ٥ ص ٢٥ وما بعدها. ط مطبعة دار الكتب والوثائق القومية سنة ١٤٢٣هـ. وعقيدتنا. د. محمد ربيع محمد جوهرى. ج ٢ ص ٥ الطبعة الخامسة سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. بدون.

فقد عرفه القاضي الباقلاني بأنه: "الجهل بالله عز وجل، والتكذيب به، السائر لقلب الإنسان عن العلم به"<sup>(١)</sup>.

وعرفه الإمام الغزالي بأنه: "تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام في شيء مما جاء به"<sup>(٢)</sup>.

وعرفه الإمام الرازي بأنه: "عبارة عن إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسول به"<sup>(٣)</sup>.

وعرفه الإمام الأمدى بأنه: "عبارة عما يمتنع المتصف به من الأدميين عن مساهمة المسلمين في شيء من جميع الأحكام المختصة بهم"<sup>(٤)</sup> وبأنه: "الستر والتغطية للقدر الذي يصير به المؤمن مؤمنا لا غير"<sup>(٥)</sup>. ويرجح أستاذنا د/ محمد ربيع محمد جوهرى تعريف الأمدى الأخير، وذلك لأنه يشمل الكافر المكذب لشيء مما جاء به النبي وعلم بالضرورة أنه من الدين. ويشمل الكافر الخالي عن التصديق والتكذيب، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى: فإن هذا التعريف، يشمل الكفر بالله من غير توسط النبي ﷺ ككفر إبليس لعنه الله<sup>(٦)</sup>.

### ثالثا: معنى النفاق:

معنى النفاق في اللغة: قيل مأخوذ من النفق، وهو السرب في الأرض. وقيل سمي منافقا؛ لأنه نافق، كاليربوع، وهو دخوله نافقاه. يقال: قد نفق به، ونافق، وله جحر آخر يقال له القاصعاء، فإذا طلب

١- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل. القاضي أبى بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت ٤٠٣ هـ. تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر ص ٣٩٤. ط مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت الطبعة الثالثة. سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة. الإمام الغزالي. ص ١٣٤.

٣- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين الإمام فخر الدين الرازي، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد ص ٢٤٠. ط مكتبة الكليات الأزهرية بدون. وانظر الصحائف الإلهية. شمس الدين السمرقندي رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين القاهرة، إعداد د. أحمد عبد الرحمن الشريف ص ٣٥٤ سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧.

٤- أبحار الأفكار ج ٥ ص ٢٨.

٥- غاية المرام في علم الكلام. سيف الدين الأمدى ص ٣١٠.

٦- عقيدتنا، ص ٥٢.

قصع، فخرج ممن القاصعاء. فهو يدخل فى القاصعاء، ويخرج من النافقاه. فيقال: هكذا يفعل المنافق، يدخل فى الإسلام، ثم يخرج منه من غير الوجه الذى دخل فيه.

والنفاق: الدخول فى الإسلام من وجه، والخروج عنه من آخر. وهو اسم إسلامى، لم تعرفه العرب بالمعنى المخصوص به، وهو الذى يستر كفره، ويظهر إيمانه، وإن كان أصله فى اللغة معروفا. يقال: نفاق، ونفاق، منافقة، ونفاقا وقيل مأخوذ من النفاء، لا من النفق: وهو السرب الذى يستتر فيه، لستره كفره<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: (إن المنافقين هم الفاسقون)<sup>(٢)</sup> أى: الخارجون عن الدين والشرع، وجعل الله المنافقين شوا من الكافرين فقال: (إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار)<sup>(٣)</sup>.

النفاق فى الشرع: هو إظهار الإيمان وإبطان غيره<sup>(٤)</sup>. والمنافقون بإظهارهم للإسلام، عصموا دمايتهم وأموالهم؛ لأننا نحكم بالظاهر. يقول تعالى: (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون. اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله إنهم ساء ما كانوا يعملون ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون)<sup>(٥)</sup>. فنطقهم للشهادتين، وإظهارهم للإسلام، كان جنة. ووقاية لهم من القتل ونحن لسنا مطالبين بأكثر من ذلك؛ لأن حسابهم على الله تعالى، كما قال الرسول ﷺ: (أمرت أن أقتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة. ويؤتوا الزكاة. فإذا فعلوا ذلك، عصموا منى دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله)<sup>(٦)</sup> فالحديث يدل على عصمة الدم والمال لشخص، إذا أتى بالأعمال الظاهرة.

يقول الإمام الشافعى - رحمه الله - : "وذلك أنه لم يكن للمنافقين دين يظهر كظهور الدين، له أعياد، وإتيان كنائس. وإنما كان كفر جحد وتعطيل، وذلك بين فى كتاب الله عز وجل، ثم فى سنة رسول الله ﷺ،

١- راجع لسان العرب ج ٦ ص ٤٥٠٧، ٤٥٠٨.

٢- سورة التوبة من الآية ٦٧.

٣- سورة النساء من الآية ١٤٥. وانظر البصائر ج ٥ ص ١٠٥.

٤- راجع: شرح المقاصد. ج ٢ ص ١٩٧.

٥- سورة المنافقون الآيات ١-٣.

٦- الحديث رواه الإمام البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن عمر، كتاب الإيمان بلب فإن تابوا وأقاموا الصلاة حديث رقم ٧٥. الفتح ج ١ ص ٩٥.

بأن الله عز وجل، أخبر عن المنافقين، بأنهم اتخذوا إيمانهم جنة، يعني والله أعلم: من القتل. ثم أخبر بالوجه الذي اتخذوا به إيمانهم جنة فقال: (ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا) فأخبر عنهم بأنهم آمنوا ثم كفروا بعد الإيمان، كفروا إذا سئلوا عنه، أنكروه، وأظهروا الإيمان، وأقروا به، وأظهروا التوبة منه. وهم مقيمون فيما بينهم وبين الله على الكفر. قال الله جل ثناؤه: (يحلِفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم)<sup>(١)</sup>. فأخبر بكفرهم، وكذب سرائرهم بجحدهم، وذكر كفرهم في غير آية، وسامهم بالنفاق، إذا أظهروا الإيمان، وكانوا على غيره. قال جل وعز: (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصير)<sup>(٢)</sup>.  
فإن الله تعالى: "أبان أنه لم يول الحكم على السرائر غيره. وأن قد ولى نبيه الحكم على الظاهر، وعاشروهم النبي ﷺ، ولم يقتل منهم أحدا، ولم يحبس، ولم يعاقبه، ولم يمنعه سهمه في الإسلام إذا حضر القتال، ولا مناكحة المؤمنين، وموارثتهم، والصلاة على موتاهم وجميع حكم الإسلام"<sup>(٣)</sup>.

ونهى الله تعالى نبيه ﷺ من الصلاة على المنافقين، لا يمنع من صلاة غيره عليهم. لأن صلاة النبي ﷺ رحمة بهم، ولا يصلى النبي على أحد إلا غفر له. والله تعالى قضى على عدم غفران المقيم على شرك (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون)<sup>(٤)</sup>.  
قواعد في تفصيل الكفار:

يجب أن يعلم أولا أن الحكم بالتكفير، مما لا سبيل لدليل العقل فيه أبدا. وإنما يعلم ذلك عن طريق السمع. يقول الإمام الغزالي - رحمه الله تعالى: "... فإذا أردت أن تعرف سبيل الحق، فاعلم قبل كل شيء، أن هذه مسألة فقهية. أعنى الحكم بتكفير من قال قولا، وتعاطى فعلا، فإنها تارة

١- سورة التوبة من الآية ٧٤. وسيأتى مزيد تفصيل - إن شاء الله تعالى - فيما يتعلق بهذه الآية.

٢- سورة النساء آية ١٤٥. والأم. الإمام الشافعي ج ٦ ص ٢٣٣. ط دار الغد العربي الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣- الأم ج ٦ ص ٢٤٦.

٤- سورة التوبة الآية ٨٤.

تكون معلومة بأدلة سمعية، وتارة تكون مظنونة بالاجتهاد. ولا مجال لدليل العقل فيها البتة"<sup>(١)</sup>.  
الإنسان في الاعتقاد، والإيمان بصدق النبي ﷺ وما جاء به، على حال من هذه الأحوال:

إما أن يكون معترفا ومقرا بنبوته سيدنا محمد ﷺ.

وإما أن لا يكون معترفا ومقرا بنبوته.

وغير المعترف على أحوال: فمنهم من يكون معترفا بالنبوات والرسالات على الجملة، وأن الله أرسل رسلا، ولكنه لم يرسل سيدنا محمد ﷺ، وهؤلاء هم اليهود، النصارى، والمجوس، وغيرهم.

ومنهم من لا يعترف بنبوته أصلا.

وهذا الصنف على أحوال: فمنهم من يكون معترف بالله تعالى، وأنه القادر المختار، وهم البراهمة.

ومنهم من لا يكون معترفا بالله تعالى، وأنه القادر المختار كالدهرية والمعطلة.

والأصناف السابقة المنكرة لنبوته ﷺ إن كان إنكار واحد منهم، عنادا وعدم تصديق بنبوته، فهو كافر إجماعا، وهو مخلد في النار. وإن كان إنكاره عن اجتهاد بلا تقصير، فقول: إنه معذور، وأنه غير مخلد. وقيل: إنه كافر ومخلد.

والمعترف بنبوته سيدنا محمد ﷺ إما أن لا يكون مخطئا في عقائده المتعلقة بأصول الدين وهو على حالتين:-

إما أن يكون اعتقاده عن دليل وبرهان، فهو ناج - بفضل الله تعالى - باتفاق.

وإما أن يكون اعتقاده عن تقليد. وقد اختلف فيه. فمن قائل بأنه ناج بهذا الاعتقاد التقليدي. واستدلوا على هذا بأن النبي ﷺ حكم بإسلام من لم يعلم منه الإيمان عن دليل: وهم أكثر من آمن بالنبي ﷺ.

ومن قائل بأنه غير ناج بالتقليد واستدلوا على هذا بأن التصديق بالنبوة، يتضمن العلم بدلالة المعجزة، وأن العلم بدلالة المعجزة على

١- الاقتصاد في الاعتقاد حجة الإسلام الإمام الغزالي ت ٥٠٥ هـ. ص ١١٩. ط مكتبة الحلبي. الطبعة الأخيرة. بدون.

صدق النبي ﷺ، يتضمن العلم بما يجب اعتقاده في ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله.

فمن كان مصدقا تصديقا حقيقيا بالنبوة، يكون عالما بهذه الأمور كلها، حتى وإن لم يستطع ويتمكن من تنقيح الأدلة وتحريرها. فإن العلم بهذا، ليس شرطاً في العلم، وفيه خروج عن التقليد. أما المقلد المحض، لا يكون مصدقا حقيقة، فلا يكون ناجيا.

وأما عن الأكثرين، الذين حكم النبي ﷺ بإسلامهم، ونجاتهم كانوا من العالمين علما إجماليا، لا من المقلدين تقليداً محضاً.

وعلى كل فالمسألة خلافية، وكلاهما بفضل الله تعالى ناجيا.

والقسم الثاني من المعترف بنبوته ﷺ ويكون مخطئاً في أصل من المسائل الأصولية غير متأول فيه. وحكمه أنه ليس بكافر. فالمخالف للحق من أهل القبلة لا يكفر. فجمهور المتكلمين والفقهاء على أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة.

وقد تضافت الآراء في هذا:

**فالإمام الأشعري** قال: "اختلف الناس بعد نبيهم ﷺ في أشياء كثيرة، ضلل بعضهم بعضاً، وبرئ بعضهم من بعض. فصاروا فرقا متباينين، وأحزاباً متشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم، ويشتمل عليهم" (١) ويعلق **السيد الشريف** على هذا الكلام بقوله: "فهذا مذهبه، وعليه أكثر أصحابنا" (٢).

وورد عن **الإمام الشافعي** قوله: "لا أرد شهادة أحد من أهل الأهواء، إلا الخطائية، فإنهم يعتقدون حل الكذب" (٣).

وورد عن **الإمام أبي حنيفة**: "لا نكفر أحداً من أهل القبلة" (٤).

ونسب إلى **الإمام مالك** أنه قال: "من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً، ويحتمل الإيمان من وجه حمل أمره على الإيمان" (١).

ويقول **الرازي**: "لا نكفر أحداً من أهل القبلة؛ لأن كونهم منكرين لما جاء به الرسول، غير معلوم ضرورة، بل نظراً" (٢).

وقال أيضاً: "المختار عندنا: أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بدليل منفصل" (٣).

يقول **الإمام تقي الدين السبكي**: "أعلم أيها السائل: أن كل من خاف الله عز وجل، استعظم القول بالتكفير، لمن يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله إذ التكفير هائل عظيم؛ لأن من كفر شخصاً بعينه، فكأنما أخبر أن مصيره في الآخرة جهنم، خالداً فيها أبداً الأبدية، وأنه في الدنيا مباح الدم والمال، لا يمكن من نكاح مسلمة، ولا يجري عليه أحكام المسلمين، لا في حياته، ولا بعد مماته" (٤).

والدليل على عدم كفر هذا القسم، كما يذكر صاحب المواقف وشارحه: "أن المسائل التي اختلف فيها أهل القبلة، من كون الله تعالى عالماً بعلم، أو موجداً لفعل العبد، أو غير متحيز، ولا في جهة، ونحوها ككونه مرئياً أو لا، لم يبحث النبي ﷺ عن اعتقاد من حكم بإسلامه فيها، ولا الصحابة، ولا التابعون، فعلم أن صحة دين الإسلام، لا تتوقف على معرفة الحق في تلك المسائل، وأن الخطأ فيها ليس قادحاً في حقيقة الإسلام، إذ لو توقف عليها، وكان الخطأ قادحاً في تلك الحقيقة، لوجب أن يبحث عن كيفية اعتقادهم فيها. لكن لم يجر حديث شئ منها في زمانه - عليه السلام - ولا في زمانهم أصلاً" (٥).

ولا يقال: إن النبي ﷺ علم منهم علمهم بذلك إجمالاً، فلم يبحث عنها؛ لأننا نعلم أن الأعراب الذين جاءوا إلى النبي ﷺ بالإسلام، لم يكونوا كلهم عالمين بأنه تعالى عالم بالعلم لا بالذات، وأنه مرئى في الدار

(١) عقيدتنا، ص ٥٧.

(٢) المحصل، ص ٢٤٠.

(٣) معالم أصول الدين الإمام الرازي، سلسلة من تراث الرازي تقديم طه عبد الرؤوف سعد، ط مكتبة الكليات الأزهرية.

(٤) المتطرفون د/ عمر عبد الله كامل تقديم د. يوسف القرضاوي، ص ١٧٩، ط مكتبة التراث الإسلامي الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٥) المواقف بشرح السيد الشريف، ج ٨، ص ٣٧٠، ٣٧١.

الآخرة، وأنه ليس بجسم، ولا في مكان وجهة، وأنه قادر على أفعال العباد كلها، فالقول بأنهم كانوا عالمين، كل ذلك فاسد بالضرورة، فأمثال هذه الأشياء لا يمكن جعلها مما يتوقف عليه صحة الإسلام، فلا يجوز الحكم فيها بالكفر<sup>(١)</sup>.

و"الإمام الغزالي" يذكر هذه القواعد في الحكم بالكفر، بطريقة مفصلة حاصرة، ونذكر نصه مع طوله لدقته يقول الإمام: "كون الشخص كافرا إما أن يدرك بأصل، أو بقياس على ذلك الأصل، والأصل المقطوع به أن كل من كذب محمدا ﷺ فهو كافر، أى مخلد في النار بعد الموت، ومستباح الدم والمال في الحياة، إلى جملة الأحكام، إلا أن التكذيب على مراتب:

**الرتبة الأولى:** تكذيب اليهود والنصارى، وأهل الملل كلهم، من المجوس، وعبدة الأوثان، وغيرهم فتكفيرهم منصوص عليه في الكتاب، ومجمع عليه بين الأمة وهو الأصل، وما عداه كالملحق به.

**الرتبة الثانية:** تكذيب البراهمة المنكرين لأصل النبوات، والدهرية المنكرين لصانع العالم، وهذا ملحق بالمنصوص بطريق الأولى؛ لأن هؤلاء كذبوه، وكذبوا غيره من الأنبياء، أعنى البراهمة؛ لأنهم أضافوا إلى تكذيب الأنبياء إنكار المرسل، ومن الضرورة إنكار النبوة، ويلتحق بهذه الرتبة: كل من قال قولاً لا يثبت النبوة في أصلها، أو بنبوته نبينا محمد ﷺ على الخصوص، إلا بعد بطلان قوله.

**الرتبة الثالثة:** الذين يصدقون بالصانع والنبوة، ويصدقون النبي، ولكن يعتقدون أموراً تخالف نصوص الشرع، ولكن يقولون: إن النبي محق، وما قصد بما ذكره، إلا صلاح الخلق، ولكن لم يقدر على التصريح بالحق، لكلال أفهام الخلق عن دركه، وهؤلاء هم الفلاسفة.

ويجب القطع بتكفيرهم في ثلاث مسائل. وهى: إنكارهم لحشر الأجساد، والتعذيب بالنار، والتعظيم في الجنة بالحوار العين، والمأكول، والمشروب، والملبوس.

والأخرى: قولهم: إن الله لا يعلم الجزئيات، وتفصيل الحوادث، وإنما يعلم الكلليات، وإنما الجزئيات تعلمها الملائكة السماوية.

(١) راجع: المرجع السابق، نفس الموضوع.

والثالثة: قولهم: إن العالم قديم، وأن الله تعالى متقدم على العالم بالرتبة، مثل: تقدم العلة على المعلول، وإلا فلم تر في الوجود إلا متساويين، وهؤلاء إذا أوردوا عليهم آيات القرآن زعموا أن اللذات العقلية، تقصر الأفهام عن دركها، فمثل لهم ذلك باللذات الحسية، وهذا كفر صريح. والقول به يبطل لفائدة الشرائع، وسد لباب الاهتداء بنور القرآن واستبعاد الرشد من قول الرسل. فإنه إذا جاز عليهم الكذب لأجل المصالح، بطلت الثقة بأقوالهم. فما من قول يصدر عنهم، إلا ويتصور أن يكون كذباً. وإنما قالوا ذلك لمصلحة.

**فإن قيل:** فلم قلت مع ذلك إنهم كفرة. قلنا: لأنه عرف قطعاً من الشرائع، أن من كذب رسول الله، فهو كافر. وهؤلاء مكذبون، ثم معلون للكذب بمعاذير فاسدة، وذلك لا يخرج الكلام عن كونه كذباً.

**الرتبة الرابعة:** المعتزلة، والمشبهة، والفرق كلها سوى الفلاسفة وهم الذين يصدقون، ولا يجوزون الكذب لمصلحة ولغير مصلحة، ولا يشتغلون بالتعليل لمصلحة الكذب، بل بالتأويل، فهؤلاء في محل الاجتهاد. والذى ينبغي أن يميل المحصل إليه الحتراز من التكفير، ما وجد إليه سيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصريحين بقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله خطأ. والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة، أهون من سفك محجمة من دم مسلم.

وقد قال صلى الله عليه وسلم: - (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله. فإذا قالوها: فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها)<sup>(١)</sup>. وهذه الفرق منقسمون إلى: مسرفين، وغلاة، وإلى مقتصدين بالإضافة إليهم - يقصد المعتزلة والمشبهة كما ذكر في أول الرتبة - ثم المجتهد الذى يرى تكفيرهم، قد يكون ظنه في بعض المسائل ظاهر، وعلى بعض الفرق أظهر وتفصيل آحاد تلك المسائل يطول، ثم يثير الفتن والأحقاد... **ودليل المنع من تكفيرهم:** أن الثابت عندنا بالنص، تكذيب المكذب للرسول. وهؤلاء ليسوا مكذبين أصلاً. ولم يثبت لنا أن الخطأ في التأويل، موجب للتكفير فلا بد من دليل عليه. وثبت

(١) الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن أبى هريرة كتاب الإيمان. باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، حديث رقم ٢٠/٣٢. صحيح مسلم بشرح النووي، حققه وفهرسه: عصام الصبلي وأخرون، ج ١ ص ٢٣٢. ط دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.

أن العصمة مستفادة من قول: لا إله إلا الله قطعاً. فلا يدفع ذلك إلا بقاطع..

**الرتبة الخامسة:** من ترك التكذيب الصريح، ولكن ينكر أصلاً من أصول الشرعيات المعلومة بالتواتر من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كقول القائل: الصلوات الخمس غير واجبة. فإذا قرئ عليه القرآن والأخبار، قال: لست أعلم صدر هذا من رسول الله، فلعله غلط وتحريف. وكمن يقول: أنا معترف بوجوب الحج، ولكن لا أدري أين مكة، وأين الكعبة؟ ولا أدري أين البلد الذي تستقبله الناس، ويحجونه، هل هي البلد التي حجها النبي - عليه الصلاة والسلام - ووصفها القرآن؟ فهذا أيضاً ينبغي أن يحكم بكفره لأنه مكذب. ولكنه محترز عن التصريح. وإلا فالمتواترات، تشتبك في دركها العوام والخواص.. إلا أن يكون هذا الشخص، قريب عهد بالإسلام، ولم يتواتر عنده بعد هذه الأمور، فيمهله إلى أن يتواتر عنده ولسنا نكفره؛ لأنه أنكر أمراً معلوماً بالتواتر. ولو أنه أنكر غزوة من غزوات النبي - صلى الله عليه وسلم - المتواترة.. لم يلزم تكفيره؛ لأنه ليس تكذيباً في أصل من أصول الدين مما يجب التصديق به... ولسنا نكفره لمخالفة الإجماع، فإن لنا نظراً في تكفير النظام، المنكر لأصل الإجماع، لأن الشبهة كثيرة في كون الإجماع حجة قاطعة...

**الرتبة السادسة:** أن لا يصرح بالتكذيب، ولا يكذب أيضاً أمراً معلوماً على القطع بالتواتر من أصول الدين. ولكن منكر ما علم صحته بالإجماع. فأما التواتر فلا يشهد له، كالنظام مثلاً: إذ أنكر كون الإجماع حجة قاطعة في أصله، وقال: ليس يدل على استحالة الخطأ على أهل الإجماع دليل عقلي قطعي، لا شرعي متواتر، ولا يحتمل التأويل. فكل ما تستشهد به من الأخبار والآيات له تأويل بزعمه، وهو في قوله خارق لإجماع التابعين. فإننا نعلم إجماعهم، على أن ما أجمع عليه الصحابة حق مقطوع به، لا يمكن خلافه، فقد أنكر الإجماع، وخرق الإجماع. وهذا في محل اجتهاد، ولي فيه نظر<sup>(١)</sup>.

فهذه النصوص يفهم منها عدة أمور أهمها:-

١- أنه لا حكم للعقل في الإكفار. فالإكفار يعرف بالأدلة السمعية بأصل شرعي، أو قياس على أصل شرعي.

(١) الإقتصاد في الاعتقاد. ص ١٢٠ - ١٢٢.

٢- أن الأصل المقطوع به ينكر كل من ينكر نبوة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وما أتى به نبينا من أصول الإيمان التي أخبرنا بها، كما في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - مع سيدنا جبريل - عليه السلام -: "عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه - قال: بينما نحن عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم، إذ طلع علينا رجل، شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فأسند ركبته إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه.. قال: أخبرني عن الإيمان: قال: أن تؤمن بالله، وملائكته وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره<sup>(١)</sup>، فمن أنكر أصلاً من هذه الأصول يعتبر كافراً. ومن كان على الدين ثم أنكر أصلاً منها، أو شك فيها، أو تأول فيها تأويلاً يخرجها عن حقيقتها، ولا يستند هذا التأويل إلى شرع، أو عقل، أو لغة، يعتبر خارجاً مرتداً عن الدين.

ويدخل في هذا الحكم طوائف:-

(أ) أصحاب الديانات السابقة على الإسلام، إذا وصلتها رسالة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - فكذبت به.

(ب) القياس على هذا الأصل ويدخل فيه طوائف من باب الأولى وهم:

- المنكرون لنبوة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وغير معترفين بالرسالات كالتبراهمة.

- الجاحدون لوجود الله تعالى، كالدهرية والمعتلة.

(ج) من يصدق بالله تعالى والنبي ولكنهم يعتقدون أموراً تخالف الشرع كالفلاسفة. وقد كفرهم في المسائل الثلاث السابقة. والأمر بتكفيرهم ليس محل إجماع لدى المسلمين في طول تاريخهم.

(د) من ينكر أصلاً من أصول الشرعيات، معلومة بالتواتر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه من الدين، كمن ينكر الصلاة أو الصيام، والحج والجهاد، وغيره ذلك.

(١) الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن عمر بن الخطاب كتاب الإيمان. باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان حديث رقم ١ ج ١ ص ١٧٨.



وأصول الشرعيات كالتى أخبر بها النبي في الحديث السابق في بيان حقيقة الإسلام عندما سأله سيدنا جبريل - عليه السلام - عن الإسلام : " ... الإسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً" (١).

يقول "الإمام البيجورى": "من جحد أمراً معلوماً من أدلة ديننا، يشبه الضرورة؛ بحيث يعرفه خواص المسلمين وعوامهم، كوجوب الصلاة، والصوم، وحرمة الزنا، وشرب الخمر، ونحوها؛ يقتل لأجل كفره لأن جرده لذلك مستلزم لتكذيب النبي - ﷺ - ، وكذلك من نفى حكماً مجمعاً عليه إجماعاً قطعياً، وكذلك لو اعتقد إباحة محرّم مجمع عليه، معلوم من الدين بالضرورة، ولو صغيرة، سواء كان تحريمه لعينه كالزنا وشرب الخمر، أو لعارض: كصوم يوم العيد، فإن تحريمه لعارض، وهو الإعراض عن ضيافة الله" (٢).

وما فعله سيدنا أبو بكر ﷺ من قتاله للمرتدين، ومانعي الزكاة، كان تطبيقاً عملياً لهذا. فعن أبي هريرة قال: "لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر، وكفر من كفر من العرب، قال عمر: يا أبا بكر كيف تقاوم الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فمن قال: لا إله إلا الله عصم منى ماله ونفسه، إلا بحقه، وحسابه على الله. قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ، لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق" (٣).

وقد اتفق المسلمون على أن من لم يأت بالشهادتين فهو كافر وأما الأعمال الأربعة: فاختلّفوا في تكفير تاركها إن كان غير مستحل لتاركها، وغير مستهين بها، وجاهد لوجوبها.

(١) المرجع السابق.

(٢) تحفة المرید على جوهر التوحيد الإمام إبراهيم البيجورى، ص ٢٣٨،

٢٣٩، ط قطاع المعاهد الأزهرية، سنة ١٤١٥هـ، ١٩٩٦م.

(٣) رواه البخارى بسنده حديث رقم ٦٩٢٤، ٦٩٢٥ كتاب استتابة المرتدين باب

قتل من أبى قبول الفرائض، الفتح ج٢، ص ٢٨٨.

٣- أن من ينكر أمراً معلوماً بالتواتر، ولكنه ليس أصلاً من أصول الدين ومن أصول الشرعيات المعلومة بالتواتر، فإنه لا يكفر كمن ينكر غزوة من غزواته ﷺ فالقائل به مبتدع ليس خافراً (١).

٤- من أخطأ في التأويل مع إقراره وتصديقه بالأصول، ولا يجوز الكذب لمصلحة وغير مصلحة، فهؤلاء ليسوا كافرين، كالمعتزلة والمشبهة وغيرهم، فهم مجتهدون، والخطأ في التأويل ليس موجباً للتكفير.

ولكن ينبغي أن يعلم أن المقبول من التأويل : التأويل الذى يستند على قواعد مقبولة من احتمال للنص، أو لقواعد اللغة، أو لأحكام العقل، أما التأويل الذى لا يستند إلى مثل هذا، فليس مقبولاً، كتأويلات الباطنية (١) ويمكن أن يلحق بهذا عدة أمور من اعتقادات عوام الناس، لا تخرجهم من الدين، ولا يحكم عليهم فيها بالردة من ذلك:

- يعتقد بعض العامة أن الله تعالى في جهة. وقد اختار بعض العلماء عدم كفر صاحب هذه العقيدة، إذا تعسر عليه فهم نفى الجهة، واختار بعضهم التفصيل فقال: إن اعتقد أن الله تعالى فى جهة العلو لم يكفر (٢)؛ لأن جهة العلو فيها رفعة وشرف فى الجملة، وإن اعتقد جهة السفلى كفر؛ لأن جهة السفلى فيها خسة ودناءة والله تعالى منزّه عن كل نقص.

يقول الإمام الرازى : "إننا لا نكفرهم؛ لأن معرفة التنزيه لو كانت شرطاً لصحة الإيمان؛ لوجب على الرسول ﷺ ألا يحكم بإيمان أحد، إلا بعد أن يتفحص أن ذلك الإنسان هل عرف الله بصفة

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: شرح الجلال الدوانى على

العقائد العضدية وحاشية الكلبوى والمرجاني والخلخالى، ج٢، ص ١٩١،

وما بعدها، ط دار سعادة تركيا سنة ١٣١٧ هـ.

(٢) راجع فى هذا الأمر الكتاب القيم فضائح الباطنية للإمام الغزالي فإنه ذكر

مبادئهم وقام بالرد عليهم وفند أباطيلهم وتأويلاتهم، فضائح الباطنية، الإمام

أبى حامد الغزالي، حقيقه وقدم له نادى فرج درويش، توزيع المكتب الثقافى،

خلف الجامع الأزهر.

(٣) هناك آراء يرى أصحابها صحة هذا الرأى، وتخطئة ما عداها، وما حدا

بالفريقين إلى قولهم، إلا تنزيه الله تعالى.

التنزيه، أو لا. وحيث حكم بإيمان الخلق من غير هذا التفحص، علمنا أن ذلك ليس شرطاً للإيمان<sup>(١)</sup>.

مصدر النفع والضرر هو الله تعالى.. وهذا مما يجب على المسلم أن يعتقد به، ولكن بعض العامة، قد يعزى بعض النفع والضرر إلى أشياء، متأولاً في هذا بعض النصوص، كحديث النبي ﷺ "الشؤم في الدار والمرأة والفرس"<sup>(٢)</sup>، وهذا اعتقاد خطأ فهذه الأشياء لا تنفع ولا تضر بذاتها، ولا أثر لها في شيء بل المؤثر هو الله تعالى، وفي بيان معناه طريقتين. الأولى: وهو ما ارتضاه الإمام السيوطي: إن هذه الأمور الثلاثة، من الأسباب العادية؛ بمعنى أن عادة الله جرت على إسداء الخير أو إلحاق الضرر ببعض الأشخاص، عند سكنى بعض الدور، أو ملك بعض الدواب، أو الاقتراب ببعض النساء، فتكون هذه الأشياء إمارات على الخير أو الشر، والموجد لكل منها هو الله سبحانه وتعالى، واعتقاد أن بعض الحوادث، سبب عادي لبعض الحوادث، لا خطر فيه من قبل الشرع. الثاني: أن المراد من هذه الأمور ما بين في حديث للنبي رواه الطبراني من حديث أسماء بنت عميس: قالت يا رسول الله: ما شؤم الدار؟ قال: ضيق مساحتها، وخبث جيرانها قيل: فما شؤم الدابة؟ قال: منعها ظهرها، وسوء خلقها. قيل: فما شؤم المرأة؟ قال: عقم رحمها، وسوء خلقها". فإذا اعتقد العامة أن هذه الأشياء إمارات وعلامات على النفع والضرر، فلا بأس والممتع اعتقاد أن هذه الأشياء هي مصدر النفع والضرر وأن نفعها وضررها لذاتها.

يجب أن يعتقد المسلم أن توزيع نعم الله تعالى على الوجه الذي ظهرت به في الخارج عند الناس، تابع للمصالح، وليس من قبيل وضع الشيء في غير محله، وفي اعتقاد بعض العامة والملحدين أن صاحب العلم والعقل، أحق بالمال من الجاهل، وغفلوا عن

(١) أساس التقديس في علم الكلام، الإمام فخر الدين الرازي، ص ١٩٦، ١٩٧، ط مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م.  
(٢) رواه الإمام مسلم عن عبد الله بن عمر، كتاب السلام، باب الطيرة والفسال، رقم ٢٢٢٥/١١٥، ج ٧، ص ٤٧٨.

كون العقل، أو العلم من أنواع النعم الجليلة، فلا يعترض أحد على هذا فإن الله تعالى حكيم في كل أفعاله<sup>(١)</sup>.

٥- إن مخالفة الإجماع، فيما ليس أصلاً من أصول الدين، أو أصول الشرعيات ليس كفراً، كمخالفة النظام؛ لأنه في دائرة الاجتهاد.

٦- يبين الإمام الغزالي أمراً في غاية الأهمية وهو أن الخطأ في ترك ألف كافر في الحياة، أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم، وهذا ما قاله الإمام مالك وغيره في النصوص السابقة.

والخلاصة: يمكننا أن نجمل مسائل الردة - والعياذ بالله - في ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مسائل اعتقادية

وهي التي تتعلق بالمعتقدات الثابتة، اليقينية، فمن أخل بركن منها فأنكرها، يحكم عليه بالردة، والخروج من الدين، والمسائل الاعتقادية ثلاثة أقسام أيضاً:

الأول: ما يتعلق بالإلهيات: وهي الموضوعات الاعتقادية التي تتعلق بالله تعالى فمن أخل بشيء منها يحكم عليه بالردة والكفر - والعياذ بالله - كمن ينكر وجود الله تعالى، أو ينكر صفة من صفات الكمال الواجبة له، أو صفة من الصفات المنزهة تعالى عنها، أو وصفه بالتثليث، أو بانه جسد، أو يحل في جسد (لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم وقال المسيح يا بني إسرائيل اعبدوا الله ربي وربكم إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار. لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم)<sup>(١)</sup>، أو نفى كونه قادراً عالمًا مريدًا سميعاً، إلى غير ذلك من الصفات، غير متأول لها، أو من كونه جائر في أحكامه، أو ما يحدث في ملك الله ليس واقعاً بقضائه وقدره إلى غير ذلك.

(١) راجع: القول السديد في علم التوحيد، الشيخ: محمود أبو دقيقة، تحقيق وتعليق: د. عوض الله جاد حجازي، ج ٣، ص ١١٤ - ١١٩، ط مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.  
(٢) سورة المائدة: الآيتان ٧٢ - ٧٣.

**الثاني: ما يتعلق بالنبوات:** كإنكار الأنبياء في الجملة، أو إنكار نبوة نبي من الأنبياء، أو تكذيبهم فيما ينقلون عن الله، أو إنكار عموم رسالة سيدنا محمد ﷺ، أو كونه خاتم الأنبياء، ورسالته خاتمة الرسالات

ويدخل في هذا الكذب على رسول الله ﷺ يقول الحافظ السيوطي - رحمه الله - ما نصه: "لا أعلم شيئاً من الكبائر قال أحد من أهل السنة؛ بتكفير مرتكبها، إلا الكذب على رسول الله ﷺ فإن الشيخ أبا محمد الجويني من أصحابنا، وهو والد إمام الحرمين قال: إن من تعمد الكذب عليه ﷺ يكفر كفراً يخرج عن الملة. وتبعه في ذلك طائفة، منهم الإمام ناصر الدين بن المنير من أئمة المالكية، وهذا يدل على أنه أكبر الكبائر - بعد الشرك-؛ لأنه لا شيء من الكبائر، يقتضى الكفر عند أحد من أهل السنة"<sup>(١)</sup>، والنبي ﷺ يقول: "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"<sup>(٢)</sup>، والحديث يشير إلى تعظيم تحريم الكذب عليه ﷺ، وأنه فاحشة عظيمة، وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحله، ولم يتب منه"<sup>(٣)</sup>.

**الثالث ما يتعلق بالسمعيات:** التي تخبرنا عن الأمور السمعية الغيبية، الثابتة بدليل قطعي، كإنكار الملائكة والجن على الجملة، أو إنكار ما ورد ذكرهم مفصلاً، كجبريل وميكائيل - عليهما السلام -، وإنكار الكتب السماوية على الإجمال، أو إنكار واحد مما ورد ذكره مفصلاً، كالطوراة، والإنجيل، والقرآن، والزبور، وصحف إبراهيم، أو أنكر آية واحدة من القرآن الكريم، وإنكار يوم القيامة، وما يحدث فيه، مما ثبت بدليل قطعي.

**ويلحق بهذا القسم:** الأحكام الشرعية الثابتة بدليل قطعي ومعلومة من الدين بالضرورة، فهي وإن كانت مسائل فرعية إلا أن العلم بها وثبوتها قطعي.

ونعلم مما سبق: "أن من اعتقد بأية عقيدة مكفرة - جزئية كانت أو كلية - وهو يعلم أنها تكفر في حكم الإسلام، فقد كفر، وصح لنا - متى علمنا منه ذلك - أن نقول: إنه كافر ووجب أن نجرى عليه أحكام الإسلام

(١) حاشية محمد الأمير على شرح عبد السلام على جوهرة التوحيد، ص ١٥٨، ط مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م.

(٢) رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة، أبواب المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم ٣، ج ١، ص ١٠٠.

(٣) راجع: شرح النووي على مسلم، ج ١، ص ١٠٤.

في الكافرين، وإن ظهرت فيه هذه العقيدة المكفرة بعد إعلان الإسلام، كان من المرتدين، وأجريت عليه أحكام أهل الردة"<sup>(١)</sup>.

**القسم الثاني: مسائل قولية:** وهي "كل قول فيه اعتراف بعقيدة مكفرة، أو فيه جحود لعقيدة من عقائد الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة، أو فيه استهزاء بالدين في عقائده وأحكامه ومن ذلك: السباب للخالق سبحانه، أو السباب لرسول، أو لأى واحد منهم، أو للكتب السماوية، أو لواحد منها، أو للدين الرباني الحق، ونحو ذلك، ومن تلك الاعتراض على عدل الله في قضائه وقدره، واتهامه بالجور - سبحانه - فمن قال قولاً من ذلك، وهو في حالة يؤاخذ بها على أقواله، فقد كفر، فإن كان كافراً أصلياً، فقد دل على نفسه بذلك، وإن كان من قبل مسلماً، أصبح بذلك مرتداً تجرى عليه أحكام المرتدين"<sup>(٢)</sup>.

**القسم الثالث: مسائل عملية:** ويدخل في هذا أى عمل للإنسان، يدل دلالة ظاهرة على عقيدة مكفرة، كمن يمزق المصحف، أو يلقيه في القاذورات، مع ما يدل على الإهانة، وكمن يسجد لخسائر الله كصنم، أو غيره احتراماً وتقديساً، وعبادة له، أو وضع كل ما هو من شارات الكفر، مع قرينة التعظيم والاستحباب، ما لم يكن ذلك عن إكراه، أو اضطرار لعمل هذا - كما سيأتى - "فمن أتى فعلاً مكفراً، وقامت القرائن على أنه غير معذور في ذلك وتبيننا أنه غير جاهل بأن هذا العمل من المكفرات، حكمنا عليه بالكفر، وأجرينا عليه أحكام الكافرين الأصليين، إن لم يسبق له إعلان الإسلام، وأحكام المرتدين إن سبق أن أعلن الإسلام، أو كان من أسرة مسلمة"<sup>(٣)</sup>.

**الاستهزاء:** ويدخل في حكم الردة من استهزاء بأصل من أصول الدين يقول تعالى: ﴿يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما فى قلوبهم قل استهزءوا إن الله مخرج ما تحذرون ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أ بالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون. لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعف عن طائفة منكم نغضب طائفة بأنهم كانوا مجرمين﴾<sup>(٤)</sup>، فقد حكم القرآن الكريم، بكفر طائفة استهزأت ببعض أصول

(١) العقيدة الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حسن حنكة الميداني، ص ٦١٩، ط دار القلم، دمشق، الطبعة السابعة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

(٢) السابق، ص ٦١٩.

(٣) العقيدة وأسسها، ص ٦٢٠.

(٤) سورة التوبة: الآيات ٦٤ - ٦٦.

الدين، وذلك عندما قال رجل في غزوة تبوك في مجلس يوماً: ما رأينا مثل قرآن هؤلاء، ولا أُرغب بطوننا، ولا أكذب السنة، ولا أجبن عند اللقاء منهم، فقال له رجل: كذبت. ولكنك منافق، لأخبرن رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، ونزل القرآن. قال ابن عمر: فأنا رأيت متعلقاً بحقب ناقة رسول الله ﷺ، والحجارة تتكفيه، وهو يقول: يا رسول الله إنما كنا نخوض ونلعب. ورسول الله ﷺ يقول: ﴿أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون﴾.

وقيل: إن ناساً من المنافقين، قالوا في غزوة تبوك: يرجو هذا الرجل، أن يفتح قصور الشام، وحصونها، هيئات فأطلع الله نبيه عليه ذلك، فأتاهم، فقال: قلتم كذا، وكذا. قالوا: إنما كنا نخوض ونلعب فنزلت الآية<sup>(١)</sup>.

ولا يمنع أن يكونوا جميعاً اشتركوا في القول والحكم، وهم قد عللوا قولهم هذا بأنه كان على سبيل الخوض<sup>(٢)</sup> واللعب يقول ابن العربي: "لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جداً، أو هزلاً، وهو كيف كان كفراً، فإن الهزل بالكفر كفر، لا خلاف فيه بين الأمة"<sup>(٣)</sup>. والله تعالى لم يعبا باعتذارهم؛ لأنهم كانوا كاذبين فيه فجعلوا كأنهم معترفون باستهزائهم، وبأنه موجود منهم، وقد ظهر كفرهم باستهزائهم بعد إظهارهم الإيمان. فالاستهزاء بالدين كيف كان نوعه، كفر بالله تعالى؛ لأن الاستهزاء يدل على الاستخفاف، والإيمان يقتضى التعظيم، ولا يمكن الجمع بين الاستخفاف والتعظيم في إنسان واحد، في وقت واحد<sup>(٤)</sup>.

**بل يحكم بالردة على من استهزأ بسنة من سنن النبي ﷺ إذ عمد ذلك، وكان استهزأؤه انتقاص من قدره ﷺ يقول النووي: "لو قيل لمسلم: قلم أظافرك فإنها سنة رسول الله ﷺ فأجاب: لا أفعل، وإن كانت سنة. قال النووي: المختار أنه لا يكفر بهذا إلا أن يقصد الاستهزاء"<sup>(٥)</sup>.**

(١) راجع: أسباب النزول. ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) الخوض: الدخول في مائع من الماء والطين، ثم كثر حتى صار اسماً لكل دخول فيه تلويناً وأذى، والمعنى: إننا كنا نخوض ونلعب في الباطل من الكلام، كما يخوض الركب لقطع الطريق، والخوض من الكلام ما فيه الكذب الباطل (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم) سورة الأنعام من الآية ٦٨، وانظر لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٨٩، والرازي، ج ١٦، ص ٩٨.

(٣) القرطبي، ج ٨، ص ٦٥.

(٤) راجع الرازي، ج ١٦، ص ٩٨، ٩٩، والكشاف، ج ٢، ص ٢٠٠.

(٥) المتطرفون، ص ١٩٤.

### شروط الارتداد والتكفير وموانعهما

الإسلام جعل ضوابط لهذا الأمر، فلا يحكم على إنسان بالردة، أو الكفر، سواء كانت بالاعتقاد، أو القول، أو الفعل، ما لم يتوافر فيه شروط، وينتفى عنه موانع.

#### أولاً - شروط الارتداد والتكفير

لا بد من عدة شروط مجتمعة في الإنسان، حتى يحكم عليه بالردة أو الكفر، فإن انتفى شرط لا يحكم عليه بالكفر.

**الشرط الأول:** أن يكون عالماً بأن ما يفعله ردة وكفر، يخرج عن الدين يجب أن يكون الشخص عالماً بأن ما يعتقد، أو يفعله، أو يقوله، ردة وكفر، فإذا اعتقد، أو فعل، أو قال شيئاً، وكان جاهلاً بالحكم فيه، فلا يحكم عليه بالارتداد عن الدين.

**والقاعدة في هذا:** أن الله تعالى لا يؤاخذ عباده - تفضلاً - حتى يقيم عليهم الحجة، ويقطع أعدارهم «رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل»<sup>(١)</sup> فهذه الآية - وغيرها كما سيأتي - نص في هذا الأمر، فالمقصود من بعثة الرسل، وإنزال الكتب، هو الإعذار والإنذار، ومعرفة الناس بربهم. يقول الرازي: "احتج أصحابنا بهذه الآية على أن وجوب معرفة الله تعالى لا تثبت إلا بالسمع. قللوا: لأن قوله «لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل» يدل على أن قبل البعثة يكون للناس حجة في ترك الطاعات والعبادات"<sup>(٢)</sup>، وكذلك قبل العلم بالحكم يكون للعبد حجة وعذر.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلوا عليهم آياتنا»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير»<sup>(٥)</sup>.

- (١) سورة النساء من الآية ١٦٥.
- (٢) الرازي، ج ١١، ص ٨٧.
- (٣) سورة الإسراء من الآية ١٥.
- (٤) سورة القصص من الآية ٥٩.
- (٥) سورة الملك: الآيتان ٨، ٩.

وهناك حديث للنبي ﷺ نص أيضا في هذا الباب، يبين أنه لا بد من العلم، بأن هذا الفعل ردة وكفر، حتى يحكم على الإنسان به يقول النبي ﷺ : "كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبيته: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فو الله لئن قدر الله علي، ليعذبنني عذابا ما عذبه أحدا، فلما مات، فعل به ذلك فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه. ففعلت. فإذا هو قائم. فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك. فغفر له". وقال غيره: "مخافتك يا رب"<sup>(١)</sup>، وفي رواية: "... قال: فإني لم أعمل خيرا قط..."<sup>(٢)</sup> فاشهد الله تعالى قد غفر له؛ لعلمه ومعرفة الله تعالى.

ويذكر ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: "قال الخطابي: قد يستشكل هذا فيقال: كيف يغفر له، وهو منكر للبعث، والقدرة على إحياء الموتى؟ الجواب: إنه لم ينكر البعث، وإنما جهل، فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد، فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله. قال ابن قتيبة: قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين، فلا يكفرون بذلك"<sup>(٣)</sup>، وإن كان البعض رد على هذا وقال: إن جحد صفة القدرة كفر باتفاق، وإن معنى "قدر عليه"؛ أي ضيق، أو أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه، حتى ذهب بعقله، لما يقول، ولم يقله قاصدا لحقيقة معناه، بل في حالة كان فيها كالغافل، والذاهل، والناسي الذي لا يؤاخذ بما يصدر عنه"<sup>(٤)</sup>.

ويبين "ابن تيمية" أن هذا الرجل، على الرغم من شكه في أصلين، إلا أن علمه بالله، وإيمانه باليوم الآخر في الجملة، وخوفه من الله، غفر الله ما كان منه. يقول ابن تيمية: "فهذا الرجل، كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم، بعد ما أحرق وذرى، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل ذلك وهذان أصلان عظيمان:

**أحدهما:** متعلق بالله تعالى وهو الإيمان بأن الله تعالى على كل شيء قدير.

- (١) الحديث رواه الإمام البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة كتاب أحاديث الأنبياء باب ٥٤، حديث رقم ٣٤٨١، الفتح، ج ٦، ص ٥٩٤.
- (٢) الموضوع السابق، حديث رقم ٣٤٧٨.
- (٣) الفتح، ج ٦، ص ٦٠٤.
- (٤) راجع الموضوع السابق.

**الثاني:** متعلق باليوم الآخر وهو الإيمان بأن الله تعالى يعيد هذا الميت، ويجزيه على أعماله، ومع هذا فلما كان مؤمنا بالله في الجملة، ومؤمنا باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت، وقد عمل صالحا، وهو خوفه من الله تعالى، أن يعاقبه على ذنوبه، غفر الله له ما كان منه من الإيمان بالله واليوم الآخر، والعمل الصالح"<sup>(١)</sup>.

ومن هذا النوع أيضا قوله تعالى: ﴿إذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء قال اتقوا الله إن كنتم مؤمنين قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين﴾<sup>(٢)</sup>، فالحواريون طلبوا المائدة من الله تعالى، وقالوا جهلا ما قالوا: ﴿هل يستطيع ربك﴾ وهذا شك في قدرة الله تعالى، ومع هذا، لم يبطل هذا الكلام إيمانهم. يقول ابن حزم: "فهؤلاء الحواريون الذين أثنى الله عز وجل عليهم، قد قالوا بالجهل لعيسى - عليه السلام ﴿هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء﴾، ولم يبطل بذلك إيمانهم، وهذا لا مخلص منه، وإنما كانوا يكفرون لو قالوا ذلك بعد قيام الحجة وتبينهم لها"<sup>(٣)</sup>.

**الشرط الثاني:** أن يكون عامدا لما يعتقد أو يقوله أو يفعله

لا يكفي أن يكون الشخص عالما باعتقاد أو فعل أو قول بالردة والكفر، ولكن لا بد أن يكون أيضا عامدا لهذا الشيء. فإذا لم يكن عامدا له، أو عرضت له شبهة فيه، أو تأولا له، مخطئا في تأويله، فلا يحكم عليه بالكفر.

**والقاعدة في هذا:** قوله تعالى: ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾<sup>(٤)</sup>، وطلب المؤمنين ذلك من الله تعالى: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾<sup>(٥)</sup>.

- (١) الفتاوى، ج ١٢، ص ٤٩١.
- (٢) المائدة ١١٢، ١١٣.
- (٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل الإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم، ت ٤٥٦هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، ج ٣، ص ٢٩٦، ط دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- (٤) سورة الأحزاب من الآية ٥.
- (٥) سورة البقرة من الآية ٢٨٦، ويذكر الإمام الرازي - رحمه الله - في تفسيره لهذه الآية كلاما رائعا، منه أن النسيان منه ما يعذر فيه صاحبه، ومنه ما لا

وقول النبي ﷺ "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"<sup>(١)</sup>.

وتجاوز الله عن أمة محمد ﷺ الخطأ والنسيان يشمل المسائل القولية والعملية يقول "ابن تيمية": "..... وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف ينتazon في كثير من المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية"<sup>(٢)</sup>.

وفصل "ابن تيمية" هذين النوعين في موضع آخر، فيبين أن الخطأ المغفور في الاجتهاد، هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية، كمن اعتقد ثبوت شيء لدلالة آية أو حديث، وكان لذلك ما يعارضه، ويبين المراد ولم يعرفه، ومن أمثلة ذلك: من اعتقد أن الله لا يرى؛ لقوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾<sup>(٣)</sup>، ولقوله: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب﴾<sup>(٤)</sup>، كما احتجت السيدة عائشة - رضى الله عنها - بهاتين الآيتين، على انتفاء الرؤية في حق النبي ﷺ وإنما يدلان بطريق العموم، وكما نقل عن بعض التابعين أن الله لا يرى، وفسروا قوله: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾<sup>(٥)</sup> بأنها تنتظر ثواب ربها، كما نقل عن مجاهد وأبي صالح.

يعذر، فما لا يعذر فيه صاحبه مثلا من رأى في ثوبه دما، فأخر إزالته إلى أن نسي فصلى، وهو على ثوبه، عد مقصرا، إذ كان يلزمه المباداة إلى إزالته، وأما إذا لم يره في ثوبه، فإنه يعذر فيه، وكذلك الإنسان إذا تغافل عن الدرس والتكرار حتى نسي القرآن يكون ملوما، وأما إذا واظب على القراءة؛ لكنه بعد ذلك نسي، فهنا يكون معذورا، وروى أن النبي ﷺ كلن إذا أراد أن يذكر حاجته شد خيطا في إصبعة" التفسير الكبير، جـ ٧، ص ١٢٥، ١٢٦.

(١) رواه ابن ماجه في سننه بسنده عن أبي ذر، وقال المحقق في الزوائد: إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الهزلي، السنن، جـ ١، ص ٦٥٩، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحريه الحافظين الحلبيين العراقي، وابن حجر، جـ ٦، ص ٢٥٠، ط مكتبة القدس، وتهذيب التهذيب، الإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، جـ ٦، ص ٣١٥، طبعة محققة ومصححة، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

(٢) الفتاوى، جـ ٣، ص ٢٢٩.

(٣) الأنعام من الآية ١٠١.

(٤) سورة الشورى من الآية ٥١.

(٥) سورة القيامة الآيتين: ٢٢ - ٢٣.

أو من يعتقد أن الميت لا يعذب ببيكاء الحي؛ لاعتقاده أن قوله: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾<sup>(١)</sup> يدل على ذلك، وأن ذلك يقدم على رواية الراوى؛ لأن السمع يغلط، كما اعتقد ذلك طائفة من السلف والخلف، أو اعتقد أن الميت لا يسمع خطاب الأحياء؛ لاعتقاده أن قوله: ﴿إنك لا تسمع الموتى﴾<sup>(٢)</sup> يدل على ذلك.

أو من اعتقد أن من غضب لبعض المنافقين غضبة، فهو منافق، كما اعتقد ذلك "أسيد بن حضير" في "سعد بن عباد"، وقال: إنك منافق تجادل عن المنافقين.

وكما أنكروا طائفة من السلف والخلف أن الله يريد المعاصي لاعتقادهم أن معناه: إن الله يحب ذلك، ويرضاه، ويأمر به، وأنكر طائفة من السلف والخلف أن الله يريد المعاصي؛ لكونهم ظنوا أن الإرادة، لا تكون إلا بمعنى المشيئة، فخلقها، وقد علموا أن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، والقرآن قد جاء بلفظ الإرادة بهذا المعنى، وبهذا المعنى، لكن كل طائفة عرفت أحد المعنيين، وأنكرت الآخر<sup>(٣)</sup>.

ولكن يجب أن يعلم أنه ليس كل متأول معذور، فهناك مخطئ متأول معذور، وهناك مخطئ متأول غير معذور.

**فمثال الأول:** قول النبي ﷺ لأصحابه: "لا يصلين أحد العصر إلا في بنى قريظة، فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم: لا نصلى حتى نأتيها. وقال بعضهم: بل نصلى، لم يرد منا ذلك. فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحدا منهم"<sup>(٤)</sup>، فالفرقان اجتهادا، وأقر النبي ﷺ اجتهادهما، ولم يعب على واحد منهما. ينقل ابن حجر عن "السهيلي" وغيره أن في هذا الحديث من الفقه: أنه لا يعاب على من أخذ بظاهر حديث، أو آية، ولا على من استنبط من النص معنى يخصه، وفيه أن كل مختلفين في القروع من المجتهدين مصيب، ولا يستحيل أن يكون الشيء صوابا في حق إنسان وخطأ في حق غيره، وإنما المحال: أن يحكم في النازلة بحكمين متضادين في حق شخص واحد. قال: والأصل في

(١) سورة الإسراء من الآية ١٥.

(٢) سورة النمل من الآية ٨٠.

(٣) راجع الفتاوى: جـ ٢٠، ص ٣٣ - ٣٦.

(٤) الحديث أخرجه البخارى في صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمر - رضى

الله عنهما - كتاب المغازى، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب، ومخرجه إلى

بنى قريظة ومحاصرته إياهم، حديث رقم ٤١١٩، الفتح، جـ ٧، ص ٤٧١.

ذلك أن الحظر والإباحة صفات أحكام لا إيمان. قال: فكل مجتهد وافق اجتهاده وجهاً من التأويل، فهو مصيب<sup>(١)</sup>.

**ومثال الثاني:** عن عطاء بن رباح قال: "سمعت ابن عباس يخبر أن رجلاً أصابه جرح في رأسه على عهد رسول الله ﷺ، ثم أصابه احتلام، فأمر بالاغتسال، فاغتسل، فكز، فمات، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: قتلوه، قتلهم الله أو لم يكن شفاء العى السؤال؟ قال عطاء: وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال: لو غسل جسده وترك رأسه حيث أصابه الجرح<sup>(٢)</sup>، فهو لاء القوم عاب عليهم النبي ﷺ، ووصفهم بأنهم قتلوا الرجل؛ لأنهم اجتهدوا في غير موضع اجتهاد، فأفتوا بغير علم... على عكس الحالة الأولى - فلم يعذرهم النبي ﷺ بجهلهم.

ومن هذا النوع أيضاً لما شرب الخمر بعض الصحابة، واعتقدوا أنها تحل للخاصة، تأول قوله تعالى: ﴿ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا و عملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين﴾<sup>(٣)</sup>، اتفق الصحابة مثل: عمر بن الخطاب، وعلى بن أبي طالب، وغيرهما على أنهم إن أقرروا بالتحريم جلدوا، وإن أصروا على الاستحلال قتلوا<sup>(٤)</sup>.

**ويلحق بهذا الشرط من فعل فعلاً بضر بالدين، متأولاً فيه، غير عامد له،** ومثال ذلك: ما رواه الإمام البخاري عن أبي رافع كاتب على يقول: "سمعت علياً عليه السلام يقول: بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد، قال: انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ - مكان بين مكة والمدينة قرب المدينة - فإن بها ظعينة - جارية - معها كتاب، فخذوه منها. فذهبنا تعادى بنا خيلنا، حتى أتينا الروضة فإذا بنا بالظعينة، قلنا لها: أخرجي الكتاب. قالت: ما معي كتاب. فقلنا: لتخرجن الكتاب، أو لنلقين الثياب. قال: فأخرجته من عقاصها - شعرها المصفور، جمع عقيصه - فأتينا به رسول الله ﷺ، فإذا فيه: من حاطب بن أبي بلتعة - إلى ناس من

المشركين، يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ يا حاطب، ما هذا؟ قال: يا رسول الله لا تعجل علي، إني كنت امرئاً ملصقاً في قريش - يقول: كنت حليفاً، ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين من لهم قريات يحملون أهلهم وأموالهم، فأحببت إذا فاتني ذلك من النسب فيهم، أن اتخذ عندهم يدا يحملون قرايتي، ولم أفعله ارتداداً عن ديني، ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: أما إنه قد صدقكم فقال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال: إنه شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بدرًا: فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم، فأنزل الله السورة [الممتحنة: ١] ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق﴾ إلى قوله ﴿فقد ضل سواء السبيل﴾<sup>(١)</sup>، ويذكر "ابن حجر" أن حاطباً إنما صنع ذلك متأولاً أن لا ضرر فيه<sup>(٢)</sup>.

**الشرط الثالث:** أن يكون مختاراً لما يعتقد أو يقوله أو يفعله

لا بد في الشخص الذي يعتقد أو يقول أو يفعل الردة، أو الكفر، أن يكون مختاراً عامداً لما يقوله: فإذا كان غير مختار أو غير عامد، فلا يحكم عليه بالكفر، والردة، كمن يكره على قول أو فعل الكفر.

**والقاعدة في هذا:** قول الحق تبارك وتعالى: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب أليم ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدي القوم الكافرين﴾<sup>(٣)</sup> فهذه الآيات تبين حكم من يقول كلمة الكفر بلسانه فقط، وقلبه مطمئن بالإيمان، وهذه الآيات لها تعلق بما قبلها. فعندما قال تعالى: ﴿إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون﴾<sup>(٤)</sup> فكأنه تعالى قال: إنما يفترى من كفر بالله من بعد إيمانه؛ واستثنى منهم المكره فلم يدخل تحت حكم الاقتراء.

**ولكن: ما حد الإكراه الذي عنده يجوز التلطف بكلمة الكفر.** فقد ذكر بعض المفسرين أن هذا الحد، هو أن يعذب بعذاب لا طاقة له به،

(١) الحديث رواه الإمام البخاري في صحيحه بسنده عن أبي رافع، كتاب المغازي، باب

غزوة الفتح وما بعث به حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبي ﷺ حديث رقم ٤٢٧٤، الفتح، ج٥، ص ٥٩٢.

(٢) الفتح، ج٨، ص ١٠٥.

(٣) سورة النحل الأيتان ١٠٦ - ١٠٧.

(٤) سورة النحل الآية ١٠٥.

(١) الفتح، ج٧، ص ٤٧٣.

(٢) في الزوائد: إسناده منقطع، الحديث رواه ابن ماجة في سننه كتاب الطهارة، باب في

المجروح، تصحيح الجنازة فيخاف على نفسه أن يغتسل، حديث رقم ٥٧٢ باب ٩٣،

ج١، ص ١٨٩، ومعنى فكر: الكزازة داء يتولد من شدة البرد. والعى: الجهل.

(٣) سورة المائدة. الآية ٩٣.

(٤) الفتاوى، ج١٢، ص ٤٩٨، ٤٩٩.

مثل: التخويف بالقتل، والإقدام عليه، ومثل الضرب الشديد، والإيلامات القوية مثل ما حدث للمستضعفين في أول الدعوة، وما كان من أمر "عمار بن ياسر" - رضي الله عنهما - عندما عذب حتى أعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرها، فقيل: يا رسول الله، إن عمارا كفر فقال: كلا إن عمارا ملئ إيمانا من فرقة إلى قدمه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه. فأتى عمار رسول الله ﷺ وهو يبكي، فجعل رسول الله ﷺ يمسح عينيه، ويقول: ما لك؟ إن عادوا لك فعد لهم بما قلت.

لكن من أكره على كلمة الكفر، لا بد له من أن يبرئ قلبه من الرضا به، وعليه أن يقتصر على التعريض به<sup>(١)</sup> كأن يقول مثلا: محمد كذاب، ويعنى به في زعم الكفار، أو يعنى به محمداً آخر، أو يذكره على نية الاستفهام بمعنى الإنكار، فإن في المعارض لمندوحة عن الكذب، وفي حديث النبي ﷺ: "يمينك على ما يصدقك عليها صاحبك"<sup>(٢)</sup>، وأيضاً: ما روى عن "سويد بن حنظلة" قال: "خرجنا نريد رسول الله ﷺ ومعنا "وائل بن حجر"، فأخذ عدوله، فتخرج القوم أن يحلفوا، وحلفت أنه آخي، فخلى سبيله، فأتينا رسول الله ﷺ، فأخبرته أن القوم تخرجوا أن يحلفوا، وحلفت أنه آخي. قال صدقت المسلم أخو المسلم"<sup>(٣)</sup>. فقد أقر النبي ﷺ تعريضه هذا.

وهناك أمور متعلقة بالإكراه على قول أو فعل الكفر منها: أنه إذا أعجله من أكرهه عن إحضار نية التعريض وعدم الكفر، أو لأن المكره لما عظم خوفه، زال عن قلبه ذكر هذه النية، كان ملوماً، وعفو الله متوقع. ومنها: أنه لو ضيق المكره الأمر على المكره، وشرح له كل أقسام التعريضات، وطلب منه أن يصرح بأنه ما أراد شيئاً منها، وما أراد إلا ذلك المعنى، فهنا يتعين إما التزام الكذب، وإما تعريض النفس للقتل،

(١) التعريض: خلاف التصريح، والمعارض: الثورية بالشئ عن الشئ، وفي المثال: وهو حديث مخرج عن عمران بن حصين مرفوع: إن في المعارض لمندوحة عن الكذب، أي سعة. وفي حديث عمر: أما في المعارض ما يغني المسلم عن الكذب، راجع لسان العرب، جـ، ص ٢٨٩٥.

(٢) الحديث رواه أبو داود في سننه بسنده عن أبي هريرة، كتاب الإيمان والنذور، باب المعارض في اليمين، حديث رقم ٣٢٥٥، جـ، ص ٢٢٦، ط دار الحديث، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٣) الموضوع السابق، حديث رقم: ٣٢٥٦.

رأيان في المسألة: منهم من قال بجواز الكذب، ومنهم من قال بعدم جوازه.

ومنها: أن الإنسان إذا أكره على فعل أو قول الكفر، فهل يجب عليه ذلك أو لا يجب - على سبيل الوجوب - الإجماع على أنه لا يجب ويدل على هذا وجوه:

أحدها: ما حدث لسيدنا "بلال بن رباح" وصبره على إيذاء المشركين، عدم رضائه بتفوه كلمة الكفر.

ثانيها: ما روى أن "مسلمة الكذاب"، أخذ رجلين، فقال لأحدهما: ما تقول في محمد؟ فقال: رسول الله. قال: فما تقول في؟ أنت أيضاً، فخلاه. وقال للآخر: ما تقول في محمد؟ قال: رسول الله. قال: فما تقول في؟ قال: أنا أصم. فأعاد عليه ثلاثاً. فأعاد جوابه. فقتله. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: أما الأول فقد أخذ برخصة الله. وأما الثاني: فقد صدع بالحق فهنيئاً له. ووجه الاستدلال بهذا الخبر من وجهين: الأول أنه سمي التلطف بكلمة الكفر رخصة.

والثاني: أنه عظم حال من أمسك عنه حتى قتل. وثالثها: أن بذل النفس في تقرير الحق أشق، فوجب أن يكون أكثر ثواباً؛ لأن أفضل العبادات أحمرها.

ورابعها: أن الذي أمسك عن كلمة الكفر، طهر قلبه ولسانه من الكفر، أما الذي تلفظ بها، فهب أن قلبه طاهر عنه، إلا أن لسانه في الظاهر قد تلطخ بتلك الكلمة الخبيثة. فوجب أن يكون حال الأول أفضل<sup>(١)</sup>.

مراتب أو أحكام الإكراه: الإكراه يأخذ الأحكام الشرعية الثلاثة الوجوب، والإباحة، والحرمة.

المرتبة الأولى: وجوب فعل الشئ المكره عليه، وذلك مثل: ما إذا أكره إنسان على شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير، أو الميتة، فإذا أكره على فعل ذلك بالسيف، وإذا لم يفعل ضربت عنقه، يجب الفعل. وذلك لأنه من الواجبات صيانة النفس، وعدم إلقائها إلى التهلكة، وليس في فعل ما

(١) راجع التفسير الكبير، جـ ٢٠، ص ٩٧، ٩٨، والقرطبي، جـ ٣، ص ١٢٣، ١٢٤، والكشاف، جـ ٢، ص ٤٢٩، ٤٣٠.



مضى إهانة لحق الله تعالى: يقول تعالى: «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»<sup>(١)</sup>.

**المرتبة الثانية:** إباحة الفعل المكروه عليه - ولا يأخذ حكم الواجب - كالإكراه على التلفظ بكلمة الكفر، فيباح له، ولا يجب في حقه.

**المرتبة الثالثة:** حرمة الفعل المكروه عليه، فلا يجب ولا يباح، كمن أكره إنسان على قتل إنسان آخر، أو على قطع عضو من أعضائه، فحينئذ يبقى الفعل على الحرمة الأصلية.

**شروط خاصة بمن يحكم بالردة على من اعتقد أو قال أو عمل عملاً يخرج عن الدين**

**الشرط الأول:** التأكيد والتثبيت تماماً من نسبة الردة والكفر إليه فينبغي أولاً على الحاكم، أو القاضي أو من بيده الحكم في هذا الأمر، من التثبيت والتأكد وعدم التسرع بردة المسلم، والتحقق فيما ينقل عنه من قول أو فعل، أو اعتقاد، ولا بد من التأكيد أيضاً من أمانة الناقل ومن تقواه وورعه وصدقه، وألا يكون بينه وبين من ينقل في حقه عداوة ظاهرة، أو اختلاف في المذهب والرأى يقتضى تحامله عليه، وحمل الكلام على أحسن الوجوه التي لا تخرج الإنسان عن الدين - كما سبق بيان ذلك - يقول ابن حجر الهيتمي: "والذى صرح به أئمتنا أن من تكلم بمحتمل للكفر، لا يحكم عليه حتى يستفسر؛ أى: حتى يسأل عن قصده، فإن قال: قصده هذا المعنى، وكان المعنى الفلانى صريحاً بالكفر، يكفر. أما إن قصد معنى غير كفرى، فإنه لا يكفر"<sup>(٢)</sup>.

ويذكر "ابن عابدين" إذا كان في المسألة وجوه، توجب التكفير، فعلى المفتى أن يميل إلى الوجه الذى يمنع التكفير، تحسناً للظن بالمسلم، إلا إذا صرح بإرادة موجب الكفر، فلا ينفعه التأويل حينئذ، فإذا شتم رجل دين مسلم - مثلاً - فيحتمل أن يكون هذا السب استخفافاً في الدين، فيكفر، ويحتمل أن يكون مراده أخلاقه الرديئة، ومعاملته القبيحة، لا حقيقة دين الإسلام، فينبغي ألا يكفر حينئذ<sup>(٣)</sup>.

**ويلحق بهذا الأصل أيضاً:** أن قائل الكفر لا يحكم عليه بالكفر، إلا إذا أقر به، وقامت الحجة عليه، فـ "القول قد يكون كفراً، فيطلق القول

بتكفير صاحبه، فيقال: من قال كذا فهو كافر، ولكن الشخص المعين الذى قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التى يكفر تاركها"<sup>(١)</sup>، وإذا كان الكفر يناقض الإيمان فلا يحكم به إلا بيقين تام، لاشك ولا شبهة فيه، ولا يحكم فيه أيضاً بغالب الظن. يقول الإمام الشافعى - رحمه الله - : "فوجب على من عقل عن الله أن يجعل الظنون كلها فى الأحكام معطلة، فلا يحكم على أحد بظن"<sup>(٢)</sup>.

**الشرط الثانى:** لازم المذهب ليس بمذهب: فلا يحكم على إنسان بالردة، أو الكفر؛ لأنه يلزم على كلامه هذا ردة أو كفراً، إلا إذا أعلن عن هذا اللازم إعلاناً صريحاً. يقول ابن حجر الهيتمي: "الصواب عند الأكثرين من علماء السلف والخلف ألا تكفر أهل البدع والأهواء، إلا إن أتوا بكفر صريح لا استلزامى؛ لأن الأصح أن لازم المذهب ليس بمذهب، ومن ثم لا يزال المسلمون يعاملونهم معاملة المسلمين فى نكاحهم وإنكاحهم، والصلابة على موتاهم، ودفنهم فى مقابرهم؛ لأنهم وإن كانوا مخطئين غير معذورين حقت عليهم كلمة الفسق والضلالة، إلا أنهم لم يقصدوا بما قالوه اختيار الكفر"<sup>(٣)</sup>.

هذه الشروط لا بد منها مجتمعة، حتى يحكم على الإنسان بالردة، ولكن مع هذا لا بد أيضاً من انتفاء موانع الحكم بالكفر أو الردة، وهذه الموانع هي:

**موانع الحكم بالردة أو الكفر**

١ - التوبة

والتوبة فى الإسلام مشروعة لكل ما يرتكبه الإنسان، فالإسلام راعى ضعف النفس البشرية، وتغلب الشيطان على الإنسان فى بعض الفترات مما جعله يرتكب بعض المخالفات، فشرعت التوبة من كل مخالفة تكون باللسان، أو العمل، إذا راعى حدودها، وأدى المظالم لأصحابها، وندم على ما فعل، وفى الحديث (الندم توبة)<sup>(٤)</sup>، وعزم على عدم العود

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(٢) الأم، ج ٦، ص ٢٢٣.

(٣) المتطرفون، ص ١٩٢.

(٤) رواه الإمام ابن ماجة فى سننه عن أبى عبد الله يقول المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، وفى الزوائد: قلت: وقع عند ابن ماجة عبد الله بن عمر، قاله المنذرى، وقال بعد ذلك: أى كما رواه الترمذى، وابن ماجة فى صحيحه، والحاكم فى المستدرک، السنن، ج ٢، ص ١٤٢٠.

(١) سورة البقرة من الآية ١٩٥.

(٢) الفتاوى الكبرى، ابن حجر الهيتمي، ج ٤، ص ٢٣٩.

(٣) راجع: المتطرفون، ص ١٩٣.

**فأما الصفات التي تلازم التوبة أبداً؛ فمنها الحزن، والغم على ما تقدم من الإخلال بحق الله تعالى؛ إذ من المحال أن يثبت الندم دون ذلك والفرح المسرور بما فرط منه لا يندم عليه.**

**وما يقارن التوبة في بعض الأحوال: العزم على ترك معاودة ما ندم المكلف عليه، وذلك لا يطرد في كل حال؛ إذ إنما يصح العزم من متمكن من فعل ما قدمه. ولا يصح من المحبوب العزم على ترك الزنا ولا من الأخرس العزم على ترك كذب المحصنات فإن صدر الندم من متمكن من مثل ما ندم عليه، فلا بد أن يقارن ندمه العزم على ترك معاودته؛ إذ من المستحيل أن يكون موطناً نفسه على معاودة ما ندم على تقديمه؛ رعاية لحق الله تعالى. **فإن قيل:** إن التوبة هي الندم؟ **قلنا:** لأنه الثابت الذي لا يزول في التوبة، وما عداه يتزايد ويختلف، ومنه ما يثبت تارة وينتفي أخرى. وقد قال رسول الله ﷺ "الندم التوبة"، فلزمتنا ذلك لمساوقة الخبر، وموافقته الأثر.**

**فإن قيل:** لم لا يجوز أن يسمى ترك المعصية توبة من غير ندم؟ **قلنا:** هذا مما يأباه الشرع. فإن الماكن إذا مل مجونه، واستروح إلى بعض المباحات، غير نادم على فارتط الزلات، وكان على عزم معاودتها فهذا يسمى تاركاً للزلة، ولا يسمى تائباً عنها<sup>(١)</sup>.

**الآيات الدالة على قبول توبة المرتد:** وردت آيات كثيرة تفيد قبول توبة الله تعالى لمن ارتد عن الدين سواء كان بقول، أو فعل. من هذه الآيات:

قوله تعالى: **﴿كيف يهدي الله قوماً كفرواً بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البيّنات والله لا يهدي القوم الظالمين. أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون. إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم﴾**<sup>(٢)</sup>.

قال "السيوطي": في سبب نزولها: روى "النسائي"، و"ابن حبان"، و"الحاكم" عن "ابن عباس" قال: "كان رجل من الأنصار أسلم ثم ارتد، ثم ندم، فأرسل إلى قومه: أرسلوا إلى رسول الله هل من توبة؟ فنزلت: **﴿كيف يهدي الله قوماً كفرواً﴾** إلى قوله: **﴿فإن الله غفور رحيم﴾** فأرسل إليه قومه

(١) المرجع السابق، ص ٤٠١، ٤٠٢.

(٢) سورة آل عمران: الآيات ٨٦ - ٨٩.

الذنب مرة ثانية، هذا الحكم ينسحب على الارتداد، مع زيادة تجديد العودة إلى الإسلام، وتجديد الإيمان ببناء ما نقضه في نفسه، وأن يكون بإظهاره للدين انعكاساً حقيقياً لما في داخله، وهذا يقتضى أولاً الحديث عن معنى التوبة.

**التوبة لغة:** الرجوع من الذنب، وفي الذنب يقال: تاب، وأتاب، وأب، بمعنى رجع وتاب إلى الله يتوب، توباً، وتوبة، ومتاباً: أتاب ورجع عن المعصية إلى الطاعة، وتاب الله عليه وفقه لها. ورجل تواب: تائب إلى الله. والله تواب: يتوب على عبده.

وقال أبو منصور: "أصل تاب: عاد إلى الله، ورجع، وأتاب، وتاب الله عليه: أي عاد عليه بالمغفرة، وقوله تعالى: **﴿وتوبوا إلى الله جميعاً﴾**<sup>(١)</sup>؛ أي: عودوا إلى طاعته، وأنيبوا إليه، والله التواب: يتوب على عبده بفضله إذا تاب إليه من ذنبه<sup>(٢)</sup>. يقول الزمخشري: "تاب العبد إلى الله من ذنبه، وتاب الله على عبده والله تواب، وإلى الله المتاب، واستتاب الحاكم فلاناً: عرض عليه التوبة. والمترد يستتاب. وأدرك فلان زمن التوبة؛ أي: الإسلام؛ لأنه يتاب فيه من الشرك<sup>(٣)</sup>."

**التوبة في الشرع:** التوبة في الشرع لها تعريفات متعددة منها: تعريف إمام الحرمين: "بأنها الندم على المعصية؛ لأجل ما يجب الندم له. وقيد إمام الحرمين هذا التعريف بقيد: "لأجل ما يجب الندم له؛ لأن من قارف السيئة، وندم عليها، لإضرارها به، وانتهاكها قواه، فهو نادم غير تائب، وإنما التوبة الشرعية الندم على ما فات منه<sup>(٤)</sup>."

ويزيد "الجويني" إيضاحات في معنى التوبة. فيقول: "ثم الندم تلازمه صفات ليست منه عموماً، وتلازمه صفات في بعض الأحوال دون بعض.

(١) سورة النور من الآية ٣١.

(٢) راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤٥٤، وتهذيب اللغة محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق تقديم عبد السلام محمد هارون، ج ١٤، ص ٣٣٢، مراجعة محمد على النجار، ط الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(٣) أساس البلاغة محمود بن عمر الزمخشري، تقديم محمود فهمي حجازي، ج ١، ص ٨٤، سلسلة ذخائر، رقم ٩٥، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة، مايو ٢٠٠٣ م.

(٤) راجع: الإرشاد، ص ٤٠١.

فأسلم، وأخرج مسدد في مسنده، وعبد الرزاق، عن مجاهد قال: جاء الحارث بن سويد، وأسلم مع النبي ﷺ، ثم كفر، فرجع إلى قومه، فأنزل الله فيه القرآن - الآيات - فحملها إليه رجل من قومه، قرأها عليه. فقال الحارث: إنك والله ما علمت لصدوق، إن رسول الله ﷺ لأصدق منك، وإن الله لأصدق الثلاثة فرجع وأسلم، وحسن إسلامه<sup>(١)</sup>، وقيل آراء أخرى في سبب نزولها.

والمراد بالهداية في الآية الكريمة - على رأى أهل السنة خلق المعرفة، فقد جرت سنة الله في دار التكليف أن كل فعل يقصد العبد إلى تحصيله، فإن الله يخلقه عقيب قصد العبد، فكأنه تعالى قال: كيف يخلق الله فيهم المعرفة، وهم قصدوا تحصيل الكفر، أو أرادوه.

والله تعالى استعظم كفر القوم، من حيث إنه حصل بعد خصال ثلاث: بعد الإيمان، وبعد شهادة كون الرسول حقاً، وبعد مجئ البينات، فيكون الكفر بعد هذه الأشياء أقبح؛ لأن مثل هذا الكفر، يكون كالمعادنة والجحود، ومن كانت هذه حاله، فله اللعنة والخلود في النار، واستثنى الله تعالى منهم من تاب: ﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك﴾ والتوبة وحدها لا تكفي، ولكن لا بد من العمل الصالح، ﴿وأصلحوا﴾؛ أى: أصلحوا باطنهم مع الحق بالمراقبات، وظاهرهم مع الخلق بالعبادات، وذلك بأن يعلنوا بأننا كنا على الباطل، حتى إنه لو اغتر بطريقتهم الفاسدة مغتر، رجع عنها<sup>(٢)</sup>.

ومن الآيات أيضاً: قوله تعالى: ﴿يحلّفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فإن يتوبوا يك خيراً لهم وإن يتولوا يعذبهم الله عذاباً أليماً فى الدنيا والآخرة وما لهم فى الأرض من ولى ولا نصير<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر فى أسباب نزولها وجوهاً منها: أخرج ابن أبى حاتم عن ابن عباس قال: "كان الجلاس بن سويد بن الصامت ممن تخلف عن رسول الله ﷺ فى غزوة تبوك وقال: لئن كان هذا الرجل صادقاً، لنحن شر من الحمير، فرفع عمير بن سعيد ذلك إلى رسول الله ﷺ فحلّف بالله ما قلت. فأنزل الله الآية - فقال الجلاس: لقد ذكر الله التوبة فى هذه الآية،

(١) أسباب النزول الإمام جلال الدين السيوطى، ت ٩١١ هـ، مراجعة وضبط وتعليق: محيى الدين محمد يعيون ص ٦١، ط دار ابن زيدون، بيروت، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

(٢) راجع: التفسير الكبير، ج ٨، ص ١١١-١١٣، والقرطبي، ج ٤، ص ٨٣.

(٣) سورة التوبة الآية ٧٤.

ولقد قلت هذا الكلام، وصدق عمير، فتاب الجلاس، وحسنت توبته<sup>(١)</sup>، فقد حكم الله تعالى بكفر من شك فى صدق نبينا محمد ﷺ، وفى تحقق وعده، وقيل مناسبات أخرى فى نزولها، لعل من أكثرها قبولاً لدى العقل: أن الآية نزلت فى جماعة من المنافقين، هموا بقتل النبي ﷺ عند رجوعه من تبوك، وهم خمسة عشر نفرًا، تعاهدوا أن يدفعوا النبي من راحته إلى الوادى، إذا تسنم العقبة بالليل، وكان عمار بن ياسر، أخذًا بالخطام على راحته، وحذيفة خلفه يسوقها، سمع حذيفة وقع أخفاف الإبل، وقعقة السلاح، فالتفت، فإذا قوم مثلثون. فقال: إليكم، إليكم يا أعداء الله. فهربوا وهذه الرواية تتفق مع ما ذكر من صيغ الجموع فى الآية الكريمة ﴿يحلّفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر﴾ فالأولى حملها عليها لا على الواحد، وقد وصفهم الله تعالى بالكفر؛ لأنهم اجتمعوا لقتل النبي ﷺ، وهذا لا يكون إلا من تكذيب لدعوته، لذلك أظهروا الكفر بعد إسلامهم: ﴿وكفروا بعد إسلامهم﴾ وحاولوا قتل النبي: ﴿وهموا بما لم ينالوا﴾، على الرغم من أن النبي كان سبباً فى غناهم، فالمنافقون - معظمهم - كانوا قبل قدوم النبي ﷺ المدينة، فى ضنك من العيش، وبعد قدومه أخذوا الغنائم.

ويعد كل ما قدمه هؤلاء الناس، وما أحدثوه مما يجعلهم مرتدين خارجين عن الدين، فإن الله تعالى يفتح لهم باب التوبة، فيقول: ﴿فإن يتوبوا يك خيراً لهم﴾ والمراد استعطاف قلوبهم بعد ما صدر عنهم الكفر، فليس فى الظاهر إلا أنهم إن تابوا، فازوا بالخير، ولكن هل جميعهم تابوا؟ ليس فى الآية ما يدل على هذا، إلا ما حدث من توبة الجلاس - كما سبق، وفى المقابل: ﴿وإن يتولوا يعذبهم الله عذاباً أليماً فى الدنيا والآخرة﴾؛ أى: إن تولوا وامتنعوا عن التوبة، فهذا جزاؤهم فى الدنيا والآخرة.

فهذه الآية المباركة تدل على جواز توبة الكافر، الذى يسر الكفر ويظهر الإيمان، وهو المسمى بالزنديق فيحكم عليه من حيث الظاهر بالإيمان، وبالتالي لا يجوز قتله ردة.

وقد اختلف الفقهاء فى حكمه - كما يقول القرطبي - "فقال الشافعى: تقبل توبته. وقال مالك: توبة الزنديق لا تعرف؛ لأنه كان يظهر الإيمان ويسر الكفر. ولا يعلم إيمانه إلا بقوله. وكذلك يفعل الآن فى كل حين. يقول: أنا مؤمن، وهو يضمّر خلاف ما يظهر. فإذا عثر عليه

(١) راجع أسباب النزول، ص ١٥٠، وتفسير القرآن الكريم للحافظ أبى الفداء إسماعيل بن كثير، ت ٧٧٤ هـ، ج ٢، ص ٧٢١، وما بعدها، ط دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، بدون تاريخ.

حين. يقول : أنا مؤمن، وهو يضمن خلاف ما يظهر. فإذا عثر عليه وقال: تبت. لم يتغير حاله عما كان عليه. فإذا جاءنا تائباً من قبل نفسه قبل أن يعثر عليه، قبلت توبته. وهو المراد بالآية والله أعلم<sup>(١)</sup>.

**الكف عن من نطق بالشهادتين في كل الأحوال:** وأرى أن النطق بكلمة الإيمان بعد العثور عليه، يعصم ماله ودمه، للأحاديث الواردة في هذا الباب، ولا تخصيص للكافر عن الزنديق؛ لأنه من عموم الناس في حديث النبي ﷺ : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله"<sup>(٢)</sup>؛ ولأنه داخل في حديث النبي ﷺ التالي: عن "عبيد الله بن عدي بن الخيار" عن "المقداد بن الأسود"، أنه أخبره أنه قال: يا رسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف، فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال: أسلمت لله، فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال رسول الله ﷺ: لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلة قبلي أن يقول كلمته التي قال"<sup>(٣)</sup>.

فالنبي ﷺ نهى عن قتله حتى بعد محاولته قتل المسلم وقطع يده، بل حذر النبي ﷺ من قتله وأحسن ما قيل في معنى قوله ﷺ : "لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله..."، ما قاله الإمام الشافعي، وابن القصار المالكي وغيرهما، أن معناه : فإنه معصوم الدم محرم قتله بعد قول لا إله إلا الله، كما كنت أنت قبل أن تقتله، وإنك بعد قتله، غير معصوم الدم، ولا محرم القتل، كما كان هو قبل قوله لا إله إلا الله. قال ابن القصار: "يعنى لولا عذرك بالتأويل المسقط للقصاص عنك. وقال القاضي: قيل معناه: إنك مثله في مخالفة الحق، وارتكاب الإثم، وإن اختلفت أنواع المخالفة والإثم، فيسمى إثمه كفراً، وإثمك معصية وفسقاً"<sup>(٤)</sup>. ويقول الشافعي معلقاً

على هذا الحديث: "فأخبر رسول الله ﷺ أن الله حرم دم هذا بإظهاره الإيمان في حال خوفه على دمه، ولم يبحه بالأغلب أنه لم يسلم إلا متعوذاً من القتل بالإسلام"<sup>(١)</sup>، وبهذا يفهم حديث النبي ﷺ : "أيما امرئ قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما. إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه"<sup>(٢)</sup>.

**وداخل أيضاً في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - التالي:** (عن أسامة بن زيد قال: بعثنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سرية، فصبحنا الحركات - اسم موضع - من جهنية. فأدركت رجلاً فقال: لا إله إلا الله، قطعته. فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أقال لا إله إلا الله وقتلته؟ قال: قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح قال: أفلا شققت عن قلبه، حتى تعلم أقالها أم لا. فما زال يكررها على حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ)<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية بزيادة: (... فدعا - أي الرسول صلى الله عليه وسلم - فسأله، فقال: لم قتلته؟ قال: يا رسول الله، أوجع في المسلمين، قتل فلاناً وفلاناً. وسمى له نقرأ، وإني حملت عليه. فلما رأى السيف قال: لا إله إلا الله. قال رسول الله - ﷺ - الله عليه وسلم - أقتلته؟ قال: نعم. قال: فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟ قال: يا رسول الله، استغفر لى. قال: وكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟ قال: فجعل لا يزيد على أن يقول: كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة)<sup>(٤)</sup>.

ويذكر "الإمام النووي" في شرحه للحديث: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟) الفاعل في قوله (أقالها) هو القلب. ومعناه: إنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر، وما ينطق به اللسان. وأما القلب: فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه. فانكر عليه امتناعه من العمل بما ظهر باللسان وقال: أفلا شققت عن قلبه، لتتظر هل

(١) الأم، ج ٦، ص ٢٢٤.

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن أبي نرمة في كتاب الإيمان باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر. حديث رقم ١١١ / ٦٠ ج ١ ص ٣٢٥.

(٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن أسامة بن زيد. كتاب الإيمان باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله. حديث رقم ١٥٨ / ٩٦ ج ١ ص ٣٧٦.

(٤) الموضوع السابق حديث رقم ٩٧ / ١٦٠.

(١) القرطبي، ج ٨، ص ١٣٢، وانظر الرازي، ج ١٦، ص ١٠٨، ١٠٩.

(٢) رواه الإمام البخاري في صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمر، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم، حديث رقم ٢٥، الفتح، ج ١، ص ٩٥.

(٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن المقداد بن الأسود، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، باب رقم ٤١، حديث رقم ١٥٥ / ٩٥، ج ١، ص ٣٧٥.

(٤) شرح النووي على مسلم، ج ١، ص ٣٨٣.

قالها القلب واعتقدتها، وكانت فيه، أم لم تكن فيه، بل جرت على اللسان فسحب؟ يعنى: وأنت لست بقادر على هذا، فاقصر على اللسان فحسب يعنى: ولا تطلب غيره<sup>(١)</sup>.

ومن الآيات الدالة على قبول توبة المرتد أيضا: قوله تعالى: ..... والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما. يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا. إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما. ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا<sup>(٢)</sup>.

فالآيات الكريمة بينت أن من يشرك بالله تعالى، وهو أعلى الكبائر، إذا تاب إلى الله تعالى قبل توبته. والتوبة لا بد فيها من أركان أولها: الندم على ما سلف. ثانيها: الانكفاف عن المعصية. ثالثها: العزم على عدم العودة<sup>(٣)</sup>.

أما من ارتد ومات على ارتاده: فهذا لا يغفر الله تعالى له. يقول تعالى: (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا)<sup>(٤)</sup>. ويقول: (إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله قد ضلوا ضلالا بعيدا. إن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقا. إلا طريق جهنم خالدين فيها أبدا وكان ذلك على الله يسيرا)<sup>(٥)</sup> ويقول: (إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم)<sup>(٦)</sup> ويقول: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا

بعيدا)<sup>(١)</sup>. فهذه الآية المباركة تبين أن من مات على الشرك من غير توبة، فقد ضل، وهو في النار<sup>(٢)</sup>.

المانع الثاني من موانع الردة والتكفير: الاستغفار.

معنى الاستغفار فى اللغة: أصل الاستغفار: التغطية والستر. غفره يغفره غفرا: ستره. وكل شئ سترته فقد غفرته. والغفور: الغفار جل ثناؤه تعالى - وهما من أبنية المبالغة. ومعناها: السائر لذنوب عباده، المتجاوز عن خطاياهم وذنوبهم. يقال: اللهم اغفر لنا مغفرة، وغفرا، وغفرانا. وإنك أنت الغفور الغفار بأهل المغفرة. وغفر الله ذنوبه: أى سترها. والغفر: الغفران. والنبي صلى الله عليه وسلم - كان إذا خرج من الخلاء قال: (غفرانك)<sup>(٣)</sup>. والغفران: مصدر وهو منصوب بإضمار أطلب. وفى تخصيص قول النبي بهذا فى هذا الموضع قولان: أحدهما: التوبة من تقصيره فى شكر النعم التى أنعم بها عليه بإطعامه وهضمه وتسهيل مخرجه، فلجأ إلى الاستغفار من التقصير. ثانيهما: غفرانك من ترك الاستغفار من ذكر الله تعالى مدة ليثه فى الخلاء، فإنه كان لا يترك ذكر الله بلسانه وقلبه، إلا عند قضاء الحاجة، فكأنه رأى ذلك تقصيرا، فتداركه بالاستغفار<sup>(٤)</sup>.

الاستغفار فى الشرع: معناه: طلب المغفرة من الله تعالى، على ما اقترفه العبد من إثم، أو قصر فيه من عمل. واستغفار الله تعالى، يكون بالقول والفعل، ذلك أنه يقصد به التوبة النصوح<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة النساء الآية ١١٦.

(٢) راجع التوبة والاستغفار. تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، ٧٢٨هـ تحقيق محمد عمر الحاجي، وعبد الله بدران ص ٢٩. ط دار الكتاب العربى. بيروت. الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

(٣) الحديث رواه ابن ماجه فى كتاب الطهارة. باب ما يقول إذا خرج من الخلاء حديث رقم ٣٠٠ ج ١ ص ١١٠. والدارمى عن عائشة كتاب الطهارة باب ما يقول إذا خرج من الخلاء باب رقم ١٧ حديث رقم ٦٨٠. سنن الدرامى. الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى، ٢٥٥هـ تحقيق فؤاد أحمد زمزلى وخالد السبع العليمى ج ١. ص ١٨٣ ط دار الكتاب العربى بيروت ط أولى سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧.

(٤) لسان العرب ج ٥ ص ٣٢٧٣.

(٥) التوبة إلى الله شروطها ودليل وجوبها. عبد العزيز عبد الشهيد محمود ص ١٨٩، ط مكتبة ابن النيل، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

(١) شرح النووى على مسلم ج ١ ص ٢٨١.. وانظر: شرح لمعة الاعتقاد الهادى إلى سبيل الرشاد. الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسى ص ١٠٠. ط دار المنهاج. الطبعة الأولى. سنة ١٤٢٣ ٢٠٠٢م.

(٢) سورة الفرقان. الآيات ٦٨٠ - ٧١.

(٣) راجع: العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية، إمام الحرمين أبى المعالى بن عبد الملك الجوينى ت ٤٧٨هـ. تحقيق الشيخ: محمد زاهد الكوثرى. ص ٩٢. نشر المكتبة الأزهرية للتراث. سنة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

(٤) سورة النساء الآية ١٣٧.

(٥) سورة النساء الآيات ١٦٧ - ١٦٩.

(٦) سورة محمد الآية رقم ٣٤.

ويرى "ابن تيمية" أن المغفرة ليس معناها الستر فقط، بل معناها وقاية شر الذنب. فيقول: "ومن الناس من يقول الغفر الستر. ويقول: إنما سمي المغفرة والغفار لما فيه من الستر. وتفسير اسم الله "الغفار" بأنه "الستار" وهذا تقصير في معنى الغفر فإن المغفرة معناها: وقاية شر الذنب، بحيث لا يعاقب على الذنب. فمن غفر ذنبه لم يعاقب عليه. وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن. ومن عوقب على الذنب باطنا أو ظاهرا، فلم يغفر له. وإنما يكون غفران الذنب، إذا لم يعاقب عليه العقوبة المستحقة بالذنب<sup>(١)</sup>.

والآيات القرآنية والأحاديث النبوية، متضافرة في وجوب استغفار العبد لله - تعالى - في كل حال، والعودة إليه، وألا يموت الإنسان على الردة - والعياذ بالله - أو حتى المعصية حتى يتوب إلى الله. ولنستمع إلى هذه الآيات يقول تعالى: (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم. وأنيبوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون. واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم من قبل أن يأتيكم العذاب بغتة وأنتم لا تشعرون. أن تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن الساخرين. أو تقول لو أن الله هداني لكنت من المتقين أو تقول حين ترى العذاب لو أن لي كرة فأكون من المحسنين. بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها واستكبرت وكنت من الكافرين)<sup>(٢)</sup> ويقول: (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا)<sup>(٣)</sup> ويقول: (واستغفروا الله إن الله غفور رحيم)<sup>(٤)</sup>.

وقد وردت آيات في القرآن الكريم، تقرن التوبة بالاستغفار. منها: (ألا تعبدوا إلا الله إنني لكم منه نذير وبشير وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا إلى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله وإن تولوا فإني أخاف عليكم عذاب يوم كبير)<sup>(٥)</sup> ومنها: (وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم ابعدوا الله ما لكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض

واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب)<sup>(١)</sup> ومنها: (واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه إن ربي رحيم ودود)<sup>(٢)</sup> ومنها: (غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير)<sup>(٣)</sup> ومنها: (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة. ومن من إله إلا إله واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم. أفلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم)<sup>(٤)</sup>. والآيات كثيرة في هذا.

وعند اقتران الاستغفار بالتوبة معا، يكون الاستغفار مما مضى. والتوبة مما يستقبل. يقول ابن القيم: "عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى، فالاستغفار طلب وقاية شر ما مضى. والتوبة الرجوع وطلب وقاية شر ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله. فهنا ذنبان: ذنب قد مضى: فالاستغفار منه طلب وقاية شره وذنب يخاف وقوعه، فالتوبة العزم على أن لا يفعله، والرجوع إلى الله يتناول النوعين. رجوع إليه ليقبه شر ما مضى، ورجوع إليه ليقبه شر ما يستقبل من شر نفسه، وسيئات أعماله"<sup>(٥)</sup>.

ولا بد مع التوبة والاستغفار من الأعمال الصالحة، وأن يعمل الأعمال الظاهرة، التي تكون دليلا على إيمان الإنسان، وصلاته، وتقواه، كأداء الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وقراءة القرآن، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وصلة الأرحام. إلى غير ذلك من الأشياء التي يحكم بها الناس على عدم ردة الإنسان، وتكون من موانعها. ومما يدل على هذا: أحاديث كثيرة للنبي - صلى الله عليه وسلم - منها: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قلوبنا، ويأكلوا ذبيحتنا، وأن يصلوا صلاتنا. فإذا فعلوا ذلك:

١- سورة هود الآية ٦١.

٢- سورة هود الآية ٩٠.

٣- سورة غافر الآية ٢.

٤- سورة المائدة. الأيتان ٧٣، ٧٤.

(٥) مدارج السالكين ابن قيم الجوزية. ج ١ ص ٣٠٧، ٣٠٨. وانظر: التوبة عند المحققين من علماء العقيدة. د. محمود أحمد خفاجي ص ٢٤، ٢٥. ط مطبعة الحسين الإسلامية. الطبعة الأولى. سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

حرمتم علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها. لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين<sup>(١)</sup>.

يقول ابن تيمية: "الشخص المعين: يلتغي حكم الوعيد فيه: بتوبة، أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعاة مقبولة. والتكفير هو من الوعيد. فإنه وإن كان القول تكذيبا لما قاله الرسول - صلى الله عليه وسلم لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة. ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجده حتى تقوم عليه الحجة. وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها، ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئا"<sup>(٢)</sup>.

هل يرتد المسلم؟ المسلم الذي خالطت بشاشة الإسلام قلبه، لا يرتد أبدا، لأنه الفطرة التي فطر الله الناس عليها، ولأنه التوافق والانسجام مع الكون - كما سيأتي إن شاء الله تعالى - "إن القلب الذي يذوق الإسلام ويعرفه، لا يمكن أن يرتد عنه ارتدادا حقيقيا أبدا، إلا إذا فسد فسادا لا صلاح له. وهذا أمر غير النقية من الأذى البالغ، الذي يتجاوز الطاقة. فالله رحيم رخص للمسلم - حين يتجاوز العذاب طاقته - أن يقي نفسه بالتظاهر، مع بقاء قلبه ثابتا على الإسلام، مطمئنا بالإيمان. ولكنه لم يرخص له في الكفر الحقيقي، في الارتداد الحقيقي، بحيث يموت وهو كافر - والعياذ بالله"<sup>(٣)</sup>.

حكم المرتد: من خرج عن الدين بأى أمر: سواء كان بالاعتقاد - كادعاء وجود آلهة من الله، أو القول - كمن يقول: أنا يرى من الله، أو من النبي، أو من القرآن، أو من حدود الله، أو من شرائع الإسلام، وأمثال هذا - أو الفعل - كمن يسجد لصنم - وقد توافر فيه شرائط التكفير من العلم، والعمر، والاختيار، وغيرها. بأن ما يعتقد أو يقوله أو يفعله كفر وخروج عن الدين، وأن يكون خاليا من موانع التكفير: من التوبة،

١- الحديث رواه الإمام الترمذى في سننه بسنده عن أنس بن مالك. وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. كتاب الإيمان. باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم - أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله وقيموا الصلاة. باب ٢، حديث رقم ٢٦٠٨ ج ٥ ص ٤٠٠. والإمام النسائى في سننه بسنده عن أنس أيضا كتاب تحريم الدم باب ١ ج ٧ ص ٧٦ سنن النسائى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى. وحاشية الإمام السندى. ط دار الحديث. سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢- الفتاوى ج ٣ ص ٢٣٠، ٢٣١.

٣- في ظلال القرآن سيد قطب. ج ٢ ص ٢٢٨. ط دار الشروق. الطبعة الواحدة والثلاثون سنة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

والاستغفار، والعمل الدال على دخوله في الدين: يكون مرتدا حكمة في الدنيا القتل بعد استتابته، وفي الآخرة - والعياذ بالله - الخلود في النار.

ويدخل في الحكم بالكفر من نوى الكفر، وهم به، لأن الهم بالكفر كفر؛ لأنه عمل قلبى، وهو يصاد الإيمان الذى هو التصديق، الذى هو عمل قلبى أيضا، بخلاف الهم بالسيئة لأنها مغفورة بفضل الله تعالى، لأنها من عمل الجوارح<sup>(١)</sup> والمسألة فيها تفصيل<sup>(٢)</sup>. يقول النبى صلى الله عليه وسلم - (قال الله - عز وجل -: إذا هم عبدى بحسنة ولم يعملها، كتبت لها حسنة. فإن عملها كتبتها عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف. وإذا هم بسيئة ولم يعملها، لم أكتبها عليه. فإن عملها كتبتها سيئة واحدة)<sup>(٣)</sup>.

وقد تضافرت الأدلة على ذلك. فمن القرآن: يقول تعالى: (إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون. إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار، فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به أولئك لهم عذاب أليم وما لهم من ناصرين)<sup>(٤)</sup> ويقول: (يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير، وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)<sup>(٥)</sup>. وفى سبب نزول هذه الآية الكريمة ذكر السيوطى: أخرج ابن جرير، وابن أبى حاتم، والطبرانى فى الكبير، والبيهقى فى سننه، عند جندب بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - بعث رهطا، وبعث عليهم عبد الله بن جحش، فلقوا ابن الحضرمي، فقتلوه. ولم يدروا أن ذلك اليوم من رجب أو من جمادى. فقال المشركون للمسلمين: قتلتم فى الشهر الحرام. فأنزل الله تعالى: الآية فقال بعضهم: إن لم يكونوا أصابوا وزرا، ليس لهم أجر. فأنزل الله: (إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا فى

١- راجع: شرح بدء الأمل. الإمام أبى بكر أحمد بن على الرازى الحنفى ت ٣٧٠هـ. تحقيق: أبى عمرو الحسينى بن عمر بن عبد الرحيم ص ٣٢٩. ط دار الكتب العلمية. بيروت. سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢- انظر بحثنا الوسوسة والإيمان حولية كلية أصول الدين العدد التاسع عشر ٢٠٠١/٢٠٠٢م.

٣- رواه الإمام مسلم عن أبى هريرة باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب حديث رقم ٢٠٤ ج ١ ص ٤٢٤.

٤- سورة آل عمران الأيتان ٩٠، ٩١.

٥- سورة البقرة الآية ٢١٧.

إلى الإسلام، فيكرر له التوجيه، ويعاد معه المحاوراة والنقاش. فإن لم يتب ويعود عن رده، أقيم عليه الحد، وقتل كفراً.

وأصحاب هذا الرأي استدلوا بما حدث من سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه: - (أن رجلاً قدم إلى عمر - رضي الله عنه - من الشام، فقال: هل من مغربة خيرة؟ - أي هل عندكم خير من بلاد بعيدة - قال: نعم رجل كفر بعد إسلامه. فقال عمر: فما فعلتم به؟ قال: قربناه، فضرينا عنقه. قال: هلا حبستموه في بيت ثلاثاً وأطعتموه كل يوم رغيفاً، واستتبتموه، لعله يتوب، ويراجع أمر الله. اللهم إني لم أحضر، ولم أمر، ولم أرض إذ بلغني. اللهم إني أبرأ إليك من دمه<sup>(١)</sup>).

وهناك من يرى وجوب قتله في الحال بعد استنابته، ولا يجب - على سبيل الوجوب - إمهاله. وأصحاب هذا الرأي، استدلوا بما رواه أبو داود: (أنا معاذاً قدم إلى اليمن، إلى أبي موسى الأشعري، وإذا رجل عنده موثق. قال: ما هذا؟ قال هذا كان يهودياً فأسلم، ثم راجع دينه دين السوء. قال: لا أجلس حتى يقتل. قضاء الله ورسوله. ثلاث مرات. فأمر به فقتل<sup>(٢)</sup>). وفي رواية: (فدعاه عشرين ليلة أو قريباً منها)<sup>(٣)</sup>.

وأرى أنه يمكن التوفيق بين الروایتين وبين الرأيين. فسيدنا معاذ أراد أن يقتل المرتد - في هذه الحالة - تواءمًا، لعلمه أنه استناب عشرين يوماً، فليس بحاجة إلى أكثر من هذا.

وينقل الشوكاني الآراء في الاستنابة. فيقول: "واختلف القائلون بالاستنابة: هل يكفي بالمرة، أم لابد من ثلاث؟ وهل الثلاث في مجلس، أو في يوم، أو في ثلاثة أيام؟ ونقل "ابن بطال" عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - أنه يستناب شهراً. وعن النخعي: يستناب أبداً<sup>(٤)</sup>.

هل الاستنابة على سبيل الوجوب أم الجواز؟ وهذه المسألة فيها التفصيل الآتي:

**يرى الإمام أبو حنيفة:** أنه إذا ارتد المسلم عن الإسلام، عرض عليه الإسلام. وعرض الإسلام عليه **مستحب غير واجب**؛ لأن الدعوة قد

<sup>١</sup> - نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. الإمام: محمد علي الشوكاني، ٢٥٥هـ - ٧ ص ١٩١ ط دار الحديث.

<sup>٢</sup> - سنن أبي داود كتاب الجنود - باب الحكم فيمن ارتد حديث رقم ٤٣٥٤ ج ٤ ص ١٢٥.

<sup>٣</sup> - المرجع السابق.

<sup>٤</sup> - نيل الأوطار ج ٧ ص ١٩٥.. وانظر: الأم ج ٨ ص ٣٨٠.

بلغته، فإذا طلب الإمهال، يستحب أن يؤجله القاضي ثلاثة أيام، ويحبس ثلاثة أيام. فإذا أسلم بعدها، وإلا قتل.

**يرى الإمام مالك:** أنه يجب على الإمام أن يمهل المرتد ثلاثة أيام ليلا يهين ولا يعاقب في السجن بضرب، ولو أصر على عدم الرجوع. وإنما يستناب المرتد وجوباً ذلك القدر، ويعرض عليه الإسلام عدة مرات، ويمهل للتفكير، عسى أن يرجع ويتوب في هذه المدة. فإن تاب بعد الأيام الثلاثة ترك. وإن أصر على الكفر قتل.

**يرى الإمام الشافعي:** أنه إذا ارتد المسلم فإنه يجب على الإمام أن يؤجله ثلاثة أيام. ولا يحل له أن يقتله قبل ذلك. فإن تاب ونطق بالشهادتين، خلى سبيله. وإن لم يتب وجب قتله بالسيف فوراً.

**يرى الإمام أحمد:** رأيان في المسألة: الأول: أن يمهل ثلاثة أيام - كمالك والشافعي - والثاني: لا تجب الاستنابة، بل يعرض عليه الإسلام، فإن قبل ترك، ولا يتحتم قتله<sup>(١)</sup>. وهو رأى غريب لمخالفته الأحاديث الصحيحة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والتي سبق إيراد بعضها.

**المكرر للردة:** من ارتد عن الدين، ثم عاد إليه، فقد عصم ماله ودمه، حتى وإن تكرر منه هذا الأمر مراراً، ما دام يرجع إلى الإسلام، لأننا أمرنا بأن نحكم عليه بالظاهر - كما سبق - وظاهر آخر مرة العودة إلى الإسلام. وهذا لعموم النصوص التي تدل على عدم المواخذه على المكرر للردة، إذا لم يمت على الكفر، كقوله تعالى: (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً)<sup>(٢)</sup>. "والإمام الشافعي" يرى أنه إذا تكرر منه هذا الأمر يعزر. وفي هذا يقول: "إلا أنني أرى إذا فعل هذا مرة بعد أخرى أن يعذر، وسواء كان مولوداً على الإسلام، وسواء ارتد إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية، أو جحد، أو تعطيل، ودين لا يظهره. فمتى أظهر الإسلام في أي هذه الأحوال كان، وإلى أي هذه الأديان صار، حقق دمه، وحكم له حكم الإسلام. ومتى أقام على الكفر في أي هذه الأحوال كان، وإلى أي هذه

<sup>١</sup> - الفقه على المذاهب الأربعة. عبد الرحمن الجزيري ج ٥ ص ٤٢٣ وما بعدها.. وانظر: التوبة ص ٢٦٩، ٢٧٠.. والفتح ج ١٢ ص ٢٨١، ٢٨٢.

<sup>٢</sup> - سورة النساء الآية ١٣٧.



إلى الإسلام، فيكرر له التوجيه، ويعاد معه المحاوراة والنقاش. فإن لم يتب ويعود عن رده، أقيم عليه الحد، وقتل كفراً.

وأصحاب هذا الرأي استدلوا بما حدث من سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (أن رجلاً قدم إلى عمر - رضي الله عنه - من الشام، فقال: هل من مغربة خبر؟ - أي هل عندكم خبر من بلاد بعيدة - قال: نعم رجل كفر بعد إسلامه. فقال عمر: فما فعلتم به؟ قال: قربناه، فضربنا عنقه. قال: هلا حبستموه في بيت ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً، واستبتموه، لعله يتوب، ويراجع أمر الله. اللهم إني لم أحضر، ولم أمر، ولم أرض إذ بلغني. اللهم إني أبرأ إليك من دمه)<sup>(١)</sup>.

وهناك من يرى وجوب قتله في الحال بعد استنابته، ولا يجب - على سبيل الوجوب - إمهاله. وأصحاب هذا الرأي، استدلوا بما رواه أبو داود: (أنا معاذاً قدم إلى اليمن، إلى أبي موسى الأشعري، وإذا رجل عنده موثق. قال: ما هذا؟ قال هذا كان يهودياً فأسلم، ثم راجع دينه دين السوء. قال: لا أجلس حتى يقتل. قضاء الله ورسوله. ثلاث مرات. فأمر به فقتل)<sup>(٢)</sup>. وفي رواية: (فدعاه عشرين ليلة أو قريباً منها)<sup>(٣)</sup>.

وأرى أنه يمكن التوفيق بين الروايتين وبين الرأيين. فسيدنا معاذ أراد أن يقتل المرتد - في هذه الحالة - تواء، لعلمه أنه استناب عشرين يوماً، فليس بحاجة إلى أكثر من هذا.

وينقل الشوكاني الآراء في الاستنابة. فيقول: "واختلف القائلون بالاستنابة: هل يكفي بالمرة، أم لابد من ثلاث؟ وهل الثلاث في مجلس، أو في يوم، أو في ثلاثة أيام؟. ونقل "ابن بطلان" عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - أنه يستناب شهراً. وعن النخعي: يستناب أبداً"<sup>(٤)</sup>.

هل الاستنابة على سبيل الوجوب أم الجواز؟ وهذه المسألة فيها التفصيل الآتي:

**يرى الإمام أبو حنيفة:** أنه إذا ارتد المسلم عن الإسلام، عرض عليه الإسلام. وعرض الإسلام عليه **مستحب غير واجب**؛ لأن الدعوة قد

<sup>١</sup> - نيل الأوطار شرح منقلى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. الإمام: محمد على الشوكاني، ٢٥٥هـ - ج ٧ ص ١٩١ ط دار الحديث.

<sup>٢</sup> - سنن أبي داود كتاب الجنود - باب الحكم فيمن ارتد حديث رقم ٤٣٥٤ ج ٤ ص ١٢٥.

<sup>٣</sup> - المرجع السابق.

<sup>٤</sup> - نيل الأوطار ج ٧ ص ١٩٥.. وانظر: الأم ج ٨ ص ٣٨٠.

بلغته، فإذا طلب الإمهال، يستحب أن يؤجله القاضي ثلاثة أيام، ويحبس ثلاثة أيام. فإذا أسلم بعدها، وإلا قتل.

**ويرى الإمام مالك:** أنه يجب على الإمام أن يمهل المرتد ثلاثة أيام **بلياليهن** ولا يعاقب في السجن بضرب، ولو أصر على عدم الرجوع. وإنما يستناب المرتد وجوباً ذلك القدر، ويعرض عليه الإسلام عدة مرات، ويمهل للتفكير، عسى أن يرجع ويتوب في هذه المدة. فإن تاب بعد الأيام الثلاثة ترك. وإن أصر على الكفر قتل.

**ويرى الإمام الشافعي:** أنه إذا ارتد المسلم فإنه يجب على الإمام أن يؤجله ثلاثة أيام. ولا يحل له أن يقتله قبل ذلك. فإن تاب ونطق بالشهادتين، خلى سبيله. وإن لم يتب وجب قتله بالسيف فوراً.

**ويرى الإمام أحمد:** رأيان في المسألة: الأول: أن يمهل ثلاثة أيام - كمالك والشافعي - والثاني: لا تحب الاستنابة، بل يعرض عليه الإسلام، فإن قبل ترك، ولا يتحتم قتله<sup>(١)</sup>. وهو رأى غريب لمخالفته الأحاديث الصحيحة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والتي سبق إيراد بعضها.

**المكرر للردة:** من ارتد عن الدين، ثم عاد إليه، فقد عصم ماله ودمه، حتى وإن تكرر منه هذا الأمر مراراً، ما دام يرجع إلى الإسلام، لأننا أمرنا بأن نحكم عليه بالظاهر - كما سبق - وظاهر آخر مرة العودة إلى الإسلام. وهذا لعموم النصوص التي تدل على عدم المواخذه على المكرر للردة، إذا لم يمت على الكفر، كقوله تعالى: (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً)<sup>(٢)</sup>. "والإمام الشافعي" يرى أنه إذا تكرر منه هذا الأمر يعزر. وفي هذا يقول: "إلا أتى أرى إذا فعل هذا مرة بعد أخرى أن يعذر، وسواء كان مولوداً على الإسلام، وسواء ارتد إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية، أو جحد، أو تعطيل، ودين لا يظهره. فمتى أظهر الإسلام في أي هذه الأحوال كان، وإلى أي هذه الأديان صار، حقن دمه، وحكم له حكم الإسلام. ومتى أقام على الكفر في أي هذه الأحوال كان، وإلى أي هذه

<sup>١</sup> - الفقه على المذاهب الأربعة. عبد الرحمن الجزيري ج ٥ ص ٤٢٣ وما بعدها.. وانظر: التوبة ص ٢٦٩، ٢٧٠.. والفتح ج ١٢ ص ٢٨١، ٢٨٢.

<sup>٢</sup> - سورة النساء الآية ١٣٧.

الأديان صار، استتيب فإن أظهر التوبة حكم له حكم الإسلام، وإن امتنع منها، وأقام على الكفر، قتل مكانه ساعة يأبى إظهار الإيمان<sup>(١)</sup>.

**حكم المرأة والعبد والأمة في الردة:** المرأة والعبد والأمة في الردة حكمهم حكم الرجل سواء بسواء. فإذا كان كل من ينضم إلى الإسلام، مطالب بعقد الإيمان عقدا صحيحا، فالكل أيضا يعاقب على نقضه لا فرق بين رجل أو امرأة، حر أو عبد. فيستتاب كل واحد منهم عن رده، ثم يقتل إن أصر عليها، سواء ولد على الإسلام، ثم خرج عنه. أو كان على غيره ودخله، ثم خرج منه. أخرج "الدارقطني" والبيهقي عن جابر - رضي الله عنه -: (أن امرأة يقال لها أم مروان، ارتدت، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بأن يعرض عليها الإسلام - فإن تابت، وإلا قتلت. فأبى أن تسلم فقتلت). ولحديث معاذ الذي حسنه الحافظ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له لما أرسله إلى اليمن: (أيما رجل ارتد عن الإسلام، فادعه فإن عاد، وإلا فاضرب عنقه. وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام، فإن عادت، وإلا فاضرب عنقها). وكذلك: أخرج "البيهقي"، و"الدارقطني": (أن أبا بكر استتاب امرأة، يقال لها: أم "قرفة"، كفرت بعد إسلامها، فلم تتب، وقتلت).

**ورأى الإمام أبي حنيفة في هذا:** أن المرأة إذا ارتدت لا تقتل، ولكن تحبس، وتخرج كل يوم فتستتاب، ويعرض عليها الإسلام. وهكذا حتى تعود إلى الإسلام، أو تموت. لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن قتل النساء.

ولكن الجمهور على الرأي الأول، والنهي عن قتل النساء، كان في حالة الحرب؛ لأجل ضعفهن، وعدم مشاركتهن في القتال، ولهذا كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رأى امرأة مقتولة فقال: (ما كانت هذه لتقاتل)<sup>(٢)</sup>. ويتفرغ على أحكام ردة المرأة: أن المرأة الحامل إذا ارتدت لا تقتل حتى تضع حملها ما لم تتب.

**كيفية الإقرار بالإيمان للكافر أو المرتد:** من يقر بالإيمان، سواء كان عن كفر أولا أو ردة: إما أن يكون من أهل الأوثان، أو من أهل دين يدعى أنه دين سماوي ولا كتاب له. فالإقرار بالإيمان في حق هؤلاء،

يكون بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله. وإذا رجع عنه، استتيب. ثم قتل.

وإما أن يكون على دين سماوي، يدعى له كتاب، كاليهودية، والنصرانية. فهؤلاء يدعون أنهم أتباع دين موسى وعيسى - عليهما السلام، وقد بدلوا فيهما، وقد أخذ عليهم فيها العهد بنبوة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - فكفروا بترك الإيمان به. (الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون)<sup>(١)</sup>. (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين)<sup>(٢)</sup>. ومن أهل الكتاب من يقر بنبوة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - ولكنه يقول: إنه لم يبعث إليهم، ولكنه بعث إلى العرب فقط كفرقة العيسوية من اليهود<sup>(٣)</sup>. فمن أقر بنبوة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم -، وشهد له بالرسالة، ولكنها ليست عامة، وهو ليس مأمور بها. فهو غير مقرر بنبوة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وغير مستكمل الإقرار بالإيمان، حتى يقول: وإن دين محمد حق أو فرض، وأبرأ مما خالف دين محمد - صلى الله عليه وسلم - أو دين الإسلام. فإذا قال هذا، فقد استكمل الإقرار بالإيمان. فإذا رجع عنه استتيب، فإن تاب، وإلا قتل<sup>(٤)</sup>.

**الشهادة على المرتد:** يقول الشافعي - رحمه الله -: "ولو شهد شاهدان أن رجلا ارتد عن الإيمان أو امرأة: سئلا، فإن أكذبا الشاهدين، قيل لهما: أشهدا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتيرءا مما خالف الإسلام من الأديان. فإن أقرأ بهذا، لم يكشف عن أكثر منه. وكان هذا توبة منهما ولو أقرأ وتابا، قبل منهما"<sup>(٥)</sup>.

١- سورة البقرة. الآية ١٤٦. ٢- سورة البقرة الآية ٨٩. ٣- راجع النبوات والسمعيات من مباحث علم الكلام. د. محيي الدين أحمد الصافي. ص ٥٤. ط دار الطباعة المحمدية. الطبعة الأولى. سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م. ٤- راجع: الأم ج ٦ ص ٢٣٦. ٥- المصدر السابق ج ٦ ص ٢٣٧.

١- الأم. ج ٦ ص ٢٣٥. ٢- راجع: فقه السنة ج ٢ ص ٢٨٦، ٢٨٧.

## مرتكب الكبيرة وادعاء رده وكفره

تمهيد: علمنا مما سبق في حقيقة الإيمان، أن هناك آراء متعددة: فمنهم من قال: الإيمان فعل القلب فقط. ومنهم من قال الإيمان فعل اللسان فقط. ومنهم من قال: فعل القلب واللسان معا. ومنهم من قال: هو فعل القلب واللسان، وسائر أعمال الجوارح. وأصحاب هذا الرأي هم: الخوارج، والمعتزلة والمحدثون.

وقد اختلف أصحاب الرأي الأخير في حكم مرتكب الكبيرة.

**فذهبت الخوارج** إلى أنه خارج عن الإيمان، وداخل في الكفر، فهو كافر، ومخلد في النار.

**وذهبت المعتزلة** إلى أن صاحب الكبيرة ليس مؤمنا، وليس كافرا. ولكنه في منزلة بين المنزلتين، أي: بين الكفر والإيمان، ومع هذا فهو مخلد في النار، ولكن في نار أخف من نار الكافر أصلا.

**وذهب السلف والمحدثون** - ويدخل معهم في هذا الرأي المتكلمون من أشاعرة وماتريدية - إلى أن مرتكب الكبيرة، مؤمن وليس كافرا، فإن تاب من كبيرته، تاب الله عليه، وإن مات ولم يتب فهو في الآخرة أمره مفوض إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه ابتداء وإن شاء عذبه بقدر ما ارتكب من المعاصي، ثم يكون مصيره مالا إلى الجنة، فهو لا يخلد - بفضل الله تعالى لا وجوبا - في النار. وهذا الرأي مستقى من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - التالي: (عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال وحوله عصابة من أصحابه: بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تآتوا بيهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف. فمن وفى منكم، فأجره على الله. ومن أصاب من ذلك شيئا، فعوقب في الدنيا، فهو كفارة له. ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله، فهو إلى الله. إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه. فبايعناه على ذلك<sup>(١)</sup>).

وستحدث إن شاء الله تعالى في هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

## المبحث الأول: آراء من يعتد بهم في الدين على عدم كفر وردة مرتكب الكبيرة:

نورد أولاً بعض النصوص عن أئمة السلف من محدثين، ومتكلمين، وفقهاء وغيرهم، تفيد أن مرتكب الكبيرة مؤمن وليس كافرا.

**يقول أبو حنيفة:** "ولا تكفر مسلما بذنب من الذنوب، وإن كانت كبيرة، إذ لم يستحلها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان، ونسميه مؤمنا حقيقة"<sup>(١)</sup>. ويقول أيضا: "وما كان من السيئات دون الشرك والكفر، ولم يتب عنها صاحبها حتى مات، مؤمنا، فإنه في مشيئة الله تعالى. إن شاء عذبه بالنار، وإن شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلا"<sup>(٢)</sup>.

**والإمام البخاري** يعقد في صحيحه بابا تحت عنوان: "باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها، إلا بالشرك؛ لقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (إنك امرؤ فيك جاهلية). وقول الله تعالى: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)<sup>(٣)</sup>. وبابا آخر يعنونه "بباب: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) فسامهم المؤمنين"<sup>(٤)</sup>.

**ويبين الإمام الأشعري:** أن مرتكب الكبيرة ليس كافرا، ولا مخلدا في النار، وأن شفاعة النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل الكبائر من أمته. يقول الأشعري: "قد أجمع المسلمون أن لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - شفاعة. فلمن الشفاعة؟ أهى للمذنبين المرتكبين للكبائر، أم للمؤمنين المخلصين؟ فإن قالوا: للمذنبين المرتكبين للكبائر، وافقونا. وإن قالوا: للمؤمنين المبشرين بالجنة، الموعودين بها، قيل لهم: فإذا كانوا موعودين بالجنة، وبها مبشرين، والله تعالى لا يخلف وعده، فما معنى الشفاعة لقوم لا يجوز عندكم أن لا يدخلهم الله جناته؟ ومن قولكم إنهم قد استحقوا على الله عز وجل، واستحبوا عليه سبحانه"<sup>(٥)</sup>.

١- الفقه الأكبر بشرح ملا على القارئ ص ١٠٢.

٢- الفقه الأكبر. ص ١١١.

٣- الفتح ج ١ ص ١٠٦ والآية ٤٨ سورة النساء.

٤- المصدر السابق نفس الصفحة.

٥- الإبانة عن أصول الديانة. أبو الحسن الأشعري ت ٣٢٤ هـ تقديم وتحقيق وتعليق د. فوقية حسين ص ٢٤١، ٢٤٢ ط دار الأنصار القاهرة. الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.

ويقول **الباقلائي**: "فإن قال قائل: فخبروني عن الفاسق الملى، هل تسمونه مؤمنا بإيمانه الذي فيه، وهل تقولون إن فسقه لا يضاد إيمانه؟ قيل له: أجل. فإن قال: فلم قلت إن الفسق الذي ليس بجهل بالله، ولا يضاد الإيمان؟ قيل له: لأن الشيين إنما يتضادان في كل واحد. وقد علمنا أن ما يوجد بالجوارح، لا يجوز أن ينفي علما وتصديقا ما يوجد بالقلب"<sup>(١)</sup>.

ويقول **النسفي - الماتريدي**:- "أما أهل الحق فإنهم يقولون: إن من اقتترف كبيرة، غير مستحل لها، ولا مستخف عن نهى عنها، بل لغلبة شهوة أو حمية، يرجو الله تعالى أن يغفر له، ويخاف أن يعذبه عليها، فهذا اسمه المؤمن. وبقي على ما كان عليه من الإيمان. ولم يزل عنه إيمانه، ولم ينقص، ولا يخرج عن الإيمان إلا من الباب الذي دخله. وحكمه أنه لو مات من غير توبة، فله تعالى فيه المشيئة. إن شاء عفا عنه بفضله وكرمه، أو ببركة ما معه من الإيمان والحسنات، أو بشفاعة بعض الأخيار. وإن شاء عذبه بقدر ذنبه، ثم عاقبه أمره الجنة لا محالة، ولا يخلد في النار"<sup>(٢)</sup> والنصوص في هذا متضادة<sup>(٣)</sup>. ولا يخفى أن هذه الآراء ملتزمة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم السابق.

**المبحث الثاني: أدلة جمهور المتكلمين على أن الأعمال ليست داخلة في حقيقة الإيمان**

علمنا أن هناك من يقول بأن الأعمال جزء من حقيقة الإيمان، ومن أخل بها يكون مرتدا كافرا خارجا عن الدين، مخلدا في النار؛ لأن بذهاب البعض ذهاب للكل - وهم الخوارج - أو أن من أخل بها يكون ليس مؤمنا وليس كافرا، وهو أيضا في النار - وهم المعتزلة. وقد رد

المتكلمون من أشاعرة وما تريدية على أصحاب هذا الرأي بعدة أدلة منها:-

**الدليل الأول:** النصوص التي تشير إلى الأعمال بعد إثبات الإيمان تدل على أن الإيمان مغاير للأعمال. من هذه النصوص قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام)<sup>(١)</sup> فأخبرت الآية عن العمل - الصوم - بعد إثبات الإيمان. وقوله: (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم)<sup>(٢)</sup> وقوله (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم)<sup>(٣)</sup> إلى غير هذه النصوص.

**الدليل الثاني:** النصوص التي تشير إلى اجتماع الإيمان مع المعاصي. فمن القرآن الكريم قوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا)<sup>(٤)</sup> وقوله: (الذين آمنوا ولم يهاجروا)<sup>(٥)</sup> وقوله: (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون)<sup>(٦)</sup>. فإذا كانت المعاصي ضد الإيمان، فلا يمكن أن يجتمعا معا. وهذه النصوص تدل على اجتماعهما ومنه قوله: (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)<sup>(٧)</sup> فالآية تفيد جواز اجتماع الإيمان مع الظلم، وإلا لم يكن لنفي اللبس فائدة.

يقول السيد الشريف: من المعلوم أن الشيء لا يمكن اجتماعه مع ضده، ولا مع ضد جزئه. فثبت أن الإيمان ليس فعل الجوارح، ولا مركبا منه، فيكون فعل القلب. هو إما التصديق وإما المعرفة<sup>(٨)</sup>، وقد بطل أن الإيمان هو المعرفة لأنه خلاف الأصل من أن الإيمان هو التصديق<sup>(٩)</sup>.

١- سورة البقرة من الآية ١٨٣.

٢- سورة البقرة من الآية ٢٥٤.

٣- سورة البقرة من الآية ١٧٢.

٤- سورة الحجرات الآية ٩.

٥- سورة الأنفال من الآية ٧٢.

٦- سورة الأنفال من الآية ٥.

٧- سورة الأنعام من الآية ٨٢.

٨- وهو رأى الجهمية: حيث يرون أن الإيمان هو المعرفة، فمن عرف الله تعالى يكون مؤمنا، فمعرفة الله على أي نحو - عندهم - تكون إيمانا، لا المعنى القلبي الجازم. ورأيهم هذا متهافت، وقد رد العلماء عليهم بأدلة كثيرة منها:

**الدليل الأول:** أن الإيمان في اللغة هو التصديق ولم ينقل في الشرع إلى أي معنى آخر كالمعرفة، ومن ادعى ذلك فعليه بالدليل.



يقول الشيخ "عبد السلام اللقاني": "إن الأعمال الصالحة، شرط كمال للإيمان. فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال، ولا عناد، ولا شك في مشروعيتهما مؤمن، فوت على نفسه الكمال. والآتي بها ممثلاً، محصل لأكمل الخصال لأن الإيمان هو التصديق فقط"<sup>(١)</sup>.

**الدليل العاشر:** النصوص التي تدل على غفران الله تعالى لقاتل نفسه: وهو من أكبر الكبائر عند الله تعالى، وأن قاتل نفسه لا يكفر من هذه النصوص:

(عن جابر، أن الطفيل بن عمرو الدوسي، أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله. هل لك في حصن حصين ومنعة؟ - أي يهاجر إلى مكان حصين من إيذاء المشركين إلى اليمن - قال: حصن كان لدوس في الجاهلية: فأبى النبي - صلى الله عليه وسلم - للذي نخر الله للأنصار - أي ما يحدث لهم بهجرة النبي إليهم - فلما هاجر النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة، هاجر إليه الطفيل بن عمرو، وهاجر معه رجل من قومه. فاجتوا المدينة - أي: كرهوا المقام بها، لضجر ونوع من سقم - فمرض، فجزع، فأخذ مشاقص له - أي: سهم فيه نصل عربض - فقطع بها براجمه - أي مفاصل الأصابع - فشخبت يده - أي: سال دمها بقوة - حتى مات. فرآه الطفيل بن عمرو في منامه، فرآه وهيئته حسنة، ورآه مغطياً يديه. فقال له: ما صنع بك ربك؟ قال: غفر لي بهجرتي إلى نبيه - صلى الله عليه وسلم - فقال: مالي أراك مغطياً يديك. قال: قيل لي: لن نصلح منك ما أسدت. فقصها الطفيل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: اللهم وليديه فاغفر)<sup>(١)</sup> فالحديث الشريف يبين أمراً مهماً، وقاعدة عظيمة لأهل السنة، وهي أن من قتل نفسه، أو ارتكب معصية غيرها، ومات من غير توبة، فليس بكافر، ولا يقطع له بالنار، بل هو في حكم المشيئة<sup>(٢)</sup>.

ص ١٣ وما بعدها.. وشرح وصية الإمام أبي حنيفة لأكمل الدين البابرني ص ١١٤.

- ١- اتخاف المرید شرح الشيخ عبد السلام المالكي على جوهرة التوحيد. ص ٥٠ ط مصطفى البابی الحلبي سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م.
- ٢- رواه الإمام مسلم في كتاب الإيمان باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر حديث رقم ١١٦/١٨٤ ج ١ ص ٤٠٧، ٤٠٨.
- ٣- راجع: النووي ج ١ ص ٤٠٩.

وقد يعترض بأن هناك أحاديث أخرى، تدل على خلود قاتل نفسه في النار: منها قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (من قتل نفسه بحديدية، فحديدته في يده، يتوجأ - يطعن - بها في بطنه في نار جهنم، خالدًا مخلداً فيها أبداً، ومن شرب سماً، فقتل نفسه، فهو يتحساه في نار جهنم خالدًا مخلداً فيها أبداً. ومن تردى من جبل فقتل نفسه، فهو يتردى في نار جهنم خالدًا مخلداً فيها أبداً)<sup>(١)</sup> فهذا الحديث يدل على خلود مرتكب الكبيرة في النار.

**وقد رد أهل السنة على الظاهر من الحديث بعدة ردود. أهمها:**  
أن هذا الحديث محمول على من استحل هذا الفعل، فإنه باستحلاله، يصير كافراً. والكافر مخلد بلا ريب. وقيل: إن الجزاء المذكور هو الجزاء، إن لم يتجاوز الله عنه<sup>(٢)</sup>.

**ومنها:** (عن أبي هريرة قال: شهدنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حنيناً، فقال: لرجل ممن يدعى بالإسلام، هذا من أهل النار. فلما حضرنا القتال، قاتل الرجل قتلاً شديداً، فأصابته جراحه. فقيل يا رسول الله: الرجل الذي قلت له آفء، أنه من أهل النار، فإنه قاتل اليوم قتلاً شديداً، وقد مات. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إلى النار فكاد بعض المسلمين أن يرتاب، فبينما هم على ذلك إذ قيل: إنه لم يموت، ولكن به جراحاً شديداً، فلما كان من الليل، لم يصبر على الجراح، فقتل نفسه. فأخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - بذلك. فقال: الله أكبر - أشهد أني عبد الله ورسوله، ثم أمر بلالا فنادى في الناس: أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة. وأن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)<sup>(٣)</sup> وفي رواية (... إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة، فيما يبدو للناس وهو من أهل النار. وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار، فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة)<sup>(٤)</sup>.  
**ويجاب عن هذا الحديث بأجوبة منها:** أنه يحتمل أنه من أهل النار، الذين يستوفون فيها عقوبة جريماتهم، ثم يحولون إلى الجنة لتوحيدهم. غاية

- ١- الحديث رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة كتاب الإيمان. باب بيان غلط تحريم قتل الإنسان نفسه حديث رقم ١٠٩/١٧٥ ج ١ ص ٣٩٥.
- ٢- راجع: فتح المنعم شرح صحيح مسلم، د. موسى شاهين لاشين. ج ٢ ص ٤٤، ٤٥. ط مطبعة الفجر الجديد. بدون
- ٣- رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة الموضوع السابق حديث رقم ١١١/١٧٨، ج ١ ص ٣٩٧.
- ٤- الموضوع السابق عن سهل بن سعد الساعدي. حديث رقم ١١٢/١٧٩.

الأمر: أن الحديث يدل على أن هذا الرجل ليس ممن يشملهم عفو الله، وأنه لن يسامح عن هذه المعصية، وأنه سينفذ عليه وعيد الفساق، ولا يلزم منه أن كل من قتل نفسه يقضى عليه بالنار. وقال "ابن التين": ويحتمل أن يكون هذا الرجل، حين أصابته الجراحة ارتاب وشك في الإيمان، أو استحل قتل نفسه، فمات كافراً. فيكون من أهل النار المؤيدين<sup>(١)</sup>.

**ومنها:** (عن شيبان، قال: سمعت الحسن يقول: إن رجلاً ممن كان قبلكم، خرجت به قرحة، فلا أدته انتزع سهماً من كنانته، فنكأها - أي خرقتها وفتحها - فلم يرفأ الدم - أي ينقطع - حتى مات، قال ربكم: قد حرمت عليه الجنة<sup>(٢)</sup>). فإذا كان على مذهبنا أن العاصي، ومرتكب الكبيرة لا تحرم عليه الجنة، وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث: (قال ربكم قد حرمت عليه الجنة). وفي الرد هنا أوجه أهمها:

- ١- أنه كان قد استحل هذا الفعل، فصار كافراً، والكافر تحرم عليه الجنة.
- ٢- أن المراد أن الجنة حرمت عليه في وقت ما، كالوقت الذي يدخل فيه السابقون، أو الوقت الذي يعذب فيه الموحدون في النار، ثم يخرجون. والمعنى: حرمت عليه الجنة فترة من الزمن.
- ٣- أن المراد جنة معينة كالفرديوس مثلاً: فال في الجنة للعهد.
- ٤- أن ذلك ورد على سبيل التغليظ والتخويف، وظاهره غير مراد.
- ٥- أن التقدير: حرمت عليه الجنة إن شئت استمرار ذلك<sup>(٣)</sup>.

**المبحث الثالث: القائلون بردة وكفر مرتكب الكبيرة، والرد عليهم:**

استدل الخوارج ومن يجرى مجراهم في ردة وتكفير مرتكب الكبيرة، ببعض الأدلة، التي تبين عدم فهمهم لنصوص القرآن الكريم، وعدم جمعهم بين النصوص المختلفة، وعدم فهمهم لروح القرآن الكريم. بل إن منهم طائفة قالت: إن كل معصية كبيرة كانت أو صغيرة، ردة وكفر، وخروج عن الدين<sup>(٤)</sup>. من هذه الأدلة:

- ١- فتح المنعم. ج ٢ ص ٦٦، ٦٧.
- ٢- الموضوع السابق: حديث رقم ١١٣/١٨.
- ٣- راجع: فتح الباري. ج ٣ ص ٢٦٩ وفتح المنعم ج ٢ ص ٧٣.
- (٤) وظهر فيهم أقوالاً فاسدة فمنهم من قال: كل معصية فيها حد، فليست كفراً. وكل معصية لا حد فيها فهي كفر، الفصل ج ٣ ص ٢٠١.

**الدليل الأول:** قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)<sup>(١)</sup> وهذه الآية هي عمدة استدلال كل من يكفر بذنوب، ويرى كفر المجتمع. ووجه استدلالهم بهذه الآية أن كلمة (من) عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله فتعم الكافر والفساق والمصدق - مرتكب الكبيرة - فكل من لم يحكم بما أنزل الله يكون كافراً. ومرتكب الكبيرة بارتكابه لكبيرته ولفسقه، لم يحكم بما أنزل الله، فيكون كافراً.

**الرد:** ننظر أولاً إلى سياق الآية القرآنية، لنرى ما المقصود منها. يقول تعالى: (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى نور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشوا ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)<sup>(٢)</sup>. فالله تعالى ينكر على اليهود الموجودين في عهد النبي - ﷺ - لإنكارهم وجوب حد الرجم للزاني المحصن، وبين تعالى أنه واجب عليهم أن يكونوا كمتقدميهم من أنبيائهم وأحبارهم، الذين أسلموا وأبقادوا لأحكام الله تعالى. وحذرهم تعالى من خشية غيره، ووجوب عدم شرائهم بآياته ثمناً قليلاً.

**وأما قوله:** (من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) فالمقصود به تهديد اليهود في إقدامهم على تحريف حكم الله تعالى في حد الزنا المحصن، يعني أنهم لما أنكروا حكم الله المنصوص عليه في التوراة، وقالوا إنه غير واجب، فهم كفرون على الإطلاق، لا يستحقون اسم الإيمان لا بموسى والتوراة، ولا بمحمد والقرآن. وتقدير الآية: واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.

وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - تدل على أنها نزلت في اليهود، وأن الحكم بالكفر، والظلم، والفسق كلها نزلت في الكفار. (عن البراء بن عازب قال: مر على النبي - صلى الله عليه وسلم - بيهودي، محمماً - أي: مسود وجهه من الحمم وهو الفحم -، مجلوداً. فدعاهم - ﷺ - الله عليه وسلم فقال: هكذا تجدون حد الزنا في كتابكم؟ قالوا: نعم. فدعا رجل من علمائهم. فقال: أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى! أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ قال: لا ولولا أنك تشدتي بهذا لم أخبرك. نجده الرجم، ولكنه كثير في أشرفنا. فكنا إذا أخذنا الشريف، تركناه. وإذا

- (٢) سورة المائدة من الآية ٤٤.
- (٣) سورة المائدة الآية ٤٤.

أخذنا الضعيف، أقمنا عليه الحد. قلنا: تعالوا فلنجتمع على شئ نقيم على الشريف والوضيع. فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه. فأمر به، فرجم. فانزل الله عز جل: (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر - إلى قوله - إن أوتيتم هذا فخذوه) (١) يقول: أنتوا محمدا - صلى الله عليه وسلم -، فإن أمركم بالتحميم والجلد، فخذوه. وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا. فانزل الله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك الظالمون) (٢) (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) (٣) في الكفار كلها (٤).

والمراد بقوله: (ما أنزل الله) صيغة عموم. ومعناه: من أتى بحد حكم الله تعالى في كل ما أنزل الله فأولئك هم الكافرون. وهذا حق؛ لأن الكافر هو الذي يأتي بحد حكم الله تعالى، في كل ما أنزل الله أما الفاسق: فإنه لم يأت بحد حكم الله تعالى إلا في القليل، وهو العمل. أما في الاعتقاد، والإقرار، فهو موافق.

والمفسرون أجمعوا على أن هذا الوعيد، يتناول اليهود، بسبب مخالفتهم حكم الله تعالى، في واقعة الرجم. وقد استحسن "الرازي" قول "عكرمة" في تفسيرها. فالمراد بقوله: (ومن لم يحكم بما أنزل الله) إنما يتناول من أنكر بقلبه، وجدد بلسانه: أما من عرف بقلبه كونه حكم الله، وأقر بلسانه كونه حكم الله، إلا أنه أتى بما يضاده، فهو حاكم بما أنزل الله تعالى، ولكنه تارك له. فلا يلزم دخوله تحت هذه الآية.

وقيل: إن في الآية إضمار. أي: ومن لم يحكم بما أنزل الله ردا للقرآن، وجددا لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فهو كافر. وهذا قال به "ابن عباس" و"مجاهد"، فالآية عامة على هذا. وقال "الحسن" و"ابن مسعود" هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين، واليهود والكفار، أي معتقدا ذلك، ومستحلا له. وأما من فعل ذلك، وهو معتقد أن ركب محرم، فهو من فساق المسلمين، وأمره إلى الله تعالى، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له. وقال "ابن عباس" في رواية: ومن لم يحكم بما

(١) سورة المائدة من الآية ٤١.

(٢) سورة المائدة من الآية ٤٥.

(٣) سورة المائدة من الآية ٤٧.

(٤) صحيح مسلم كتاب الحدود باب رجم اليهود أهل الزمة في الزنى حديث رقم ٢/٢٨

أنزل الله، فقد فعل فعلا يضاهي أفعال الكفار. و"الشعبي" يقول: إنها خاصة في اليهود. قال: ويدل على ذلك ثلاثة أشياء: ١ - أن اليهود قد ذكروا قبل هذا في فالضمير يعود عليهم في قوله: (للذين هادوا) ٢ - أن سياق الكلام يدل على ذلك. بدليل قوله (وكتبنا عليهم) فهذا الضمير يرجع على اليهود، بإجماع المفسرين ٣ - أن اليهود هم الذين أنكروا الرجم والقصاص، و(من) في الآية بمعنى الذي. والتقدير: واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (١).

والحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرا يخرج عن ملة الإسلام، وقد يكون معصية كبيرة أو صغيرة، فيكون كفرا أصغر أو كفرا مجازيا ويسمى كفرا عمليا لا اعتقاديا، وذلك بحسب حال الحاكم بغير ما أنزل الله؛ لأنه إن كان منكرا له، مستهينا به، معتقدا أنه غير واجب التطبيق بعد ما علمه وعرفه فهو كافر كفرا أكبر. وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله وعلمه وطبقه، بل عدل عنه، مع اعترافه بتقصيره واستحقاقه لعقاب الله، فهو مسلم عاص، ويسمى كافرا كفرا أصغر، أو كفرا مجازيا. وهذا المعنى هو المفهوم من الآيات السابقة (٢).

**الدليل الثاني:** كل من يجازى فهو كافر، لقوله تعالى: (وهل يجازى إلا الكفور) (٣)، وصاحب الكبيرة يجازى، لقوله تعالى: (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) (٤) فيكون صاحب الكبيرة كافرا.

**الرد:** أن ظاهر الآية، يفيد حصر المجازى في الكافر فقط. وهذا الظاهر متروك؛ لأن الجزاء لا يقتصر على الكافر فقط، فقير الكافر أيضا مجازى؛ لأن الجزاء يكون على الطاعات كما يكون على المعاصي (إني جزيتهم اليوم بما صبروا أنهم هم الفائزون) (٥) (وكذلك نجزي المحسنين) (٦) (ولنجزيهم أحسن الذي كانوا يعملون) (٧). فإذا كان الجزاء

(١) راجع: القرطبي ج ٦ ص ٢٤.. والرازي ج ١١ ص ٣ وما بعدها.. وابن

كثير ج ٢ ص ٥٨ وما بعده.. والزمخشري ج ٢ ص ٦١٥ وما بعدها..

(٢) راجع: عقدت ج ٢ ص ٣٦.

(٣) سورة سبأ من الآية ١٧.

(٤) سورة النساء، من الآية ٩٣.

(٥) سورة المؤمنون من الآية ١١١.

(٦) سورة الأنعام من الآية ٨٤.

(٧) سورة العنكبوت من الآية ٧.



يعم الثواب والعقاب، وجب حمل الآية الكريمة، على جزاء مخصوص بالكافر. والمعنى: وهل يجازى ذلك الجزاء إلا الكفور. وصاحب الكبيرة جائز في حقه أن يجازى جزاء مغايراً لجزاء الكافر.

**الدليل الثالث:** قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين)<sup>(١)</sup> فقد جعل تعالى ترك الحج كفراً، فيكون ترك العمل كفراً.

**الرد:** إن من ترك الحج جاحداً وجوبه، فلا شك في كفره. أما من تركه كسلاً، مثلاً، فلا يحكم عليه بالكفر الاعتقادي بل بالكفر المجازي "كفر دون كفر". والآية الكريمة تفيد تعظيم من تركه مستطيعاً، ونص الآية لا يحكم بالكفر على تارك أداء الحج؛ لأنه تعالى لم يقل: والله على الناس حج البيت، ومن تركه يكون كافراً.

**وقيل:** إن قوله: (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) كلام مستقل بنفسه؛ ووعيد عام في حق كل من كفر بالله تعالى.

**الدليل الرابع:** العذاب منحصر في المكذب، وهو كافر، لقوله تعالى: (إننا قد أوحى إلينا أن المكذب على من كذب وتولى)<sup>(٢)</sup> ومرتكب الكبيرة معذب، لورود النصوص في وعيده بذلك، فيكون مرتكب الكبيرة كافراً.

**الرد:** أن الآية بظاهرها تفيد أن العذاب للمكذب فقط. وهذا الظاهر متروك؛ لأن غير المكذب معذب كشارب الخمر، والزاني، مع أنهما غير مكذبين. والمراد بالتكذيب في الآية، تكذيب خاص، وهو عدم الإيمان بالله تعالى، ولا شك أن مرتكب الكبيرة، غير مكذب لله، فلا يكون كافراً. يقول "الإمام الرازي": "فاعلم أن هذه الآية، من أقوى الدلائل على أن عقاب المؤمن لا يدوم؛ وذلك لأن الألف واللام في قوله: (العذاب) تفيد الاستغراق، أو تفيد الماهية، وعلى التقديرين، يقتضي انحصار هذا الجنس فيمن كذب وتولى. فوجب في غير المكذب المتولى أن لا يحصل هذا الجنس أصلاً. وظاهر هذه الآية، يقتضي القطع بأنه لا يعاقب أحداً من المؤمنين بترك العمل به في بعض الأوقات. فوجب أن يبقى على أصله في نفى الدوام؛ لأن العقاب المتناهي، إذا حصل بعده السلامة مدة غير

متناهية، صار ذلك العقاب، كأنه لا عقاب؛ فلذلك يحسن مع حصول هذا القدر، أن يقال: أنه لا عقاب<sup>(١)</sup>.

**الدليل الخامس:** كل من يصلى النار فهو كافر، لقوله تعالى: (فأنذرتكم نارا تطفى. لا يصلها إلا الأشقي. الذي كذب وتولى)<sup>(٢)</sup> ومرتكب الكبيرة يصلها؛ لعموم الآيات الدالة على ذلك. فيكون مرتكب الكبيرة كافراً.

**الرد:** أن كلمة (نارا) نكرة، ولعلها نار خاصة، لا يصلها إلا الكافر. أما مرتكب الكبيرة، فليس مكذباً، ولا متولياً، حتى يصلى هذه النار المخصوصة.

**الدليل السادس:** مرتكب الكبيرة ممن خفت موازينه، لقله حسناته. وكل من خفت موازينه فهو مكذب، لقوله تعالى: (فمن تقلت موازينه فأولئك هم المفلحون. ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون. تلتفح وجوههم النار وهم فيها كالحون. ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون)<sup>(٣)</sup> وكل مكذب كافر، فمرتكب الكبيرة كافر.

**الرد:** أن هذه الآيات المباركة، تتحدث عن فئة معينة، فمن خفت موازينهم، وهم المكذبون. ومرتكب الكبيرة ليس منهم؛ لأن موازينه تقلت بالإيمان، فلا يدخل في وعيد الآية.

**الدليل السابع:** مرتكب الكبيرة بمعصيته ممن أسودت وجوههم. وكل من أسود وجهه يكون كافراً، لقوله تعالى: (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه. فاما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون)<sup>(٤)</sup> فمرتكب الكبيرة كافر.

**الرد:** أن الآية الكريمة ذكرت، أن من أسودت وجوههم هنا، هم فئة خاصة. وهم الكافرون بربهم، الذين كفروا بعد إيمانهم. ومرتكب الكبيرة لم يرتد بعد إيمانه. فلا يكون ممن أسودت وجوههم. وسياق الآية الكريمة لا تدل على دعواهم.

(١) الرازي. ج ٢٢ ص ٥٤.

(٢) سورة الليل الآيات ١٤-١٦.

(٣) سورة المؤمنون الآيات ١٠٢.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٠٦.

(٤) سورة آل عمران الآية ٩٧.

(١) سورة طه الآية ٤٨.

**الدليل الثامن:** أن مرتكب الكبيرة من أصحاب المشأمة. وكل من كان من أصحاب المشأمة فهو كافر، لقوله تعالى: (والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب المشأمة)<sup>(١)</sup> فمرتكب الكبيرة كافر.

**الرد:** أننا لا نسلم أن مرتكب الكبيرة من أصحاب المشأمة. ونمنع الحكم عليه بالكفر. ولا نحكم على أصحاب المشأمة بالكفر. فالزاني والسارق مثلاً، من أصحاب المشأمة، مع كونهما مصدقين بما هو من ضرورات الدين. كما أن هذه الآية المباركة من باب إيهام العكس. فلا يصح أن نعكس "كل من كفر كان من أصحاب المشأمة" وهي كلية موجبة، إلى: "كل من كان من أصحاب المشأمة كان كافراً"، وهي كلية موجبة أيضاً، والكلية الموجبة تتعكس إلى جزئية موجبة.

**الدليل التاسع:** قوله تعالى: (ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون)<sup>(٢)</sup> فظاهر الآية يدل على أن كل من كفر فقد فسق، ولكن الصواب حصر الخبر، وهو "الفسق" في المبتدأ، وهو "الكفر" فيكون كل فاسق كافر.

**الرد:** أن حصر الكافر في الفاسق ممنوع. وما الداعي لصرف الآية إلى معنى لا تحتلها، والحمل على الظاهر أولى كما أن الكافر ابتداءً أو أصلاً، يطلق عليه الفسق من حيث اللغة. فلا يجوز حصر الفاسق فيمن كفر بعد ذلك، بل الحصر في، الآية للفاسق الكافر، الكامل الكفر.

**الدليل العاشر:** أن مرتكب الكبيرة آيس من رحمة الله تعالى؛ لكبيرته وفسقه. وكل آيس من رحمة الله فهو كافر، لقوله تعالى: (إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون)<sup>(٣)</sup> فصاحب الكبيرة يكون كافر.

**الرد:** نمنع كون الفاسق - مرتكب الكبيرة - آيساً من رحمة الله. بل هو يرجو رحمة الله تعالى، بسبب إيمانه. ومن المعلوم أنه لا يجتمع الإيمان والكفر في قلب عبد. "والْيَأْسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَحْصُلُ إِلَّا إِذَا عَتَقْتَ الْإِنْسَانَ، أَنْ الْإِلَهَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْكَمَالِ، أَوْ غَيْرِ عَالَمٍ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، أَوْ لَيْسَ بِكَرِيمٍ، بَلْ هُوَ بِخَيْلٍ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، يَوْجِبُ الْكُفْرَ. فَإِذَا كَانَ الْيَأْسُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ،

وكل واحد منها كفر. ثبت أن اليأس لا يحصل إلا لمن كان كافراً. والله أعلم<sup>(١)</sup>. ولا شك أن مرتكب الكبيرة، غير معتقد بهذه الأمور الثلاثة الموجبة للكفر، واليأس من رحمة الله تعالى.

**الدليل الحادي عشر:** أن مرتكب الكبيرة يدخل النار، لعموم الآيات التي تتوعده بهذا، وكل من يدخل النار فهو مخزى، لقوله تعالى: (إنك من تدخل النار فقد أجزيت<sup>(٢)</sup>) وكل مخزى فهو كافر، لقوله تعالى: (إن الخزي اليوم والسوء على الكافرين)<sup>(٣)</sup> فمرتكب الكبيرة كافر.

**الرد:** أن لفظ (الخزي)، ليس عاماً عندنا. لأنه مفرد محلي بالألف واللام، فلا يلزم منه انحصار الخزي المطلق في الكافر. وعلى فرض تقدير عموم الخزي الكامل، فحينئذ يلزم انحصار أفراده في الكافر، لا انحصار أفراد الخزي مطلقاً فيه. أي أن الخزي الكامل والمطلق، يكون في الكافر، لا الفاسق.

**الدليل الثاني عشر:** كل من يؤتى كتابه بشماله يكون كافراً، لقوله تعالى: (وأما من أوتى كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابية يا ليتها كانت القاضية. ما أغنى عني ماليه. هلك عني سلطانية خذوه فغلوه. ثم الجحيم صلوه. ثم في سلسلة ذرعاها سبعون ذراعا فاسلكوه. إنه كان لا يؤمن بالله العظيم)<sup>(٤)</sup>، والفاسق يؤتى كتابه بشماله، لاستحالة اتیان كتابه باليمين؛ إذ لا ثالث لهما. فيكون مرتكب الكبيرة كافراً.

**الرد:** أن ذكر الآية القرآنية لوجود فريقين، يأخذ أحدهم كتابه بيمينه، والآخر بشماله، لا يمنع وجود صنف ثالث، يقرأ عليهم كتابهم مثلاً. وعلى فرض انحصار الآخذين لكتابهم في فريقين، فليس كل من يأخذ كتابه بشماله يكون كافراً؛ لأن الآية خصصت طائفة معينة، من صفاتهم أنهم كانوا لا يؤمنون بالله العظم. ومرتكب الكبيرة، كان ممن يؤمن بالله العظيم، أي مصدقون به، فلا يندرجون في أصناف الآية.

(١) التفسير الكبيرة جـ ١٨ ص ١٥٩.

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٩٢.

(٣) سورة النحل من الآية ٢٧.

(٤) سورة الحاقة الآيات ٢٥-٣٣.

(١) سورة البلد الآية ١٩.

(٢) سورة النور من الآية ٥٥.

(٣) سورة يوسف من الآية ٨٧.

الدليل الثالث عشر: كل ظالم كافر، مستحق الطرد واللعن، لقوله تعالى: (ألا لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا وهم بالآخرة هم كافرون).<sup>(١)</sup> والفاسق ظالم لنفسه أو لغيره، فيكون كافرا.

الرد: أنه لا يلزم من كل ظلم أن يكون صاحبه كافرا. ولو قلنا بذلك، لكان - والعياذ بالله - بعض الأنبياء - عليهم السلام - كفارا. حيث اعترفوا بظلمهم لأنفسهم. فقال آدم وحواء - عليهما السلام - (ربنا ظلمنا أنفسنا)<sup>(٢)</sup> وقال موسى - عليه السلام - (إني ظلمت نفسي)<sup>(٣)</sup> وقال سيدنا يونس - عليه السلام -: (إني كنت من الظالمين)<sup>(٤)</sup>. والظلم الممنوع في الآية الكريمة، المقيد بما ذكر، من كونهم: يصدون عن سبيل الله، ويبغونها عوجا، وهم كافرون بأمور الآخرة. ولا شك أن الفاسق، لا يتحقق في شأنه هذه القيود.

الدليل الرابع عشر: أن الفاسق كافر، لقوله تعالى: (وأما الذين فسقوا فمآواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون)<sup>(٥)</sup>.

الرد: أن الحكم ليس عاما في الآية. فكل فاسق ليس كافرا. ولو كان كل فاسق كافرا، لزم أن يكون كل فاسق مكذبا بالقيامة. وهذا باطل قطعاً.

الدليل الخامس عشر: أن الفاسق - مرتكب الكبيرة - مجرم، يدخل النار. وكل من يدخل النار يكون كافرا لقوله تعالى: (... يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر. قالوا لم نك من المصلين. ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين. وكنا نكذب بيوم الدين)<sup>(١)</sup> فمرتكب الكبيرة كافر.

الرد: أن ظاهر الآية من أن كل مجرم يدخل النار ليس مراداً. فليس بالضرورة أن كل مجرم يدخل النار، بل دخول النار والخلود فيها،

- (١) سورة هود . الأيتان ١٨ ، ١٩ .  
(٢) سورة الأعراف من الآية ٢٣ .  
(٣) سورة القصص من الآية ١٦ .  
(٤) سورة الأنبياء من الآية ٨٧ .  
(٥) سورة السجدة . آية ٢٠ .  
(٦) سورة المدثر الآيات ٤٠ - ٤٢ .

لفئة معينة. ولو كان الظاهر مراداً، لزم أن يكون كل مجرم مكذب بالقيامة. وهو ظاهر البطلان أيضاً.

الدليل السادس عشر: أن الفاسق من أصحاب النار. لأن الإنسان في الآخرة، إما أن يكون متقياً فيساق إلى الجنة، أو كافراً، فيساق إلى النار. والفاسق لا يساق إلى الجنة، لقوله تعالى: (وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين. قيل ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين. وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً)<sup>(٢)</sup>. فيكون الفاسق كافراً لأنه لا يساق إلى الجنة.

الرد: أن ذكر الآية الكريمة لوجود صنفين من الناس، لا يمنع وجود صنف ثالث. كما أن الآية الكريمة تتحدث عن أناس كذبوا رسلاً، واستكبروا، ومرتكب الكبيرة صدق رسوله، ولم يستكبر، فلا يكون منهم.

الدليل السابع عشر: النصوص الدالة على كفر مرتكب الكبيرة - وقد سبق بيان بعضها - ومن هذه النصوص قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (من ترك صلاة متعمداً فقد كفر)<sup>(١)</sup> وقوله: (من ملك زادا أو راحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً)<sup>(٢)</sup>. فهذه النصوص تدل على أن ترك الأعمال والإخلال بها كفر.

١- الحديث ذكره الزبيدي في اتحاف السادة المتقين. كتاب أسرار الصلاة وأهميتها. وعزاه إلى الإمام الطبري من حديث أنس. والهيثمي. ونقل عنه قوله: رجاله موثقون إلا محمد بن أبي داود الأنباري، فلم أجد له ترجمة. اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين. الإمام السيد محمد الحسيني الزبيدي وتخريج الحافظ العراقي. ج ٣ ص ١٦. ط دار الكتب العلمية. بيروت.

٢- رواه الترمذي في سننه عن علي بن أبي طالب وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي إسناده مقال. وهلال بن عبد الله مجهول، والحرث يضعف في الحديث. السنن كتاب الحج باب ما جاء في التغليب في ترك الحج حديث رقم ٨١٢ ج ٣ ص ١٦٧، ١٦٨.

الرد: أن هذه الأحاديث آحاد. والآحاد لا تعارض الإجماع. وقد انعقد الإجماع على عدم كفر مرتكب الكبيرة، ما لم يكن مستحلاً لها - كما سبق - ولم يخالف في هذا الأمر العظيم غيرهم<sup>(١)</sup>.

المبحث الرابع: مبادئ عامة في الرد على من يكفرون المجتمع في العصر الحاضر:

ظهر في العصر الحاضر، جماعات تكفر المجتمع، لعدم حكمه بما أنزل الله، وتقول بوجود الهجرة منه، كجماعة التكفير والهجرة، وغيرها. وقد ناقش هذه الجماعة من خلال كتبهم "الفريضة الغائبة"، ورد عليهم الكثير من العلماء، سواء كان الرد من قبيل المناقشات والمحاورات والندوات، أو من خلال بحوث وكتب أعدت خصيصاً لهذا. ولعل من أهم هذه المناقشات، مناقشة فضيلة الشيخ جاد الحق - رحمه الله - شيخ الأزهر السابق. وقد ذكر عدة مبادئ - ذكرنا الكثير منها أثناء هذا البحث - وأهم هذه المبادئ:-

- الإيمان شرعا: هو التصديق بما وجب الإيمان به. والإسلام: هو النطق بالشهادتين، والعمل بما جاء به الإسلام، والبعد عما نهى عنه.

- ارتكاب المسلم ذنباً من الذنوب، مخالفاً بذلك نصاً من القرآن أو السنة، لا يخرج عن الإسلام، ما دام معتقداً صدق النص، ومؤمناً بوجود التزامه به. ولكنه يكون عاصياً فقط. أما جوده ما وجب الإيمان به، فيكون به كافراً.

- من كفر مسلماً، أو وصفه بالفسوق، ارتد عليه ذلك، إن لم يكن صاحبه على ما وصف.

- الجهاد نوعان: جهاد في الحرب: وهو مجاهدة المشركين بشروطه. ويكون القتال باليد، والمال، وباللسان، وبالقلب. وجهاد في السلم:

<sup>١</sup> راجع هذه الأدلة والرد عليها في: شرح المواقف ج ٨ ص ٣٦٤ - ٣٦٩. وتمهيد الأوائيل ص ١٩٨ وما بعدها.. وأبكار الأفكار ج ٥ ص ٣٣ وما بعدها.. وشرح العقائد النسفية. سعد الدين التفتازاني. تحقيق د. أحمد حجازي السقا. ص ٧١. ط مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. والإرشاد. ص ٣٨٥ وما بعدها.. وأصول الدين. أبو اليسر محمد بن عبد الكريم. اليزدوي حقهه وقدم له هانز بيترلينس ص ١٣٢ وما بعدها. ط دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

وهو جهاد النفس والشيطان. والجهاد في مواضعه ماض إلى يوم القيامة.

- الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمه، في حالة احتلال بلاد المسلمين، ويكون بكافة الوسائل.

- حديث الرسول ﷺ (بعثت بالسيف بين يدي الساعة)<sup>(١)</sup> صحيح، ولكنه جاء مبيناً لوسيلة حماية الدعوة عند التعدى عليها أو التصدي للمسلمين.

- حديث رسول الله ﷺ: (لقد جئناكم بالذبح)<sup>(٢)</sup> ليس المراد به المعنى الحقيقي للذبح، وإنما المقصود به معنى مجازي هو التهديد.

وقد عرف عن النبي ﷺ الرحمة والرفقة حتى بأعدائه، والقرآن الكريم أكد هذه الصفات في حق النبي يقول تعالى: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)<sup>(٣)</sup> ويقول (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لا تلقوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم)<sup>(٤)</sup> ويقول: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم، فإن تولوا فقل حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم)<sup>(٥)</sup>. ويقول: (وإنك لعلی خلق عظيم)<sup>(٦)</sup> والنبي ﷺ مع مشركي مكة أنفسهم قال لهم عند فتحها: (يا معشر قريش: ما ترون إنى فاعل بكم؟ قالوا: خيرا، أخ كريم وابن أخ كريم. فقال: اذهبوا فأنتم الطلقاء)<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> رواه الإمام أحمد في مسنده وقال المحقق: إسناده صحيح، حديث رقم ٥١١٤، ج ٤ ص ٥١٦.

<sup>(٢)</sup> انظر القصة يتامها في السيرة النبوية، وقول النبي ﷺ هذا بعد أن غمزه ثلاث مرات - أنظر: السيرة النبوية محمد عبد الملك بن هشام المعافري ج ١ ص ١٧٣. تحقيق د/ أحمد حجازي السقا. ط دار التراث العربي.

<sup>(٣)</sup> سورة الأنبياء الآية ١٠٧.

<sup>(٤)</sup> سورة آل عمران من الآية ١٥٩.

<sup>(٥)</sup> سورة التوبة: الإتيان ١٢٨-١٢٩.

<sup>(٦)</sup> سورة القلم: الآية ٤.

<sup>(٧)</sup> فقه السير. د. محمد سعيد رمضان البوطي ص ٢٨٠ د دار الفكر. الطبعة السابعة سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

- تكفير الحاكم لمجرد تركه لبعض أحكام الله وحدوده دون تطبيق، لا سند له من القرآن أو السنة، ولكنه يكون بذلك أثماً.

- ما جاء في الكتيب من أن أحكام الكفر تعلق بلادنا، وإن كان أهلها مسلمين، مناقض للواقع.

- الإسلام لا يبيح الخروج على الحاكم المسلم وقتله. ما دام مقيماً على الإسلام، يعمل به، حتى ولو بإقامة الصلاة فقط.

- إذا خالف الحاكم الإسلام، على المسلمين أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة. وإلا فلا طاعة له فيما أمر به من معصية أو منكر.

- دعوى أن قوله تعالى: (فإذا أنسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم<sup>(١)</sup>) ناسخة لكل آية في القرآن فيها ذكر الإغراض والصبر على أذى الأعداء، غير صحيحة.

- فتوى ابن تيمية الواردة في الكتيب في باب الجهاد، خاصة بالتتار. وهم عنده كفار.

- الشورى أساس الحكم في الإسلام. والخليفة مجرد وكيل عن الأمة يخضع لسلطانها.

- تسمية الحاكم بالخليفة. أمر تحكمه عوامل السياسة في الأمة الإسلامية، ولا تتعطل بسببها مصالح الناس خاصة بعد تفرق المسلمين إلى دول ودويلات، وانتخاب الحاكم في كل عصر، قائم مقام البيعة بالخلافة في صدر الإسلام.

- الخلافة، والإمارة، والولاية، ورئاسة الجمهورية، وغيرها من الاسماء. مجرد اصطلاحات ليست من رسم الدين، ولا من حكمه.

- العلم جهاد. وجهاد العلماء ثابت تاريخياً، ولا مرأه فيه.

- الأصل في الإسلام التعامل مع الناس جميعاً، المسلم وغير المسلم، فيما لا يخالف نصاً صريحاً من كتاب، أو سنة، أو إجماع<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة التوبة الآية ٥.

(٢) الفتاوى الإسلامية فتوى الشيخ جاد الحق فتوى رقم ١٣٢٦ ج ١ ص ٣٧٢٤.

من له الحق في الحكم بالردة أو الكفر: إنه لا يجوز لأحد مهما كان، أن يكفر أحد بذنب ارتكبه، ما لم يكن مستحلاً له، ومن يكون له حق الحكم بالردة أو الكفر - والعياذ بالله - هم العلماء. بعد استنفاد الشرائط والدلائل التي تحدثنا عنها. يقول تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً)<sup>(١)</sup>. ويقول (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)<sup>(٢)</sup>.

ويبين تعالى أن طائفة من المؤمنين، يتعلمون العلوم الدينية، ويناط بهم أمر الفتيا، والفصل في المسائل الدينية. وليس لأحد أن يفعل هذا عن غير علم. فيقول: (وما كان المؤمنون لينظروا كافة فلولا نظر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)<sup>(٣)</sup>.

والنبي ﷺ يبين لنا في كثير من أحاديثه، وجوب الرجوع إلى أهل العلم، عند التنازع في شئ. من هذه الأحاديث عندما سمع قوماً يتجادلون فقال: (إنما هلك من كان قبلكم بهذا. ضربوا الكتاب بعضه ببعض. وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً، فلا تكذبوا بعضه ببعض. فما علمتهم منه فقولوا، وما جهلتهم فكلوه إلى عالمه)<sup>(٤)</sup>.

إن الذي يملك الفتوى يردده امرئ مسلم: هم الراسخون في العلم، من أهل الاختصاص هم الذين يميزون بين القطعي والظني، ويبين المحكم والمتشابه، وبين ما يقبل التأويل، وما لا يقبل التأويل فلا يكفرون إلا بما لا يجدون له مخرجاً)<sup>(٥)</sup>.

وتتفويض حكم الردة لا يكون إلا من ولى الأمر الشرعي "ومن يقوم بتفويض هذا الحكم هو ولى الأمر الشرعي، بعد حكم القضاء الإسلامي المختص، الذي لا يحتكم إلا إلى شرع الله عز وجل، ولا يرجع إلا إلى

(١) سورة النساء الآية ٥٩.

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٧.

(٣) سورة التوبة الآية ١٢٢.

(٤) رواه الإمام أحمد في سننه عن عمرو بن شعيب وقال المحقق: إسناده صحيح.

حديث رقم ٦٧٤١ ج ٦ ص ٢٨٥.

(٥) خطورة الردة ومواجهة الفتنة د. يوسف القرضاوي مقال على شبكة الإنترنت إسلام أون لاين.

المحكّمات البينات من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ وهما المرجعان اللذان يرجع إليهما إذا اختلف الناس، وهو الأمر الذي أكد عليه الله تعالى بقوله: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) (١).

### الحكمة من قتل المرتد:

**نقول أولاً:** إن الدين الإسلامي، لا يجبر أحدا على الدخول فيه بل إنه يأمره أن يعمل عقله ويتفكر ويتدبر، ثم بعد ذلك إن اقتنع بالدين، فله حرية الدخول فيه (لا إكراه في الدين) (٢) ولكن يحذره بعد ذلك من الخروج منه، ويبين له قبل الدخول فيه أنه لو خرج منه، فسيكون جزاؤه القتل.

ومعنى آية البقرة كما يقول المفسرون: أن الله تعالى لم يبين أمر الإيمان على الإكراه والقسر، وإنما بناه على التمكين والاختيار. والله تعالى بعد أن بين دلائل التوحيد كاملة - في آية الكرسي، يبين أنه لا إكراه في الدين، فلا عذر للكافر في الإقامة على كفره؛ إلا أن يجبر على الإيمان. وهذا لا يجوز؛ لأن الدنيا دار ابتلاء واختبار، وللعبد أن يختار ما يريد.

وتأويل آخر للآية يؤدي نفس المعنى أن الإكراه هو أن يقول المسلم للكافر: آمن، وإلا قتلتك فقال تعالى: (لا إكراه في الدين) لذلك قال تعالى عقبها: (قد تبين الرشد من الغي) أي ظهر واتضح الرشد الذي هو إصابة الخير، من الغي، وهو سلوك طريق غير طريق الرشد (٣).

ونظير هذه الآية كثير مثل قوله: (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) (٤) وقوله: (ولو شاء ربك لأمّن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين) (٥) وقوله: (لعلك باخع نفسك إلا

يكونوا مؤمنين إن نشأ منزل عليهم من السماء آية فظننت أعناقهم لها خاضعين) (٦).

وأيضاً: الله تعالى قد جعل مقاصد عظمى من الدين، أو ضروريات خمس، والدين أول هذه المقاصد أو الضروريات، التي هي: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال. ولا شك أن من يهدم أو ينقض أول هذه المقاصد، أن يحاسب على نقضه لها. وينقضه ينقض باقي المقاصد، بل صلاح الدنيا جميعاً.

كما أن من يرتد عن الدين، يكون عدواً لله تعالى. وعدواً لرسوله ﷺ ولدينه ولجماعته، وللمسلمين أجمعين. بل بفعله هذا، فإنه يعلن حرباً على الإسلام والمسلمين. (فإن الله عدواً للكافرين) (٧) (إن الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً) (٨) وهؤلاء بارتدادهم قد حادوا الله ورسوله. والله تعالى يقول: (لم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله فإن له نار جهنم خالداً فيها) (٩) ويقول: (إن الذين يحادون الله ورسوله كتبوا كما كتب الذين من قبلهم) (١٠) ويقول: (إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأذليين) (١١) ويجب ألا يولهم، ولا يودهم أحد (لا تجد قوماً يؤمنون بالله ورسوله يوادون من حاد الله ورسوله) (١٢).

قد يقول قائل - كما يشاع عند الغربيين، ومن يروجون لهذه الفكرة - إن الدين لا يضره خروج فرد منه، أو عشرة، أو مائة، أو حتى مليوناً، أو أكثر من ذلك. فلماذا يجعل الإسلام حده القتل، ولا يتركه لضالة شأنه وعدم الاعتداء به؟ نعم: من يفعل هذا يكون ضئيلاً، ولا قيمة له. ولكنه يخرج على النظام العام، الذي وضع سياجه وأطره الدين الحنيف. والدين لم يكره أحداً على دخوله أولاً، فلا بد أن يحاسب حساباً عسيراً عند الخروج منه.

(١) سورة الشعراء الأيتان ٣، ٤.

(٢) سورة البقرة من الآية ٩٨.

(٣) سورة النساء من الآية ١٠١.

(٤) سورة التوبة من الآية ٦٣.

(٥) سورة المجادلة من الآية ٥.

(٦) سورة المجادلة من الآية ٢٠.

(٧) سورة المجادلة من الآية ٢٢.

(١) سورة النساء الآية ٥٩.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٦.

(٣) راجع: التفسير الكبير ج ٧ ص ١٤، ١٣.

(٤) سورة الكهف من الآية ٢٩.

(٥) سورة يونس آية ٩٩.

كما أن التشريع الحنيف لم يجعل قتل المرتد، إذا ظهرت منه الردة مباشرة، ولكنه يسبق هذا خطوات كثيرة، منها: - كما سبق في ثنايا البحث- أن يكون عالما بأن ما يقوله أو يفعله، أو يعتقده هو كفر. وأن يكون عامدا. وألا يكون مكرها. وألا يحمل كلامه أو فعله أو اعتقاده، إلا على جهة واحدة هي جهة الكفر. ويكون فعله الكفرى مقر به، غير لازم من كلامه. ثم بعد ذلك: يناقش، ويستتاب، ويترك ثلاثة أيام- على رأى البعض، ثم بعد ذلك، يحكم عليه بالقتل، غير مأسوف عليه.

ثم لماذا يقولون إن هذا فى الإسلام فقط؟ الديانات السماوية السابقة قالت بهذا، بل طبقته بأبشع ما يكون التطبيق- كما سبق بيان هذا- بل جعلت اليهودية من يخرج على النظام العام لها يقتل، كالعامل يوم السبت، وهو أمر هين.

والأنظمة الوضعية والحكومات والقوانين، جعلت الخروج على نظامها العام، خيانة عظيمة، تستوجب القتل. ولا يناقش فى هذا أحد. فكيف بهدم ونقض أساسات دين الله، والإنسلاخ من ربة الدين وأحكامه (ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) (١).

إن المرتد برده يكون حكمه حكم المحاربيين للمسلمين، ويؤخذ بما يؤخذ به المحاربون لدين الله تعالى.

**أمر آخر**، وهو أعظم الأمور، التى يجب أن تكون الأساس الأول فى معاملة المرتد: إن المجتمع المسلم تقوم لبناته الأولى، ويقوم أول ما يقوم على العقيدة والإيمان. فعقيدة الإنسان المؤمن هو أساس هويته، ورمز شخصيته، ومحور حياته، ومصدر عزه وفخره، بل هى أساس وجوده وبقائه وشرفه. ولا شك أن الارتداد، يمس بكل هذه الثواب، ولا يسمح الإسلام لأحد أن يمس هذا الأساس، أو هذه الثوابت. ولا شك أن الردة بهذا تمس شخصية المجتمع المسلم (٢).

وإذا كانت الردة هى قطع عقد الإيمان، والعقيدة مأخوذة من العقدة الموثقة التى لا تحل، فمن يرد عن الدين، فقد نقض هذا العقد، وقطع هذا الحبل المتين.

(١) سورة المائدة. من الآية ٥٠.

(٢) راجع: خطورة الردة.

كما أنه إذا جاز للإنسان أن يخرج من الدين، وقتما يشاء، فإنه يجعل الدين أرجوحة، أو العوبة، يلهو بها حينما يريد ويتركها حينما يريد. وهذا يؤدى إلى الاستهزاء، والتقليل من مكانة الدين، والشرع قد جعل الاستهزاء خروج عن الدين - كما سبق - (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون) (١) يقول "ابن تيمية": "فإنه لو لم يقتل ذلك - أى المرتد - لكان الداخل فى الدين، يخرج منه فقتله حفظ لأهل الدين، وللدين. فإن ذلك يمنع من النقص، ويمنعهم من الخروج عنه" (٢).

والإنسان عندما يدخل فى الدين، فإنه يجعل ولاءه، وانتماءه، وهويته للدين. ولا شك أن المرتد عندما يتحول عن الدين، فإنه يحول ولاءه، وانتماءه، وهويته ضد الدين، ويكون حربا عليه - حتى وإن لم يعلن الحرب، وإن تخفى برده - ويكون ولاؤه لدين غير الدين. وكأنه بهذه الحالة يقطع عضوا من أعضاء المجتمع المسلم. وإن كان عضوا فاسدا، ففساده أتى من خروجه عن الدين، وينتقل إلى مجتمع آخر. ومن أجل هذا اعتبرت الخيانة للوطن، وموالاته أعدائه بالإلقاء بالمودة إليهم، وإفشاء الأسرار لهم جريمة كبرى، ولم يقل أحد بجواز إعطاء المواطن حق تغيير ولائه الوطنى لمن يشاء ومتى يشاء. ولعل هذا يلاحظ من حديث النبى ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزانى؛ والمفارق لدينه التارك للجماعة) (٣) فالمراد بالجماعة جماعة المسلمين. أى فارقهم أو تركهم بالارتداد، فكل مفارق لدينه، تارك للجماعة. يقول "القرطبي" فى المفهم: "ظاهر قوله" المفارق للجماعة أنه نعت للتارك لدينه؛ لأنه إذا ارتد، فارق جماعة المسلمين.. وكل من فارق الجماعة ترك دينه، غير أن المرتد ترك كله، والمفارق بغير ردة ترك بعضه" (٤).

والله تعالى أمرنا بالوحدة وعدم الفرقة لأى سبب. وأقوى هذه الأسباب هى الردة. (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) (٥).

(١) سورة التوبة: الآية ٦٥.

(٢) الفتاوى: ج ٢ ص ١٠٢.

(٣) الحديث سبق تخرجه راجع ص من هذا البحث.

(٤) الفتح ١٢ ص ٢١١ ومسلم ج ٦ ص ١٨٠.

(٥) سورة آل عمران من الآية ١٠٣.

والردة من أخطر الأسلحة التي استخدمها اليهود أعداء الدين في أول الدعوة الإسلامية، حتى يتمكنوا من زعزعة المسلمين، وتشكيك ضعاف الإيمان، وتقويض استقرار المجتمع المسلم، وذلك بجعل مجموعة من اليهودية يتظاهرون بالإيمان في أول النهار، كفرا ونفاقا وخداعا. ثم يرجعوا مرة أخرى إلى دينهم في آخر النهار. وهذا حتى يهيئوا ضعاف الإيمان لفعل هذا. ولكي يقولوا لهم: بأن الدين الإسلامي ليس صحيحا، وإلا لو كان صحيحا لبقوا عليه، وخاصة أنهم أهل دين سماوى. يصور الله تعالى هذا المكر بقوله: (وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون) (١).

وتعاقب الشريعة على الردة بالقتل لأنها تقع ضد الدين الإسلامي، وعليه يقوم النظام الاجتماعى للجماعة، فالتساهل فى هذه الجريمة، يؤدى إلى زعزعة هذا النظام، ومن ثم عوقب عليها بأشد العقوبات، استئصالا للمجرم من المجتمع، وحماية للنظام الاجتماعى من ناحية، ومنعا للجريمة وزجرا عنها من ناحية أخرى. ولا شك أن عقوبة القتل، أقدّر العقوبات على صرف الناس عن الجريمة. ومهما كانت العوامل الدافعة إلى الجريمة، فإن عقوبة القتل، تولد غالبا فى نفس الإنسان، من العوامل الصارفة عن الجريمة، ما يكبت العوامل الدافعة إليها، ويمنع من ارتكاب الجريمة فى أغلب الأحوال" (٢).

كما أن المرتد بردته هذه، لا يكون مخالفا للدين أو المجتمع أو العرف، ويخرج على النظام العام للناس فقط، بل يكون مصادما وخارجا لما عليه هذا الكون الفسيح - من سماء وأرض ونبات وحيوان - من الاستسلام لله تعالى، والخضوع له، كما قال تعالى: (أفغير دين الله يبغون وله أسلم من فى السماوات والأرض طوعا وكرها وإليه يرجعون) (٣) ويكون مصادما لفطرة الله تعالى: (فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) (٤).

(١) ال عمران آية ٧٢. وانظر: التفسير الكبير ج ٨ ص ٨٣، ٨٤. (٢) التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى عبد القادر عودة ج ١ ص ٦١١، ٦٢٢. ط. دار العروبة سنة ١٩٥٩م. (٣) سورة ال عمران آية ٨٣. وانظر: الردة مفهومها وأسبابها فى العقيدة والشريعة د. عبد العزيز ال عبد اللطيف مجلة البيان العدد ١٢٥ محرم سنة ١٤١٩هـ. (٤) سورة الروم من الآية ٣٠.

والله تعالى هو الذى خلق عباده، وهو أعلم بأحوالهم، وبما يصلحهم. فإذا شرع قتل من يخرج من الإسلام بردة، فليعلم الجميع أن هذا التشريع هو ما يصلحهم فى دنياهم وأخراهم.

والناظر فى التاريخ الإسلامى من عصر النبى ﷺ وما تلاه، يجد أن فى تطبيق هذا الحد، وردع المرتد عن ردته. كان سببا فى صلاح المجتمعات المسلمة، لأن المرتد قبل أن يعلن ردته، يراجع نفسه مرة بعد مرة، ويحاول أن يجد حلا لشبهه، فإذا انعقدت شبهه لديه، ولم يذعن للحق ولحكم العلماء، أقيم عليه الحد. واشتهر الخليفة المهدي العباسى بمتابعة الزنادقة والمرتدين فى مختلف البقاع الإسلامية، وعين مسئولا خاصا يتولى أمور الزنادقة، والنظر فى أمرهم، يقول ابن كثير فى حوادث عام ١٦٧هـ "وفىها: تتبع المهدي جماعة من الزنادقة فى سائر الآفاق فاستحضرهم وقتلهم صبورا بين يديه، وكان المتولى أمرهم عمر الكلواذى" (١) إن التهاون فى عقوبة المرتد المعن لردته يعرض المجتمع كله للخطر ويفتح عليه باب فتنة لا يعلم عواقبها إلا الله تعالى، فلا يلبث المرتد أن يغرر بغيره، وخصوصا من الضعفاء والبسطاء من الناس، وتتكون جماعة مناوئة للأمة تستبجح لنفسها الاستعانة بأعداء الأمة عليها، وبذلك تقع فى صراع وتمزق فكرى واجتماعى وسياسى وقد يتطور إلى صراع دموى بل حرب أهلية تأكل الأخضر واليابس" (٢).

وبهذا تبين الحكمة من قتل المرتد. وصلى اللهم على سيدنا محمد النبى الأمى، وعلى آله وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) البداية والنهاية. الإمام الحافظ أى الفداء إسماعيل بن كثير ت ٧٧٤ هـ حققه مكتب تحقيق التراث مؤسسة التاريخ الإسلامى ج ١٠ ص ١٥٩ ط. دار إحياء التراث العربى بيروت سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. (٢) خطورة الردة د. يوسف القرضاوى.



## خاتمة

بعد هذه الجولة الشاقة والممتعة في هذا البحث المتواضع، يتبين لنا مكانة العقيدة في الإسلام، وأنها يجب أن تكون مصانة من أي عبث؛ لذلك جعل الإسلام الدخول فيه بضوابط، ولم يجبر أحدا على الدخول فيه. ولكن إذا اختار الإنسان الإسلام ديناً، فأعلمه بأنه يحظر عليه الخروج منه، وبين له جزاؤه حينئذ.

وما يثار من الغرب ومن أعداء الدين، حول عدم معقولية حد الردة، ودموية الدين فيه، تبين أن الإسلام ليس بدعا من الأديان، أو المذاهب الوضعية، أو الأنظمة السياسية. فالخروج على النظام العام يوجب القتل - كما سبق -.

وما يجب أن يعلمه الناس في عصرنا الحاضر، أنه لا يجوز لأحد أن يحكم على أحد بالارتداد عن الدين لأي سبب، ما لم تتوافر شروط، وتتفق موانع تمنع هذا الأمر.

وكذا يجب أن يعلم أن صاحب الكبيرة أو الذنب، لا تخرجه كبيرته أو ذنبيه عن دائرة الدين، ما لم يكن مستحلاً لذلك، وأنه في مشيئة الله تعالى، إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه، وأن ماله بفضل الله تعالى إلى الجنة.

وأرى أنه لا بد من توسيع دائرة نشر الفكر الصحيح من علماء الأزهر الشريف، من خلال عقد الندوات والمناقشات مع أصحاب كل فكر، بالحكمة والموعظة الحسنة.

كما يجب - كما أرى - أن يكون للأزهر الشريف مواقع على شبكة المعلومات الدولية لتبين صحيح الدين لكل طالب، وأن تكلف مجموعة من العلماء للرد على كل ما يثار طعنا في الدين.

وإنني أبتغي من وراء هذا البحث بيان صفاء الإسلام، وموافقته للعقول السليمة. وكما قلت في المقدمة: ألتمس من أساتذتي وزملائي التقويم.

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا. ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا. ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، واعف عنا، واغفر لنا، وارحمنا، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين".  
وصلّى اللهم على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم. آمين.

## أهم المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً:

- الإبانة في أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، ت ٣٣٠هـ. تقديم وتحقيق وتعليق: د. فوقية محمود حسين. طبعة دار الأنصار - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- أبحاث الأفكار في أصول الدين. الإمام سيف الدين الأمدي ت ٦٣١هـ تحقيق د. أحمد محمد المهدي. ط دار الكتب والوثائق القومية. سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين. الإمام السيد محمد الحسيني الزبيدي وتخريج الحافظ العراقي. ط دار إحياء التراث العربي. بيروت.

- أتحاف المرید. شرح الشيخ عبد السلام المالكي على جوهرة التوحيد بهامش حاشية محمد لأمير. ط مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م.

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد إمام الحرمين أبي المعالي الجويني تحقيق د. محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم عبد الحميد. ط الخانجي سنة ١٩٥٠.

- أساس البلاغة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. قدم له محمود فهمي حجازي سلسلة الذخائر. ط الهيئة العامة لقصور الثقافة. مايو ٢٠٠٣م.

- أساس التقديس في علم الكلام. الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٦هـ طبعة مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

- أسباب النزول الإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ مراجعة الشيخ: محيي الدين محمد بعيون. طبعة دار زيدون. لبنان. الطبعة الأولى.

- الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية. نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوى الطوفي. أعده للنشر أبي عاصم حسن بن

- تحفة المرید علی جوهرۃ التوحید الشیخ ابراهیم البیجوری ط الجہاز مرکزی للکتب الجامعیۃ سنۃ ۱۳۹۹ھ - ۱۹۷۹م.
- التشریح الجنائی الاسلامی مقارنا بالقانون الوضعی عبد القادر عودۃ - طبعة دار العربیۃ سنۃ ۱۹۵۹م.
- التفسیر الکبیر الإمام فخر الدین الرازی ط دار الکتب العلمیۃ بیروت الطبعة الأولى سنۃ ۱۹۹۰م.
- تفسیر القرآن العظیم . أبو الفداء إسماعیل بن کثیر ط. عیسی البابی الحلبي . بدون.
- تمهید الأوائیل وتلخیص الدلائل. القاضي أبی بکر بن الطیب بن الباقلائی ت ۴۰۳ھ تحقیق : عماد الدین حیدر ط. مؤسسة الکتب الثقافیۃ بیروت. الطبعة الأولى. سنۃ ۱۴۰۷ھ.
- التمهید لقواعد التوحید. الإمام أبی المعین میمون النسفی. ت ۵۰۸ھ. تحقیق: د. حبیب الله حسن أحمد تقدیم: د. محمد ربیع محمد جوهری. ط دار الطباعة المحمدیۃ. الطبعة الأولى. سنۃ ۱۴۰۶ھ - ۱۹۸۶م.
- تهذیب التهذیب، الإمام الحافظ شهاب الدین أبی الفضل أحمد بن حجر العسقلانی. طبعة محققه ومصححه ط دار إحياء التراث العربی . الطبعة الأولى سنۃ ۱۴۱۲ھ - ۱۹۹۱م.
- تهذیب اللغة أبو منصور محمد بن أحمد الأزهری ت ۳۷۲ھ تحقیق : عبد السلام هارون مراجعة : محمد علی النجار ط الدار المصریۃ للتألیف والترجمة.
- التوبة إلى الله شروطها ودلیل وجوبها. عبد العزيز عبد الشهيد محمود ط مكتبة ابن النيل . الطبعة الثانية ۱۴۰۳ھ - ۱۹۸۳م.
- التوبة عند المحققین من علماء العقیدة. د. محمود أحمد خفاجی. ط مطبعة الحسین الإسلامیۃ. الطبعة الأولى. سنۃ ۱۴۰۳ھ - ۱۹۸۳م.
- التوبة والاستغفار. تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیۃ ت ۷۲۸ھ. تحقیق : محمد عمر الحاجی، وعبد الله بدران

- عباس بن قطب. ط مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى سنۃ ۱۴۲۳ھ - ۲۰۰۲م.
- أصول الدين أبو اليسر البزدوی حقه وقدم له: هاز بيترلينس ط عیسی الحلبي سنۃ ۱۳۸۴ھ - ۱۹۶۳م.
- أصول الدين، الإمام أبی منصور البغدادي ت ۴۲۹ھ ط دار زاهد القدسی. بدون.
- الإقناع فی حل ألفاظ أبی شجاع. شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الشافعی ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهریۃ سنۃ ۱۳۹۸ھ - ۱۹۷۸م.
- الاقتصاد فی الاعتقاد. الإمام أبی حامد الغزالی ت ۵۰۵ھ طبعة الحلبي، الطبعة الأخيرة.
- الأم. الإمام محمد بن أدريس الشافعی ت ۲۰۴ھ ط دار الغد العربی. الطبعة الأولى سنۃ ۱۴۰۹ھ - ۱۹۸۹م.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. إمام المتكلمين القاضي أبی بکر بن الطیب الباقلائی. تحقیق الشیخ محمد زاهد الكوثری. ط المكتبة الأزهریۃ للتراث سنۃ ۱۴۱۳ھ - ۱۹۹۳م.
- الإنجيل كتاب الحياة. ترجمة تفسيرية للعهد الجديد ۱۹۸۳، نشر دار الثقافة. الطبعة الثالثة سنۃ ۱۹۸۷م.
- الإيمان . أحمد بن تیمیۃ . تعليق محمد خليل هراس ط دار الطباعة المحمدیۃ. بدون .
- البداية والنهاية الحافظ عماد الدين أبی الفداء إسماعیل بن کثیر ت ۷۷۴ھ ط دار إحياء التراث العربی بیروت.
- بصائر نوى التمييز فی لطائف الكتاب العزيز مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادی. تحقیق: محمد علی النجار ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامیۃ. الطبعة الثالثة. سنۃ ۱۴۱۶ھ - ۱۹۹۶م.
- تأويلات أهل السنة. أبو منصور الماتريدي. تحقیق : محمد مستفيض الرحمن. ط مطبعة الإرشاد بغداد الطبعة الأولى. سنۃ ۱۹۸۳.

دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.

- الجامع لأحكام القرآن. الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرايطي. ت ٦٧١ هـ. ط. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

- حاشية محمد الأمير على شرح عبد السلام على جوهرة التوحيد ط مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م.

- خطورة الردة ومواجهة الفتنة. د. يوسف القرضاوى. مقال على شبكة الإنترنت إسلام أون لاين .

- رحمة الأمة واختلاف الأئمة أبو عبد الله محمد الدشقي العثماني ط الحلبي الطبعة الثانية ١٩٦٧ م.

- سنن ابن ماجه. الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القرزوي بني ابن ماجه تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء الكتب العربية.

- سنن أبي داود الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني تعليق الشيخ: محمد سعد على ط الحلبي سنة ١٩٥٢ م.

- سنن الدارمي الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي حقق نصة وخرج أحاديثه: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي. ط دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة الأولى. سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

- سنن النسائي بشرح الإمام السيوطي ط دار الحديث القاهرة. سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- السيرة النبوية أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري تحقيق د/ أحمد حجازي السقا. طبعة دار إحياء التراث العربي.

- شرع بدء الأمالي . الإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي ت ٣٧٧ هـ تحقيق : أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم . ط. دار الكتب العلمية بيروت. سنة ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.

- شرع الجلال الدواني على العقائد العضدية ط دار سعادة بتركيا. سنة ١٣١٧ هـ.

- شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية. الشيخ على بن على بن محمد أبي العز الحنفي. تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة ط مكتبة المعارف الرياض. سنة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٧ م.

- شرح العقائد النسفية. العلامة سعد الدين التفتازاني ت ٧٩١ هـ تحقيق : د. أحمد حجازي السقا ط مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى. سنة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م.

- شرح الفقه الأكبر. ملا على القارى ط دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى. سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٥ م.

- شرح لمعة الاعتقاد الهادى إلى سبيل الرشاد . الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي. ط دار المنهاج الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

- شرح مقاصد الطالبين فى علم أصول الدين سعد الدين التفتازاني ط دار الطباعة العامرة سنة ١٢٧٧ هـ.

- شرح المواقف. السيد الشريف الجرحاني ت ٨١٦ هـ ضبط وتصحيح محمود عمر الدمياطي ط دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

- شرع وصية الإمام أبى حنيفة الشيخ أكمل الدين البابر تى تحقيق ودراسة رسالة ماجستير. إعداد د. ربيع خليفة عبد الصادق. سنة ١٩٩٣ م.

- الصحائف الإلهية. الإمام شمس الدين السمرقندي تحقيق : د. احمد عبد الرحمن الشريف رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين القاهرة. سنة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.

- صحيح مسلم بشرح النووى حقه وفهرسه عصام الصباطي وآخرون ط دار الحديث. الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.

- عقيدتنا د. محمد ربيع محمد جوهرى. ط دار الطباعة المحمدية. الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ م.

- العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية الإمام أبى المعالي عبد الله بن يوسف إمام الحرمين ت ٤٨٧ هـ. تحقيق وتعليق: الشيخ

محمد زاهد الكوثري نشر المكتبة الأزهرية للتراث. سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- العقيدة الإسلامية وأسماها عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني. ط دار القلم، بيروت. الطبعة السابعة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- غاية المرام في علم الكلام. سيف الدين الأمدي.
- الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الفتاوى الكبرى. ابن تيمية. ط الرئاسة العامة للشئون الحرمين الشريفين السعودية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري الإمام ابن حجر العسقلاني تحقيق: محب الدين الخطب ط دار الريان الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ.
- فضائح الباطنية. الإمام أبي حامد الغزالي. تحقيق: نادي فرج درويش. توزيع المكتب الثقافي في القاهرة.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل. الإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم. تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر ود. عبد الرحمن عميرة ط دار الجبل بيروت. سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- فقه السيرة د. محمد سعيد رمضان البوطي. ط دار الفكر. الطبعة السابعة. سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- فقه السنة. الشيخ سيد سابق. ط دار المسلم بدون.
- الفقه على المذاهب الأربعة عبد الرحمن الجزيري
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة. أبو حامد الغزالي.
- في ظلال القرآن سيد قطب ط دار الشروق. الطبعة الحادية والثلاثون سنة ١٤٢٣هـ - ١٩٠٢م.

- القول السديد في علم التوحيد. الشيخ محمود أبو قيقة. تحقيق: د. عوض الله جاد حجازي ط الإدارة العامة لإحياء التراث الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الكتاب المقدس ط العيد المئوي بمصر سنة ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ط دار الفكر بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- لسان العرب. جمال الدين بن منظور. ط دار المعارف. بدون.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر. ط مكتبة القدس.
- المتطرفون د. عمر عبد الله كامل تقديم: د. يوسف القرضاوي. ط مكتبة التراث الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين الإمام: فخر الدين الرازي مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد. ط مكتبة الكليات الأزهرية بدون.
- المسند. الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، وحمزة أحمد الزين ط. دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- مقالات الإسلاميين. الإمام أبي الحسن الأشعري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط المكتبة العصرية. سنة ١٤١١هـ.
- نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية من العقائد. للشيخ عبد الرحيم بن علي المشهور بشيخ زاده تحقيق ودراسة رسالة ماجستير إعداد: جميل إبراهيم السيد.
- النبوات والسمعيات من علم الكلام د. محيي الدين أحمد الصافي. ط دار الطباعة المحمدية. الطبعة الأولى. سنة ١٩٨٢م.

- نيل الأوطار شرح منقحي الأخبار من أحاديث سيد الأخبار. الإمام: محمد بن علي بن محمد الشوكافي ط دار الحديث القاهرة بدون .

- الوسوسة والإيمان . د. جميل إبراهيم السيد . بحث منشور بحوية كلية أصول الدين القاهرة. العدد التاسع عشر سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

- نيل الأوطار شرح منقحي الأخبار من أحاديث سيد الأخبار. الإمام: محمد بن علي بن محمد الشوكافي ط دار الحديث القاهرة بدون .

- الوسوسة والإيمان . د. جميل إبراهيم السيد . بحث منشور بحوية كلية أصول الدين القاهرة. العدد التاسع عشر سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

- نيل الأوطار شرح منقحي الأخبار من أحاديث سيد الأخبار. الإمام: محمد بن علي بن محمد الشوكافي ط دار الحديث القاهرة بدون .

- الوسوسة والإيمان . د. جميل إبراهيم السيد . بحث منشور بحوية كلية أصول الدين القاهرة. العدد التاسع عشر سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

- نيل الأوطار شرح منقحي الأخبار من أحاديث سيد الأخبار. الإمام: محمد بن علي بن محمد الشوكافي ط دار الحديث القاهرة بدون .

- الوسوسة والإيمان . د. جميل إبراهيم السيد . بحث منشور بحوية كلية أصول الدين القاهرة. العدد التاسع عشر سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

- نيل الأوطار شرح منقحي الأخبار من أحاديث سيد الأخبار. الإمام: محمد بن علي بن محمد الشوكافي ط دار الحديث القاهرة بدون .

- الوسوسة والإيمان . د. جميل إبراهيم السيد . بحث منشور بحوية كلية أصول الدين القاهرة. العدد التاسع عشر سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

فهرس الموضوعات

مقدمة

معنى الردة في اللغة

الردة في الشرع

الردة في الديانات السابقة

أولاً : النصوص الدالة على وجود حكم الردة في الديانات السابقة .

ثانياً : النصوص الدالة على قتل المرتد في الديانات السابقة .....

الفرق بين بعض الاسماء المتعلقة بالمعتقدات

أولاً: معنى الإيمان

الإيمان في اللغة

الإيمان في الشرع

ثانياً: معنى الكفر

معنى الكفر في اللغة

معنى الكفر في الشرع

ثالثاً: معنى النفاق

معنى النفاق في اللغة

النفاق في الشرع

قواعد في تفصيل الكفار

الخلاصة

شروط الارتداد والتكفير وموانعهما

أولاً: شروط الارتداد والتكفير

الشرط الأول : أن يكون عالماً بأن ما يفعله ردة وكفر يخرج به

عن الدين

الشرط الثاني : أن يكون عامداً لما يعتقد أو يقوله أو يفعله

الشرط الثالث أن يكون مختاراً لما يعتقد أو يقوله أو يفعله

مراتب أو أحكام الإكراه

شروط خاصة لمن يحكم بالردة

الشرط الأول : التأكد والتثبت تماماً من نسبة الردة والكفر إليه .

الشرط الثاني : لإزم المذهب ليس بمذهب

موانع الحكم بالردة أو الكفر ١- التوبة

التوبة في اللغة

التوبة في الشرع

الآيات الدالة على قبول توبة المرتد

الكف عن من نطق بالشهادتين في كل الأحوال

المانع الثاني : الاستغفار

معنى الاستغفار في اللغة

معنى الاستغفار في الشرع

هل يرتد المسلم ؟

حكم المرتد

مدة إمهال المرتد

هل الاستنابة على سبيل الوجوب أم الجواز ؟

حكم المرأة والعبد والأمة في الردة

كيفية الإقرار بالإيمان للكفار أو المرتد

الشهادة على المرتد

مرتكب الكبيرة وادعاء رده وكفره

المبحث الأول : آراء من يعتد بهم في الدين على عدم

ردة مرتكب الكبيرة

المبحث الثاني : أدلة جمهور المتكلمين على أن الأعمال ليست

داخلة في حقيقة الإيمان

المبحث الثالث : القائلون بردة وكفر مرتكب الكبيرة والرد

عليهم

المبحث الرابع : مبادئ عامة في الرد على من يكفرون

المجتمع في العصر الحاضر

من له الحق في الحكم بالردة أو الكفر؟

الحكمة من قتل المرتد

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات